



# محمد بن عبد الله

ملا القدر في الدنيا  
ابراهيم السعدي

كتاب العباد المستسورين

في شرح المنظومة الرحبية

بالشيخ العلامة

عبد الله الغرضي

الخطيب

بالأزهر

بسم الله

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

وقفت في صدق هذه القامات اولاد افرصام فضة القوم عاينوا بيدي وهم في  
وازية احمد فضعه عان كمو طالع عالم بشرطه له لوجع من فقره كمشة اهدية  
في عاينوا فضا صموا اربعين من بد له بعد ما سمعه فانما اتمه على الذين يهدون  
الحمد لله رب العالمين



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

**الحمد لله رب العالمين** وأشهد أن لا اله الا الله وحده  
لا شريك له الملك الحق المبين وأشهد أن سيدنا محمد عبده  
ورسوله خاتم النبيين والمرسلين صلى الله عليه وسلم  
وصحبه اجمعين صلافاً وسلاماً ما دأبوا به الي يوم الدين  
**وبعد** فيقول الفقير الى رحمة ربه القدير القزيب  
المجيب عبد الله الشنشوري الشافعي الغرض الخطيب  
**قد سألني** ولدي عبد الوهاب وفقه الله تعالى للصواب  
ان اشرح له منظومة الرحبيه اسكن الله مولفها الغرف العلية  
فاجبته الى ذلك سالك من الاختصار احسن المسالك في  
عملته عمل الطبيب للمجيب وقويت فيه العجالات ايت  
تقريب وتعرضت فيه للخلاف بين الامة وبيعت فيه  
ما اجتمعت عليه الامة **وسميته** الفوائد الشنشورية  
في شرح المنظومة الرحبيه وانا اسأل الله المان بفضيله  
ان ينفع به بما نفع باصله وان يعصمني وقارنه من الشيطان  
الرجيم فانه روف رحيم جواد كريم وهذا اول ان الشروع في  
المقصود بعبود الملك المعبود **قال المؤلف** رحمه الله تعالى

لم

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
الطاهر المصطفى وآله الطيبين  
الطاهرين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَي افْتَحَ وَأَوَّلَى مِنْهُ أَلْفٌ **أَوَّلُ**

**مَا اسْتَفْتَحَ** أَي نَفْتَحَ أَي نَبْتَدِكِ **الْمَقَالُ** بِالْفِ الْإِطْلَاقِ

أَي الْقَوْلِ وَهُوَ اللَّفْظُ الْمَوْضُوعُ لِمَعْنَى خِلَافِ مَنْ أَطْلَقَهُ عَلَى

الْمَعْنَى أَيْضًا كَمَا نَعْنَاهُ لِجَلَالِ السِّيَاطِي عَنِ أَبِي حَتِيَّانَ رَحِمَهُ اللَّهُ

تَعَالَى وَيُطْلَقُ عَلَى الرَّأْيِ وَالْإِعْتِقَادِ مَجَازًا وَالْقَوْلِ وَالْمَقَالِ

وَالْمَقَالَةُ مَبْدَأُ رِقَالٍ يَقُولُ وَأَصْلُ قَالَ قَوْلٌ تَحْرَكَتِ الْوَاوُ

وَأَنْفَعُ مَا قَبْلَهَا قَلْبَةُ الْفَاوِ وَيُقَالُ مَا فِشَا مِنْ الْقَوْلِ قَالَهُ وَقَالَ

وَقِيلَ أَوْ يُقَالُ أَقُولُ لِي مَا لَمْ أَقُلْ وَقَوْلِي لِي نِسْبَةٌ لِي وَرَجُلٌ

مَقُولٌ وَمَقُولٌ وَقَوْلٌ كَثِيرٌ الْقَوْلُ وَقَوْلُهُ **بِذِكْرِ حَمْدِ رَبِّنَا**

أَي مَا لَكُنَّا وَسَيِّدُنَا وَمُصَلِّتُنَا وَسَرِيَّةِ وَمَعْبُودِنَا كَمَا قَالَ الشَّيْخُ

عِزُّ الدِّينِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَيْضًا **تَعَالَى** عَمَّا يَقُولُ الْجَاهِدُونَ عَلَوْا

كِبْرًا شَرَفًا وَعِزًّا مِنْ ذِكْرِ الْحَمْدِ بِقَوْلِهِ **فَالْحَمْدُ** أَي الْوَصْفُ

بِالْجَمِيلِ ثَابِتٌ لِلَّهِ وَكُلٌّ مِنْ صِفَاتِهِ تَعَالَى جَمِيلٌ فَهُوَ وَصْفٌ لِلَّهِ

تَعَالَى يَجْمَعُ صِفَاتِهِ **عَلَى مَا أَنْعَمَ** أَي عَلَى أَنْعَامِهِ وَالغَدُّ لِلْإِطْلَاقِ

وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِدُكْرِ الْمُنْعَمِ بِهِ قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ التَّمْتِيزُ

رَحِمَهُ اللَّهُ أَي هَا مَا لِقُصُورِ الْعِبَارَةِ عَنِ الْإِحَاطَةِ وَيُقَالُ يَتَوَهَّرُ

إِخْتِصَاصَهُ شَيْئًا دُونَ شَيْءٍ **حَمْدًا** مَنْصُوبٌ عَلَى أَنْ يَنْصَفَعُولَ

قوله من باب اطلاق في الواو  
في قوله ما استفتح اي نفتح اي نبتدي  
قوله ما قبلها قلبه الفاو ويقال ما فشا من القول  
قوله ما قبلها قلبه الفاو ويقال ما فشا من القول  
قوله ما قبلها قلبه الفاو ويقال ما فشا من القول



العمى هو ما...

العمى مفقود البصر  
عاش شانه ان  
يكون بصيرا  
انعم

ينطلق وهو موكد ويجوز ان يكون ميذا للتوخي ايضا  
لوصفه بقوله **بد مجلوة عن القلب العمى** اي حجاب  
يذهب الله به عن القلب عماه والقلب معلوم واما  
مقصور ويكتب بالياء وهو فقد البصر واطلافة العين  
والعمى الضار هو عمى القلب وسمى الجمل بالعمى لان الجاهل  
لكونه شخيرة يشبه الاعمي واما عمى البصر فليس بصار  
في الدين قال الله سبحانه وتعالى فانها لا تعمي الابصار ولكن  
تعمي القلوب النبي في الصدور وقال **فتادة** رحمه الله  
البصر الظاهر بلغة ومنفعة وبصر القلب هو النافع وما  
حمد الله تعالى صلى على نبيه صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى  
يا ايها الذين امنوا صلى عليه وسلموا تسليما وبقوله صلى الله  
عليه وسلم من صلى علي في كتاب لم تزل له ملايكة  
تستغفر له ما دام اسمي في ذلك الكتاب فقال **الصلاة**  
**بعد** اي بعد ما تقدم وهو هنا مبني على الضم كما مقرر  
بعد النخاة والصلاة لغة الدعاء والصلاة المطلوبة من  
الله تعالى هي رحمة وقيل مغفرة وقيل كرامته وقيل  
شأؤه عند الملايكة ذكر هذه الالوجه الشيخ شهاب الدين  
ابن

بن الهايم رحمه الله تعالى وقرنها بالسلام خروجا من  
 كراهة افراد احدهما عن الاخر فقال **والسلام** اي التمية  
**عالم نبي** **بينه الاسلام** وهو نبينا صلى الله عليه وسلم  
 قال الله سبحانه وتعالى ملة ابيكم ابراهيم هو سائر المسلمين  
 والنبي انسان اوحي اليه بشرع وان لم يوصر بتبليغه فان  
 امر بذلك فهو رسول ايضا والنبي اعمر من الرسول وقيل هما  
 بمعنى واحد وهو معنى الرسول والنبي بالهمز من النباي الخبير  
 لانه مختبر عن الله تعالى وبلا همز وهو الحكيم من النبوة وهي  
 الرفعة لان النبي رفوع الرتبة والدين ما شرعه الله من  
 الاحكام والاسلام هو الخضوع والانقياد لاهية الله  
 تعالى ولا يتحقق الا بقبول الامر والنهي والايمان هو التصديق  
 بما جاء من عند الله ولا قرار به وهما وان اختلفا مفروما فمما  
 صدقهما واحد فلا يصح في الشرع ان يحكم على احد بانه مؤمن  
 وليس بمسلم وبالعكس ولا يعني بوحدهما سوى هذا وقوله  
**محمد** بدل مني نبي فيكون مجرورا ويجوز رفعه على اسمه خبر  
 لمبتدا محذوف وهو اسم من اسمنا نبينا محمد صلى الله عليه وسلم  
 وهي كما نقله ابن الهائم عن ابي بكر ابن العزف والنووي رحمه الله

هذا الاسم العظيم  
الذي ذكره الله تعالى  
في القرآن العظيم  
في سياق الامتداح  
ومنها انه اشهر  
واكثر استعمالا في  
الصحابة والتابعين  
من بعدهم  
وقوله **خاتم رسل ربه** اي  
وانبيائه قال تعالى  
رسول الله وخاتم النبيين  
والصلاة والسلام على  
الاهل واهل بيته  
الطاهرين  
وهو مومنوا بنى  
هاشم وبني المطلب  
وقيل جميع امته  
وقيل عترته الذين  
ينتسبون اليه وهم  
اولاد فاطمة  
رضي الله عنها  
وقيل اقاربه من  
قريش وقيل غير ذلك  
من بعده اي  
تبعاله وصحبه  
من بعده اي  
تبعاله وصحبه  
من بعده اي  
تبعاله وصحبه

الف اسم واختار هذا الاسم لوجوه منها لانه تعالى ذكره  
في القرآن العظيم في سياق الامتداح ومنها انه اشهر  
واكثر استعمالا في الصحابة والتابعين من بعدهم  
وقوله **خاتم رسل ربه** اي وانبيائه قال تعالى  
رسول الله وخاتم النبيين والصلاة والسلام على  
الاهل واهل بيته الطاهرين وهم مومنوا بنى هاشم  
وبني المطلب وقيل جميع امته وقيل عترته الذين  
ينتسبون اليه وهم اولاد فاطمة رضي الله عنها  
وقيل اقاربه من قريش وقيل غير ذلك  
**من بعده** اي تبعاله **وصحبه** من بعده اي  
تبعاله وهو اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي وهو من  
اجتمع مومنا ولو ساعة ومات على ذلك وقيل من  
طالت صحبتته له وكثرت مجالسته والافخذ عنه  
وقيل غير ذلك ولما حمد الله تعالى وانثنى عليه  
وصلى على نبيه صلى الله عليه وسلم قال **وسال الله لنا الاعيان**  
**فبناتنا اخيانا** اي تخربنا وقصدنا يقال فلان يتوخي الحق  
ويبتاغاه اي يقصده ويبتغاه ويقال تاخيت الشيء  
تخرمته والتجرك طلب الاخرى وكثيرا ما يستعمله الفقهاء  
معنى الاجترار والالفاظ الثلاثة متقاربة قال الشيخ زكريا رحمه الله الاجترار

والتجوي

هذا الاسم العظيم  
الذي ذكره الله تعالى  
في القرآن العظيم  
في سياق الامتداح  
ومنها انه اشهر  
واكثر استعمالا في  
الصحابة والتابعين  
من بعدهم

والتحري والتأخي بذل الجهد في طلب المقصود انتهى ويقال  
انما اجتهد في حل الصخرة ولا يقال اجتهد في حل النواة وذكر أبو  
عبيد ان التوخي لا يكون الا في الخير ولعل هذا هو السبب في  
تخصر عن الناظر التوخي بالذكر دون التحري قوله **من الابانه**  
ابي الاظهار والكشف **عن مذهب** منغل يصلح للمصدر و  
المكان والزمان بمعنى الذهب وهو المزور او مكانه او زمانه  
واصطلاحا ما تخرج عند المجتهد في مسئلة متابعه الاجتهاد  
فصار له معتقدا ومذهبا وقوله **الامام** اي الذي يعتدي به  
وقيل غير ذلك وابدل من الامام قوله **زيد بن ثابت** بن  
الضحاك الصحابي الانصاري الخزرجي من بني النجار يكنى بابي  
سعيد وقيل ابي عبد الرحمن وقيل ابي خارجة قديم النبي  
صلي الله عليه وسلم المدينة وهو ابن خمسة عشرة سنة وتوفي  
بالمدينة سنة خمس واربعين قاله الترمذي وقيل غير ذلك  
ومناقبه شهيرة وفضايله كثيرة زوي ابن عمر قال يوم موت  
زيد اليوم مات عالم المدينة وخطب عمر رضي الله عنه في الجاهلية  
بلدة من بلاد الشام فقال من يسأل عن الفريضة فليات زيد  
ابن ثابت رضي الله عنه وقال مسروق دخلت المدينة فوجدت

وهو المراد هنا

رضي الله عنه





بهما من الاربعة في العلم زيد ابن ثابت رضي الله عنه وقال  
 الشعبي علم زيد بن ثابت بمخصلتين بالقران والفرائض  
 فاشارة بنفسه قد اجتمع في اسم زيد هذا اي زيد بن ثابت  
 مناسبات تتعلق بالفرائض لم يجتمع في اسم غيره ~~انما~~ ~~اجمعها~~  
 وعددا وطرحا وضربا فاما الافراد فالزاي بسبعة وهي  
 عدد اصول المسائل وهي عدد من يرث بالفرض وحده  
 وهو الزوجان والجدتان والام وولديها واليا بحشرة وفي  
 عدد الوارثين بالاختصار وعدد الوارثات بالبسط <sup>من الرجال</sup>  
 الدال اربعة وهي عدد اسباب الارث والاصول التي  
 لاتعول واتم الجمع فالزاي مع اليا سبعة عشر وهي عدد  
 الوارثين والوارثات بالاختصار والزاي مع الدال احدى  
 عشر وهي عدد الوارثات بالبسط بزياده مولدات المولات  
 واليا مع الدال اربعة عشر وهو عدد الوارثين بالبسط  
 خلا المولي لانه قد يكون انثى والزاي مع اليا والدال احدى  
 وعشرون وهي عدد من يرث بالفرض من حيث اختلاف  
 احوالهم كما سيأتي لان اصحاب النصف خمسة والربع اثنان  
 والثلث واحد والثلثين اربعة والثلث اثنان والسدس

سبعة

سبعة وقد ضبط ذلك بعضهم في ضمن بيده **فقال**  
**ضبط في الفروض من هذا الجرحه مرتبا وقلها دبر**  
**وانت** العدد فعدة حروف اسمه ثلاثة وهو عدد  
 حروف الارث وعدد الاصول التي تعول **واي** الطرح  
 فاذا طرحت الدال من اليا بقية ستة وهو عدد الفروض **العلم**  
 وعدد الموانع واذا طرحت الدال من الزاي بقية ثلاثة وهو عدد  
 الحروف وتقدم ما فيها واذا طرحت الزاي من اليا بقية ثلاثة  
 ايضا وتقدم ما فيها **واما** الضرب فلما ضربت حروفه  
 وهي ثلاثة في نفسها تبلغ تسعة وهو عدد اصول المسائل  
 على الاربع واكثر ما ذكرته عدد اشيا غير ذلك والله اعلم  
 وينرجع الى الكلام المصنف رحمه الله تعالى فقوله **الفرض** بفتح  
 الفاء والراء **العالم** بالفرايض ويقال **الفراض** وفريض كالعالم علم  
**وفراض** وفرضي يسكون الزا ايضا واجاز ابن الهائم رحمه الله ان  
 يقال **فرايض** ايضا وان قال جماعات انه خطأ **والفرايض**  
**قال** الجلال **المعالي** جمع فريضة بمعنى مفروضه اي مقدره  
 لما فيها من السهام المقدرة فخلبت على غيرها انتهى اي فخلبت  
 على التعصيب وجعلت لقبها لهذا العلم وسياتي تعريفه وقوله

اذ كان ذلك اى المذكور من الابانة وتوضيها من **الغرض**  
الغرض لمن يريد التصنيف في علم الفرائض فهو تحليل خير  
لما ذكره قال العلامة سبط المارديني رحمه الله اي ونسال  
الله تعالى الاعانة لنا فيما قصدناه من الاظهار والكشف عن  
العام مذهب زيد رضي الله عنه لان هذا من اهم القصد فانه لا يخيب  
من قصده قال تعالى واسياوا الله من فضله قال بعض العلما  
لم يامر بالمسالة الا ليعطى انتهى وقال الامام تاج الدين  
ابن عطاء الله رحمه الله عن مبي وفقك الله للطلب فاعلم انه  
يريد ان يعطيك انتهى وقوله **علما** منصوب على انه مفعول  
لاجله وهو علة لقوله اذ كان ذلك من اهم الغرض اول قوله  
تواخينا لاجل علمنا **بان العلم** وهو حكم الذهن الجازم المطابق  
للمواقع وهو خلاف الجهل والالف واللام في قوله لا يستغرق او  
للمعهد الشرعي وهو علم التفسير والحديث والفقه والحق  
بذلك ما كان الله له فالعلم من خير ما سعى فيه ومن **أولى**  
**بأله العبد ذي** قال الله تعالى انما نخشى الله من عباده العلما  
وقال يرفع الله الذين امنوا منكم والذين آمنوا العلم درجات  
وقال تعالى وقل رب زدني علما والاحاديث في فضائل العلم كثيرة

مشهوره

11

بدر الخطبة

مشهورة منها قوله صلى الله عليه وسلم لا حسد الا في اثنتين  
 رجل اتاه الله ما لا يسئله علي هلكته في الخير ورجل اتاه الله  
 الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها الناس رواه البخاري من  
 حديث ابن مسعود ومنها قوله صلى الله عليه وسلم من سلك  
 طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له طريقا الى الجنة رواه الترمذي  
 وحسنه عن ابي هريره رضي الله عنهما وقال الشافعي رضي الله عنه  
 طلب العلم افضل من صلاة النافلة وليس بعد الفريضة  
 افضل من طلب العلم انتهى وكفي بالعلم شرفا ان كل احد يدعيه  
 وبالجهل فبحا ان كل احد ينكره **وعلمنا بان هذا العلم وهو**  
**علم الفرائض مخصوص بما قد شاع فيه عند كل العلماء**  
**بانه اول علم يفقد في الارض حتي لا يكاد يوجد**  
 اي حتي لا يقرب من الوجدان وما فقد حقيقة يصدق عليه  
 انه لا يقرب من الوجدان وما فهمه الشيخ بدر الدين سبط  
 المارديني رحمه الله من كلام المصنف رحمه الله تعالى حيث قال  
 ابي يقرب من عدم الوجدان فليس بظاهر لان لا كفاية  
 داخلية في كلامه علي يكاد لا علي يوجد وانما شاع عند العلماء انه  
 اول علم يفقد الماروي ابن ماجه والحاكم في المستدرک عن ابي هريرة

بدر الخطبة  
 قوله صلى الله عليه وسلم من سلك  
 طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له  
 طريقا الى الجنة رواه الترمذي  
 وحسنه عن ابي هريره رضي الله  
 عنهما وقال الشافعي رضي الله عنه  
 طلب العلم افضل من صلاة النافلة  
 وليس بعد الفريضة افضل من طلب  
 العلم انتهى وكفي بالعلم شرفا ان  
 كل احد يدعيه وبالجهل فبحا ان كل  
 احد ينكره

بالكلية  
 بالكلية

رضي الله عنه مرفوعا تعلموا الفرائض وعلوه فانه نصف العلم  
وهو ينسي وهو اول علم يُشرع من امي ورواه البيهقي في  
سننه وقال تفرّد به حفص بن عمر وليس بالقوي وإنما  
كان علم الفرائض من يشتغل به قليل لتوقفه على علم حساب  
وتشعبت مسائله وارتباط بعضها ببعض كما في مسائل الجرد  
وغيره كان غرضه للنسيان فلا جمل هذا تحت صلي الله عليه  
علي تعلمه وتعليمه وأما قوله فانه نصف العلم فاختلف في  
معناه على اوجه ففرجهما ان للانسان حالتين حاله حياة و حاله  
موت وفي الفرائض معظم الاحكام المتعلقة بالموت وقيل  
غير ذلك مما اضربنا عنه خوف الاطاله وقد ورد في علم  
الفرائض ايضا من الاحاديث والانا وما يدل على شرفه و  
فصلها اشيا كثيرة فراجعها في المطولات وعلما بان زيدا الامام  
المذكور **خص** من بين الصحابة رضي الله تعالى عنهم **لا محالة**  
قال ابن الاثير رحمه الله في النهاية اي لاجيلة ويجوز ان  
يكون من الحول والقوة او الحركة وهي متعلّقة منها والاكثرا يستعمل  
بمعني اليقين او الحقيقة اي بمعنى لا بد والميم زيادة انتهى  
فيكون المعني وان زيدا خص حقيقة او يقيننا او لا بد **عما حباه**  
اي اعطاه

أيير اعطاه والحبوة العظيمة والمجا العطا **خاتم الرساله** والنبوة  
سيدنا محمد صلي الله عليه وسلم **من قوله** صلي الله عليه وسلم  
**في فضله** أي فضل زيد بن ثابت المذكور **منها** على شرفه  
وقسنته **أفرضكم زيد** ذكر ابن الصلاح أن الترمذي والنسائي  
وابن ماجه روه باسناد جيد قال وهو حديث حسن  
انتهى وروى الترمذي في جامعه باسناد صحيح عن انس رضي الله  
عنه بلغظ اعلم امتي بالفرايض زيد بن ثابت وإنما قال ذلك  
صلي الله عليه وسلم قال ابن الهائم نقل عن الماوردي  
نقل رحمهما الله تعالى للعلماء في ذلك خمسة أوجه وعدها إلى  
ان قال الخامس انه قال ذلك لانه كان اصحهم حسابا  
واسرعهم جوابا شمر قال قال الماوردي ولاجل هذه المعاني  
لم ياخذ الشافعي رضي الله عنه الا بقوله رضي الله عنه انتهى  
وقوله **وناهيك** بها أي بهذه الشهادة من سيد المرسلين **الشرح**  
وخطبته صلي الله عليه وسلم أي حسبك بها لانها غاية تنهاك  
عن ان تطلب غيرها فهي تكفيك **فكان** زيد بن ثابت **أولى**  
من غيره **باتباع الشافعي** وتقليد المقلد الامر من أقوالهما  
هذه الأحاديث والثاني انه ما تكلم احد من اصحاب رسول الله

حصل الله عليه وسلم في الفرائض الا وقد وجدته قول بعض  
 المسائل قد هجره الناس بالاتفاق الا يزيد افانه لم يقل قولا  
 مهجورا بالاتفاق وذلك يقتضي الترجيح كما قاله الثعالبي  
 رحمه الله **لا سيما** قال ابن الهيثم رحمه الله من ادوات  
 الاستئناس عند بعضهم والصحيح انها ليست منها بل هي مضاف  
 للاستئناس فان الذي بعدها داخل فيها داخل فيه مضافا اليها  
 ومشهوره بانه احق بذلك من غيره **وقد نراه** اي نحا  
 مذهب الامام زيد بن ثابت المذكور الامام ابو عبد الله محمد  
 ابن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب  
 بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد مناف  
 بن قصى **الشافعي** القرشي المظلي الحجازي الكوفي رضي الله عنه  
 يلحقه مع النبي صلى الله عليه وسلم في عبد مناف ومنافه شهيره  
 وفضائله كثيرة وقد صنف الائمة رضي الله عنهم قديما وحديثا

ولدرضاه عنه سنة خمسين ومايه والذي عليه الجمهور  
 انه ولد بغزة وقيل بجستان وقيل باليمن وقيل بحيف  
 ثم حمل الى مكة وهو ابن سنتين وتوفي بمصر ليلة الجمعة  
 بعد المغرب اخرج يوم من رجب سنة اربع ومائتين وهو من

الربعة

ما بلغ ثمانين سنة  
 ويقال انه ولد في قبة  
 بجدة  
 في رجب سنة اربع  
 ومائتين وهو من  
 الربعة

اربعه وخمسين سنة ودفن بالقرافة بعد العصر يوم الجمعة  
وعلى قبره من الجلالة والاحترام ما هو لائق بمقام ذلك  
الامام رحمه الله ورضي عنه ومعني كون الشافعي رحمه الله  
تأمد به زيد رضي الله عنه انه قصده او مال اليه موافقة  
له في الاجتهاد لما سبق حتي تردد حيث تردد وليس المراد  
انه قلده لان المجتهد لا يقلد مجتهدا **فهاك** اي تخذيه اي  
في مذهب زيد رضي الله عنه **القول عن ايجازي** اختصار  
والمختصر ما قل لفظه وكثر معناه **مُتَبَرِّكٌ** منزها عن  
**وصيه** واحدة الوصم والوضم اسم جلسن معني العيب **الايغاز**  
جمع لغز وهو الكلام المعتمى يقال الغز في كلامه عتمى وشبه فيه  
والتربوع في حجره يميننا وشمالا في حفره ومعني البيت فخذ  
القول في علم الفوايض علي مذهب الامام زيد بن ثابت رضي  
الله عنه قولا مختصرا واضحا منزها عن عيب الخفا **مقدمة**  
**علم الفوايض** هو فقه الموارث وعلم الحساب الموصل  
لمعرفة ما يخص كل ذي حق من التركة وموضوع التركات  
لا العدد خلافا لمن زعم ذلك واعلم انه يتعلق بتركة الميت  
خمسة حقوق مرتبة اولها الحق المتعلق بعين التركة كالزكاة



والجناية والرهن فتقدم علي مؤن التجهيز والثاني مؤن  
 التجهيز بالمعروف فان كان الميت فاقدا لما يجهزه فتجهيزه  
 علي من عليه نفقته في حال الحياة فان تعذر ففي بيت المال  
 فان تعذر فعلي اغنيا المسلمين وهذا في غير المزوجه اما  
 المزوجه التي تجب نفقتها مؤن تجهيزها علي الزوج المورث  
 ولو كانت غنية والثالث الديون المرسله في الزعمه فمؤن تجهيزه  
 عن مؤن التجهيز والزاج الوصيه بالثلث فمادونه لا يجزي  
 فان كانت بخلاف ذلك ففيها تفصيل مذكور في كتب الفقهاء  
 كبقية الحقوق السابقه والخامس الارث وهو المقصود بالذات  
 في هذا الكتاب ولها اركان وهي ثلاثة **تورث** ووارث وحق وورث  
 وله شروط يعلم اكثرها من ميراث الهدمي والغرمي وسياتي  
 في شرح الكتاب ولها اسباب وموانع ذكرها بقوله **باب**  
**اسباب الميراث** اي وموانعه والباب لغة المدخل الي الشئ  
 واصطلاحا اسم جمله من العلم تحته فصول ومسايل غالبا  
 والاسباب لغة جمع سبب وهو لغة ما يتوصل به الي غيره و  
 اصطلاحا ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته  
 والميراث يطلق بمعني الارث وهو المقصود بالترجمة وهو لغة

الدين يكون عنده  
 زيادة على مائة سنة  
 ما يصرفه في مؤنة  
 التجهيز وغيره نظر

شروطه ثلاثة ايضا  
 احدها تحقق مؤن الوارث  
 او الحاقه بالموت كما  
 في المغفود الذي حكم  
 القاضي بموته او الحاقه  
 بالاموات تقديره في  
 الجنين الذي انفصل  
 جنينا به علمه جانية  
 توجب الغرة بالنسبة  
 الي ارب الغرة عنه  
 اذ لا يورث عنه غيرها  
 الثاني تحقق حياة  
 الوارث او الحاقه

بالاحياء تقديره في الجنين الذي انفصل حيا حياة مستقرة  
 لوقت يظهر وجوده عند الموت ولو نطقه الثالث  
 ويختص بالقاضي العلم بالجهة المقترضة للارث وبالدرجة  
 التي اجتمع فيها اتفق يلا انتم شرح الترتيب

البقا

قده

البغا وانتقال الشئ من قوم الى قوم اخرين وهو مصدر ورث  
 الشئ وراثته وميراثا وارثا واصله الواو فقلت همزة وبطلق  
 بمعنى الميراث والوراثة وهو لغة الاصل والبقية ومنه خبر  
 مسلم ائبتوا على شاعركم فانكم على ايرث ايكم ابراهيم اس  
 اصله وبقية منه وشرعا ما ضبطه القاضي افضل الدين الخوافي  
 رحمه الله بانه حق قابل للمتزك يثبت لمستحق بعد موت من  
 كان له ذلك لقربة بينهما او نحوها وقد ذكرت ما في هذا الضابط  
 في شرح الترتيب **اسباب ميراث** اي الارث **الوري** اس  
 الادميين وان كان الوري في الاصل الخلق **ثلاثة** متفق عليها  
**كل** من الاسباب الثلاثة **يفيد ربه** اي صاحبه والمراد  
 المتصف به **الوراثة** اي الارث **وهي** اي الاسباب الثلاثة  
 اولها **نكاح** وهو عقد الزوجية الصحيح وان لم يحصل وطئ  
 ولاخلوة ويورث به من الجانبين لقوله تعالى ولكم نصف  
 ما ترك ازواجكم الاية ويتوارث الزوجان في عدة الطلاق  
 الرجعي باتفاق الامة الاربعة ولو كان الطلاق في صحته  
 لا الزوجة المطلقه ياتي في مرض الموت عندنا خلافا للائمة  
 الثلاثة فانها ترثه عند الحنفية ما لم تنقض عدة وعندنا بله



مع ابية والايام مع اخيه ومن احد الجانبين اخري كالجدة ام  
 الام مع ابن بنتها و آخر القرابة وان كانت اقوي الاسباب  
 لاجل تهيئ النظم ولطول الكلام عليها لان اكثر الاحكام الالية  
 فيها وقوله **ما بعد هن** اي هذه الاسباب **للموارث**  
 جمع ميراث بمعنى الارث **سباب** متفق عليه والافهناك  
 سبب رابع يختلف فيه وهو جهة الاسلام فيرث به بيت  
 المال ان كان منتظما عندنا على الارح وسوااكن منتظما  
 لم لا على الارح عند المملكية ولا يرث عند الحنفية والمخالبلة  
 والكلام فيه مما يطول فراجع في كتابنا شرح الترتيب ثم اعلم  
 ان الموانع جمع مانع وهو في اللغة الخايل واصطلاحا ما يلزم  
 من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته  
 عكس الشرط **وموانع الارث** ستة اقتصر المصنف رحمه الله  
 على المتفق عليه منها وهو ثلاثة فقال **ومنع الشخص** الذي قام  
 به سبب الارث **من الميراث** اي الارث علة واحدة **من**  
**علق ثلاث** احدها رفق وهو عجز حكيم يقوم بالانسان  
 بسبب الكفر وهو مانع من الجانبين فلا يرث الرقيق بجميع  
 انواعه لانه لو ورث لكان لسيدته وهو اجنبي من الميت

فائدة استثنى من عدم  
 الارث من الرقيق سبب  
 يورث فيها الرقيق مع  
 رفق جميعه قال التلخيص  
 رحمه الله وليس لنا صور  
 يورث فيها الرقيق مع  
 رفق جميعه الا هذه  
 ما وجد من علماء من جليله  
 استمر الى النفس المتفق  
 بدال الحرب فاسترق وما

ولا يورث لانه لا ملك له ولو ملكه سيده لكن البعض يورث  
 عنه جميع مملكه ببعضه الحر على الارث عندنا ولا يرث  
 ولا يورث كالقن عند المالكية والحنفية ويورث ويورث و  
 يجب على حسب ما فيه من الحرية عند الحنابلة وانها  
**قتل** وهو مانع للقاتل فقط لا المقتول فقد يرث قاتله ويختلف  
 الامة في القاتل فعندنا لا يرث من له مدخل في القتل ولو كان  
 بحق كقتص وليم وقاض وجلاد بامرهما او احدهما وشاهد  
 ومزك ولو كان بغير قصد كنايم ومجنون وطفل ولو قصد به  
 مصلحة كضرب الاب للتاديب وبطخ الخمر للعاجلة والاهل  
 في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ليس للقاتل من الميراث شيء  
 المعنى فيه تهمة الاستجمال في بعض الصور وسيد البنايت  
 في الباقي ولا مدخل للمفتي في القتل وان كان على معين لانه  
 ليس بمنزوم بخلافه وعند الحنفية كل قتل اوجب الكفارة  
 منع الارث وما الا فلا الا القتل العمد العدوان فانه لا يجب  
 الكفارة عندهم ومع ذلك يمنع الارث عندهم وعند الحنابلة  
 كل قتل مضمون بقصاص او بدية او كفارة يمنع من الميراث ولا  
 فلا وعند المالكية يرث قاتل الخطا من المال دون الدية  
 والاقلا  
 ولا يرث

القاتل  
 القاتل  
 القاتل

ولا يرث قاتل العبد العدوان والباب واسع وفروعه كثيرة  
 ومحل بسطها كتب الفقه وثالثها **اختلاف دين** أي  
 بالاسلام والفرق فلا توارث بين مسلم وكافر لخبر الصحيحين  
 لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم امتا عدم ارث الكافر  
 المسلم فبالاجماع واما عكسه فعند الجمهور بخلاف المعاذ  
 ومعاوية ومن وافقهما ودليلهما والجواب عنه ذكرته  
 في شرح الترتيب وسواء السلم الكافر قبل قسمة التركة ام لا وسواء  
 بالقرابة والنكاح والاولا خلافا للامام احمد رحمه الله في المسئلتين  
 حيث قال ان اسلم الكافر قبل قسمة التركة ورث ترغيبا لغيره  
 الاسلام وقال المسلم يرث من عتيقه الكافر **فايدة**  
 استثنى بعضهم من عدم توريث المسلم من الكافر المومات  
 كافر عن زوجة حاميل ووقفنا الميراث للحمل فاسلمت ثم ولدت  
 فان الولد يرث مع حكمنا باسلامه قال ابن الهيثم رحمه الله  
 قلت والمجتبه عدم استثناء ذلك لانه ورث منذ كان حملا وهذا  
 معني قول بعض الفضلاء لنا جهاد مملك انتهى اي لان العبرة في  
 الارث بوقت الموت والحمل كان وقت الموت محكوما بالفره  
 فلم يرث مسلم من كافر والله اعلم ولما كان التعبير بالفهم يقتضي سبق  
 الترتيب

قال في شرح الترتيب  
 وذهب معاذ بن جبل  
 ومعاوية بن ابي سفيان  
 رضي الله عنهما الى توريث  
 المسلم من الكافر في الارث  
 يزيد ولا ينقص وقاسوا  
 على النكاح لا يعتنم  
 واجيب بان الخبران كصح  
 ثقتنا يزيد بن نفع الماد  
 ولا ينقص بالارتداد  
 واما القياس فيردود ما  
 ينكح المكرة ولا يرثه وانكح  
 يغنم ماله الحر ولا يرثه  
 وبان النكاح ميثاق التوالد  
 ووقفنا الوطر ومثني الارث  
 على الموالاة والمناصرة  
 فافتراقا لكن لما كان اتصالا  
 بغير فيه تشريف اخصهم  
 اخص باهل الكتاب منهم

الارث بوقت الموت والحمل كان وقت الموت محكوما بالفره  
 فلم يرث مسلم من كافر والله اعلم ولما كان التعبير بالفهم يقتضي سبق  
 الترتيب

قال **فافهم** ايها الطالب ما قلته لك اي اعلمه علما جازما  
 بدليل قوله **فليس الشك** وهو التردد بين حكيمين لامزية  
 لاحدهما على الاخر **كالميقين** اي الحكم الجازم فايّد قات  
 الاولى هل الكفر كله ملة واحدة ام ملل الاصح من مذهبنا  
 ان الكفر كله ملة واحدة وهو مذهب الحنفية والثاني ملل وهو  
 مذهب المالكية والحنابلة قالوا والنصاري ملة واليهود ملة  
 وما عداهما ملة واحدة ولعل من القولين دليل منكر  
 في المطولات الفاشدة الثانية بقي من موانع الارث  
 ثلاثة ايضا احدها اختلاف ذوي الكفر الاصل بالذمة والحزبية  
 فلا توارث بين ذمي وحزبي في الاظهر وفاقا للحنفية و  
 خلافا للمالكية والحنابلة وهل المعاهد والمستامن كالذمي  
 او كالحزبي وجهان ارجحهما كالذمي خلافا للحنفية الثاني  
 الردة اعادنا اسمها فلا يرث المرتد ولا يرث حتى  
 لو ارتد اخوان مثلا الى النصرانية لا توارث بيدها و مال  
 المرتد في ولو كان انثى خلافا للحنفية وسواء اكتسبت  
 في حال الاسلام او في حال الردة خلافا لهم ايضا حيث  
 قالوا ما اكتسبت في حال الاسلام لورثته المسلمين وسواء اسلم  
 قبل

فلا توارث بين ذمي وحزبي في الاظهر وفاقا للحنفية و  
 خلافا للمالكية والحنابلة وهل المعاهد والمستامن كالذمي  
 او كالحزبي وجهان ارجحهما كالذمي خلافا للحنفية الثاني  
 الردة اعادنا اسمها فلا يرث المرتد ولا يرث حتى  
 لو ارتد اخوان مثلا الى النصرانية لا توارث بيدها و مال  
 المرتد في ولو كان انثى خلافا للحنفية وسواء اكتسبت  
 في حال الاسلام او في حال الردة خلافا لهم ايضا حيث  
 قالوا ما اكتسبت في حال الاسلام لورثته المسلمين وسواء اسلم  
 قبل

قبل القسمة التركة أمر لا خلافا للمخابلة ولا ينزل لحوقه  
بدار الكفر منزلة موته خلافا للمحنفية والزندقية كالردة  
خلافا للمالكية والذمي الذي لا وارث له يستغرق يكون  
مستماله والفاضل بعد الفرض قياً الثالث وهو آخر الموانع الستة  
وهو الذور المحمي وهو ان يلزم من التورث عدمه كان  
يقترأ حائزاً بلان للميت فيثبت نسبه ولا يرث للدور  
وفي الاقرار ما بحث كثيرة وخلاف بين الائمة فراجعه في  
كتابنا شرح الترتيب والله اعلم **تفسير** في قول الذي  
قام به سبب الارث بعد قول المصنف يمنع الشخص ايما  
الي ان اللعان ليس بما نع خلافا لمن زعم ذلك فان انتفا  
الارث فيه بين الملاعن ومن يدل به وبين المنفي لان  
النسب وهو السبب وهو النسب وليست امه ولا عصبتها  
عصبة له خلافا للامام احمد رحمه الله وتوفا اللعان ليس  
بشقيين خلافا للمالكية وتوفا الزنا ليسا بشقيين عند  
الائمة الاربعة واذا اذ الكذب النافي نفسه ولو بعد موت الولد  
ثبت النسب وترتب عليه مقتضاه ولا التفات للتهمة  
ولو كان ذلك بعد القسمة وبه قال الشافعي وهو قياس مذهب





الإمام أحمد رحمه الله وقال أبو حنيفة وما لك رحمهما الله  
 إن كان الولد حيا حين التذيب ثبت نسبه وكذا إن مات  
 وخلف ولدا أو أختا ولده معه وتنقض القسمة فيهما للحاجة  
 الداعية إلى ثبوت تولده أو الإخ الموجود من النافي والأفلا  
 ثبوت ولا يرث لأنه لا حاجة إلى ثبوت النسب إذ ذلك  
 وأعلم أنه لا يختص الاستلحاق بالنافي بل لو استلحقه الوارث  
 بعد موت النافي لحقه كما لو استلحقه المورث قال ابن القيم  
 قال الرافعي رحمه الله في كتاب الإقرار وهذا قطع

عظم العراقيين انتهى والله أعلم **باب الوارثين**

اجمعا بالأسباب الثلاثة من الرجال والنساء **والوارثون**  
**من الرجال** بالاختصار اجمعا عشرة أسماؤهم معروفة

أي معلومة **مشتهرة** عند الفرضيين فائدة قال  
 الشيخ سعد الدين التفتازاني رحمه الله في شرح العقائد  
 إنه أي النسبي حاول التنبيه على أن مرادنا بالعلم والمعرفة  
 واحداً لا كما اصططح عليه البعض من تخصيص العلم بالمركبات  
 أو الكليات والمعرفة بالبسيطة أو الجزئيات انتهى والله أعلم

إذا تقرر ذلك فالأول من العشرة **الابن** والثاني **ابن الابن**

مهازلا



٤٠

تمت تنزيله

سما **نزل** بدرجة او درجات بمحض الذكور فخرج بذلك ابن بنت الابن ونحوه من كل من في نسبه للميت انثى **والثالث الاب والرابع الجد له** اي للاب اي من الاب اي من جهته وخرج به الجد من جهة الام كابي الام وقوله **وان علا** اي بمحض الذكور كاب **اب الاب** وابيه وهكذا وخرج بذلك كل جد اذني بانثى وان ورثت وما قدرته من جعل الضمير في قوله له عايد الي الاب او لي من عودة الي الميت لوجهين احدهما ان فيه عود الضمير الي مذكور في اللفظ والثاني انه لو عاد للميت لم يخرج به الجد ابو الام الا ان يقال الجد ابو الام ليس جدا حقيقه **والخامس الاخ من ات** **الجرمات كانا** اي سوا كان من جهة الاب فقط او من جهة الام فقط او من جهتهما معا وهو الاخ الشقيق **قد انزل الله به القران** اما الاخ للام ففي قوله تعالى وان كان رجل يورث كلاله او امرأة وله اخ او اخت اي من امر كما قرئ به في الشولاء واما الاخ لابوين والاخ للاب ففي قوله تعالى في آخر سورة النساء وهو يرثها ان لم يكن لها ولد **والسادس ابن الاخ المدلى اليه** اي الميت المعلوم من المقام **بالاب** وحده وهو ابن الاخ للاب

او مع المدلي بالام ايضا وهو ابن الاخي من الابوين وخرج  
بذلك المدلي بالام وحدها وهو ابن الاخي من الام **فاسمع**  
ساع تدبّر وتفقههم واذعان **مقالا** اي قولا صادقا ليس  
**بالمكذب** لانه مجمع عليه لوروده في القران العظيم  
والاخبار الصحيحة وغير ذلك والخبر وان كان في الاصل  
محتلا للكذب لكن اخبار الباري تعالي واخبار الرسل  
عليهم الصلاة والسلام مقطوع بصحتها وكذا ما اجمع  
عليه او تواتر **السابع والثامن العم وابن العم** **من ابيه**  
اي الميت والمراد عم الميت اخو ابيه شقيقه وعمه اخو  
ابيه لابييه وابنا وهم اخرج بذلك العم للام وبنوه **فاشكر**  
**لذكي** اي صاحب **الاجازي** اي الاختصار **والتنبيه** اي الايقاظ  
فانه ينهك علي هؤلاء الورثة بعبارة لطيفة مختصرة وسياتي  
في معني ذلك احاديث شريفة عند قوله فاشكر نلظه  
خزاة الله خيرا ورحمة واسعه **والتاسع الزوج** **والعاشر**  
**المعتق** ولما كان المراد به المعتق وعصبته وصفه بقوله **ذوا**  
اي صاحب **الولا** من المعتق وعصبته المنعصبون بانفسهم  
**فجمل الذكور** المجمع علي ارضهم **هؤلاء** العشرة بالاختصار واما  
باليسر

الاولى انتم  
بمعناها

٧٧

بالبسط خمسة عشر الابن وابنه وان نزل والاب وابوه  
وان علا والاخ الشقيق والاخ للاب والاخ للام وابن الاخ  
الشقيق وابن الاخ للاب والعم الشقيق والعم للاب  
وابن العم الشقيق وابن العم للاب والزوجة وذو الولاء  
ومن عدا هؤلاء من الذكور من ذوي الارحام كابن البنت  
وابي الام وابن الاخ للام والعم للام وابنه والخال وخوهم  
ولما انتهى الكلام على الذكور المجمع على ارشهم شرع في ذكر  
النساء المجمع على ارشهم فقال **والوارثات من النساء** باب  
الاختصار سبع لم يعط اني غيرهن **الشرع** اي عطا بجمعها  
عليه فان ذوي الارحام من الذكور والاناث في ارشهم خلاف  
سندكره اخر الكتاب انشاهه تعالى فالاولي من النساء سبع  
**البنت** والثانية **بنت الابن** وان نزل ابوها بمحض الذكور  
**والثالثة امر مشفقة** اي من اشفقت على الشيء خفت عليه  
والاسم منه الشفقة والام من شأنها ذلك **والرابعة زوجة**  
باشيات لها وهو الاولي في الفرائض للتمييز وان كان الاصح ولا تنهر  
تركها **والخامسة جدة** من جهة الام او من جهة الاب على  
تفصيل وهو ان ام الام وامهازتها المدليات بانان خالص

وام الاب اثباتها المدليات بانات خلص مجمع عليهما فان  
 ادلت الجدة بالجد كام اب الاب فلا ترث عند المالكية  
 وترث عند الحنابلة وان ادلت باب الجد كام ابى ابى الاب  
 فلا ترث عند الحنابلة واما مذهبنا يذهب الخمينيه  
 فيرث جميع ما ذكرناه وكذا كل جدة تدلى بجد وارث واما  
 الجدة التي تدلى بذكر بين واثنين انثيين ويعبر عنها  
 بالجدة المدلية بذكر غير وارث فهي من ذوي الارحام  
 باتفاق الائمة الاربعه وستاق في كلام المصنف انشا الله  
**والسادسه معتقه** وكذا عصبته المتعصبون بانفسهم  
 كما سياتي **والسابعة الاخت من اي الجهات كانت سواء**  
 كانت شقيقة او لاب اولام **فهذه عدتهن بانات** اي  
 ظهرت واما عدتهن بالبسط فعشره البنت وبنت الابن  
 والام والجدة من قبلها والجدة من قبل الاب والاخت الشقيقة  
 والاخت للاب والاخت للام والزوجة والمعتقة **فايدة**  
 ان انفرد واحد من الذكور ورث جميع المال الا الزوج والاخ  
 للام وكل من انفردت من النساء لا يجوز جميع المال الا  
 الزوج **المعتقه** من يقول من العلماء بالرد يقوله كل من انفرد  
 من الرجال



من الرجال نحو جميع المال الا الزوج فقط وكل من انفردت  
من النساء نحو جميع المال الا الزوجة واذا اجتمع كل الرجال  
ورث منهم ثلاثة الابن والاب والزوج وان اجتمع كل النساء  
ورث منهن حنيفة البنت وبنت الابن والامم والزوجة والاخت  
الشقيقة او ممكن الجمع من الصنفين ورث الابوان والولدان  
واحد الزوجين وسقط من عداء من ذكر كما ستعرفه والحجب  
واسه اعلم ولما انتهى الكلام على الورثة من الذكور والاناث  
شرح يبين ما يرثه كل واحد منهم مقدما الارث بالفرض  
لتقدمه على التعصيب اعتبارا وان كان الارث بالتعصيب

**اقوى فقال باب الفروض المقدره في كتاب الله**

والثابت بالاجتهاد ومستحقها والفروض جمع فرض وهو  
في اللغة يقال لمجان اصلها الجزم والقطع ومنها التقدير  
وفي الاصطلاح النصيب المقدر شرعا لوارث خاص الذي  
لا يزداد الا بالرد ولا ينقص الا بالعول وقدم المصنف رحمه  
الله تعالى على ذكر الفروض تقسيما لارث الى الفرض والتعصيب

**فقال واعلم ايها الناظر في هذا الكتاب بان الارث نوعان**

لا ثالث لهما ما هي النوعان **فرض** اي ارث به وتقدم معناه انما

بين نوع

وتعصيب اي اربث به وسياتي تعريفه **عليها** ما قسمها ارب  
 بهذا التقسيم والمراد انه لا يتخلو بينهما لاسيما انه قد جمعت  
 الارث بهما والارث بذلك الاعتبار يكون اربعة اقسام  
 كما سنذكره انشا الله تعالى **فالفروض** **بنص الكتاب** ارب  
 القران العظيم **ستة** والسابع ثبت بالاجتهاد **لا يفرض في**  
**الارث** بنص القران **سواها** اي الفروض الستة **الستة**  
 اي قطعاً والبت القطع اما السابع الذي هو ثلث الباقي فخرج  
 بقولنا بنص القران والفروض الستة احدها **نصف** وثانيها  
**سبع** وهو نصف الربع **ثمن** ونصف الربع وهو ثلثها  
**ورابعها الثلث** وخامسها **السدس** بنص الشرع في القران  
 العزيز **وسادسها الثلثان** **وهي** اي الثلثان **التمام** للفروض  
 الستة ويقال بعبارة اخرى **النصف** **والثلثان** ونصفهما  
 ونصف نصفهما ويقال غير ذلك من العبارات التي اخصرها **عبارته** الترتيب  
 الربع والثلث ونصف كل منهما وضعفه وانما آخر الثلثين عن  
 السدس والثلث مخالفاً لغيره ومخالفاً لما سنذكره عند ذكر  
 اصحاب الفروض لضيق النظم ولانه كسر مكرر وما تقدم كسر  
 مفردة **ثمن** رغب في الحفظ بقوله ايها الناظر في هذا الكتاب  
 ما ذكرت

طالعظم

ما ذكرته لك وما لم أذكره من هذا العلم وغيره فان حذف  
 المعمول يؤذن بالعموم **فكل حافظ امام** اي مقدم علي غيره  
 خصوصا ان انضم الي حفظه فهم المتخوف بل ربما يدعي ان  
 المنطق بغير فهم لا عبرة به وينبغي تقييد العلم بالكتابة ايضا  
 لما ورد في معني ذلك اذا عرفت ذلك وارتت معرفة اصحاب  
 هذه الفروض **فالنصف فرض خمسة افراد** اي كل واحد منهم  
 متفرغ احدهم **الزوج** عند عدم الفرع الوارث بالاجماع ذكرا  
 كان او انثى لقوله تعالى ولكن نصف ما ترك ازواجكم  
 ان لم يكن لهن ولد وانما لم يذكر اشتراط عدم الفرع في ارض  
 الزوج النصف للعلم به من مفروم ما سياتي في ارضه الربع والثاني  
**الانثى الواحدة من الاولاد** وهي البنت عند انفرادها عن معصبا  
 وهو اخوها كما سيذكره لقوله تعالى وان كانت واحدة فلها  
 النصف **والثالث بنت الابن الواحدة عند فقد البنت**  
 فاكثروا وقد الابن ايضا وعند انفرادها عن معصب لها من  
 اخ او ابن عمر اجماعا قياسا علي بنت الصلب لان ولد الولد  
 كالولد ارثا وحجبا الذكر كالذكر والانثى كالثاني **والرابع الاخت**  
 الواحدة الشقيقة عند انفرادها عن معصب لها من اخ شقيق



اوجده بل وعن الاولاد واولادهم الذكور والاناث وعن الاب  
**في مذهب كل مفتي** اي مجتهد لان ذلك مجمع عليه واصل  
 المذهب مكان الذهاب ثم اطلق <sup>عليه</sup> ما ذهب اليه المجتهد  
 واصحابه من الاحكام في المسائل اطلاقا مجازيا **وهكذا الاخت**  
 وهي الخامسة وفي بعض النسخ: وبعدها الاخت الواحد **التي**  
**من الاب** عند انفرادها عن معصب لها من اخ لاب او جد  
 وعن من شرطنا فقده في الشقيقة وعن الاشقاء من ذكرا و  
 انثى فقله **عن انفرادهن** اي عند انفراد كل واحدة منهن  
**عن معصب** من ذكرته في كل واحدة والاصل في **الاصول**  
 الاختين النصف قبل الاجماع قوله تعالى ان امرؤ هلك ليس  
 له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك لانهم اجعوا على ان الآية  
 نزلت في الاخوة لابوين والاخوة لاب دوين الاخوة لام شم  
 اعلم ان الذي علم من كلام المصنف رحمه الله هو اشتراط فقد  
 المعصب لكل واحدة من الاربع واسما ما ذكرته غير ذلك  
 فانما تركه لغيره من المصنفين اكتفا بذكره فيما سياتي ولو  
 ذكر واجمع ما يحتاج اليه في جميع الفروض لادبي الى التكرار  
 والتطويل **والرابع فرض** اثنين ذكر الاول منهما بقوله **الزوج**  
 ان كان

**ان كان منع من ولد الزوجة من قدمه عن النصف**  
 ورده الى الربع وهو الابن او البنت سواء كان منهام من  
 غيره لقوله تعالى فان كان لمن ولد فللم الربع مما تركن  
 وذكر الثاني بقوله وهو ابى الربع لكل زوجة او اكثر  
 من زوجة الى اربع مع عدم الاولاد الذكور والاناث  
 للميت من الزوجة او من غيرها فيما قدر ابي فرض في قوله  
 تعالى ولهن الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد ولما كان الولد  
 لا يشمل ولد الابن حقيقته صرح باولاد الابن بقوله **وذكر**  
**اولاد البنين الذكور والاناث** **بعتمد حيث اعتمدنا في ذكر**  
**الولد في حجب الزوج من النصف للربع والزوجة من الربع**  
 الى الثلث لان اولاد الابن كالاولاد عند عدمهم ارثا وجمبا  
 بالاجماع الذكر كالذكر والانثى كالانثى قياسا على الاولاد  
 قدمته **والثلث** فرض صنف واحد وهو المذكور في قوله  
**للزوجة والزوجات الى اربع مع البنين** الواحد فاكتر  
**او مع البنات** الواحدة فاكتر لقوله تعالى فان كان لكم ولد  
 فلهن الثلث مما تركتم **او مع اولاد البنين الذكور والاناث**  
 الواحد او الواحدة فاكتر قياسا على الاولاد مما سبق **فاعلم**

القول

المتشبه

ذلك ولا تنظر الجمع المذكور في لفظ البنين والبنات  
 واولاد البنين شرط ابل الواحد منهم كذلك كما اوضحت  
 فافهم اي اعلم ذلك والثلاثان فرض اربعة اصناف ذكر  
 المصنف الاول منهم بقوله للبنات جمعاً والمراد ثنتين  
 او اكثر وقد صرح بذلك في قوله ما زاد عن واحدة من ثنتين  
 او اكثر فسمع طاعة واذعان موافقة للاجماع وما روي عن  
 ابن عباس رضي الله عنهما ان للبنتين النصف لمفهوم قوله  
 تعالى فان كن نسافوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك فمنكر  
 لم يصح عنه والذي صح عنه موافقة الناس كما قاله ابن عبد البر  
 ودليل الاجماع فيما زاد عن الثنتين الاية المذكورة وهو قوله  
 تعالى فان كن نسافوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وفي البنتين  
 القياس على الاختين وهذا من احسن الاجوبة عن شبهة  
 ابن عباس رضي الله عنهما السابقة ان صحت عنه وهو مفهوم  
 قوله تعالى فوق اثنتين فاسد قوله سمعاً منصوب على  
 انه مفعول مطلق وعامله محذوف وجوبا لانه بدل من  
 اللفظ بفعله والمحذوف عامله وجوبا فسلطان واقع في الطلب  
 وواقع في الخبر فيجوز ان يكون قوله سمعاً واقعاً في الطلب فيكون

المعنى فاسمع لمن يقول باستحقاق الثنتين فاكثرت من البنين  
 للثلاثين ويجوز ان يكون من قبيل المصدر الواقع في الخبر  
 فيكون المعنى سمعت ما ورد من القول باستحقاق البنين  
 فاكثرت للثلاثين سمعا والله اعلم شرح ذكر المصنف الثاني بقوله  
**وهو اي الفرض المذكور وهو الثلثان كذا ك لبنات الابن**  
 ثنتين فاكثرتا ساعلي البنات **فافهم اي اعلم مقال اي قولي**  
**هذا ففهم صافي الذهن** اي خالصه من كدورات الشكوك  
 والاوهام والذهن الفطنه والمراد هنا العقل ويقال ذهن  
 بالضم ذهانة حفظ قلبه ما اودعه وذكر الصنفين  
 الثالث والرابع بقوله **وهو اي الفرض المذكور وهو قوله الثلثان**  
**للإختين** شقيقتين اولاب كما سيصح به **فايزيد عن**  
 ثنتين كثلثات واربع وهكذا **قضية** اي بما ذكرته من فرض  
 الثلاثين مطلقا او للاختين فاكثرت وهو المتبادر **الاحرار**  
**والعبيد** اي افتوا به فان العبد لا يكون قاضيا ومراده  
 ان ذلك امر يجمع عليه ولما كان اطلاق الاختين شاملا  
 للاختين من الام صرح بان المراد الاخوات لا بويوت  
 اولاب لا لام بقوله **هذا** اي ما ذكر اي من فرض الثلاثين

الحكم المذكور

للاختين فاكثر اذا كنت ابي الاخوات **لام واب** وهن الشقيقتان  
**اولاب** فقط للام فقط **فاحكم** وفي بعض النسخ فاعمل **هذا**  
**نصب** من الصواب ضد الخطا وهو من قولهم صاب السهم  
 صوبا وصمييا واصاب وقع بالرمية والسحاب الموضع امطره  
**فايده** لا بد من اشتراط عدم المعصب في ارث هؤلاء  
 الاناث الثلثين ولا بد من اشتراط عدم الاولاد في ارث  
 بنات الابن الثلثين وفي ارث الاخوات لذلك ولا بد من  
 اشتراط عدم الاشقاء في ارث الاخوات للاب الثلثين وكل ذلك  
 معلوم وضابط اصحاب الثلثين ان تقول الثلثان فرض  
 اثنتين متساويتين فاكثر من يرث النصف وهو عبارة  
 ابن الهائم رحمه الله قال الشيخ زكريا وجهه الله وخرج بقوله  
 لثنتين الزوج وبقوله متساويتين مثل بنت واخت  
 لغير اتم ولا يتصور اجتماع صنفين لكل منهما الثلثان  
 انتهى **والثالث** فرض اثنين احدهما ذكره بقوله  
**فرض الامر بشرطين** عدميين احدهما ان تكون  
**حيث لا ولد** ذكر اكان او انثى واحدا كان او متعددا ولا  
 ولذا بن محماسن ذكره قريبا ثانيهما ان يكون حيث

٢٧

**لا من الاخوة جمع** اثنان او اكثر كما اشار الى ذلك بقوله  
**ذو عدد** فان العدد حقيقة اقله اثنان فليس للجمع  
 علي حقيقته من ان اقله ثلاثة ووضح ذلك بقوله **كا**  
**ثنين** اخوين **او ثنتين** اختين وكذلك اخ واخت  
**او ثلاث** من الاخوة الذكور والاناث او الخناث المنفرد  
 او مع الذكور والاناث او معهما وذلك كله معني قوله  
**حكم الذكور فيه كالاناث** ولا فرق في الاخوة بين كونهم  
 اشقا اولاد او لام او مختلفين ولا فرق بين كونهم وارثين  
 او محجوبين او بعضهم حجب مستحص والمحبوب بالوصف  
 من الاخوات والاولاد وجوده كالعدم والاصل في ذلك  
 قوله تعالي فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث  
 مع مفهوم قوله تعالي فان كان له اخوة فلامه السادس  
 ولما كان اولاد الابن كاولاد ادرثا وحجبا ذكرهم مؤخر لهم  
 عن الاخوة لان اشتراط عدم الاخوة في ارثها الثلث بالنص  
 بخلاف اولاد الابن في القياس فقال **والابن ابن** واحدا كان  
 او اكثر **معها** اي الام **او بنته** اي بنت الابن واحدة كانت او  
 اكثر **فرضها الثلث** ان انتفي من ذكر **كأبنته** بهذه العبارة

قياسا على الاولاد كما اشترت اليه وروي عن ابن عباس  
رضي الله عنهما انه قال لا يردها عن الثلث الاثلاثه من  
الاخوة لظاهر قوله تعالي فان كان له اخوة واقل الجمع ثلاثه  
وروي عن معاذ بن جبل رضي الله عنه انه قال لا يردها عن الثلث  
الا الاخوة الذكور والذكور مع الاناث ولما الاخوات الصنف  
فلا يردها عنه للسدس عنده لان اخوة جمع ذكور والاناث  
المختص لا يدخلون في ذلك والجمهور على خلافها وجوابهما  
مذكور في المطولات ولما كانت الام قد لا يرث الثلث وليس  
هناك فرع وارث ولا عدد من الاخوة والاخوات في مسئلتين  
يسميان بالغراوين وبالغريبتين ذكرهما مقدماتهما على  
الصنف الثاني من يرث الثلث لان ذلك من جملة احوال  
الامر مع عدم من ذكر فقال **وان يكن اي يوجد زوج وام**  
**واب** فقط في فريضة **فلث الباقي** بعد فرض الزوج لها اي  
الامر ثابت **مربوب** وهذه هي احدي الغراوين والثانية ذكرها  
يقوله **وهذا** للامر ثلث الباقي بعد فرض الزوجة اذا كان الاب  
والامر مع **زوجة فصاعدا** اي فذهب عددها الى حال الصعود  
على الواحدة الي اربع فهو منصوب بالجمالية من العدد ولا

جمله

الامر مع عدم من ذكر فقال وان يكن اي يوجد زوج وام اب فقط في فريضة فلث الباقي بعد فرض الزوج لها اي الامر ثابت مربوب وهذه هي احدي الغراوين والثانية ذكرها يقوله وهذا للامر ثلث الباقي بعد فرض الزوجة اذا كان الاب والامر مع زوجة فصاعدا اي فذهب عددها الى حال الصعود على الواحدة الي اربع فهو منصوب بالجمالية من العدد ولا

يجوز

يجوز فيه غير النصب ولا يستحل إلا بالعلم أو بثبم نقله الشيخ  
 زكريا عن ابن سيده **فلا تكن عن العلوم قاعدا** ايل شمر  
 لها عن ساعد الجدد والاجتهاد وقم لها على قدم العناية والتدقيق  
 فان ذلك من سبيل الارشاد في زوج وام وام للزوج  
 النصف واللام ثلث الباقي وهو في الحقيقة سدس وللاب  
 الباقي وفي زوجة وام وام للزوجة الربع وللام ثلث  
 الباقي وهو في الحقيقة ربع وللاب الباقي وبقول لفظ الثلث  
 في فرض الام في الصورتين وان كان في الحقيقة سدسا او ربعا  
 كما قلنا تا دبا مع القران وهذا ما قضى به عمر بن الخطاب رضي الله  
 عنه ووافقته الجمهور ومنهم الامية الاربعة لاننا الواعطينا الام  
 الثلث كاملا لزم اما تفضيل الام على الاب وهو في صورة  
 الزوج واما انه لا يفضل عليها التفضيل المعهود في صورة  
 الزوجة مع ان الام والاب في درجة واحدة وخالف ابن عباس  
 رضي الله عنهما وقال للام فيهما الثلث كاملا لظاهر نص  
 القران ووافق ابن سيرين الجمهور في مسئلة الزوج وابن عباس  
 في مسئلة الزوجة ثم رجح بعد فراغه من احوال الام عند  
 عدم الفرع الوارث والعدد من الاخوة الي بيان بقية من يريد  
 الثلث

قوله

هذا هو الوجه الذي عليه الجمهور  
 في مسألة الزوج والام  
 والاب الثلث والام الثلث  
 والاب الثلث والام الثلث  
 والاب الثلث والام الثلث



وهو الصنف الثاني فقال وهو اي الثلث **لاثنين** اي ذكرين او  
 ثنتين اي اثنتين وكذلك ذكر وانثى من ولد الام فقط وهم  
 الاخوة للام **بخبرين** اي كذب وكذا يكون الثلث لهم ان  
 كثروا **او زادوا** عن الاثنين <sup>بمقتضى</sup> واوهنا بمعنى الواو والمقصود  
 بالجمع بين لفظي الكثرة والزيادة التاكيد وكذا قوله **فالمهم**  
**فما سواه** اي الثلث **زاد** لانهم يستحقون الكبر منه لقوله تعالى  
 فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث والزاد هو الطعام  
 في السفر وفي البيت جناس ناقص مطرف **وتستوي الاناث**  
**والذكور فيه** اي الثلث كما **فردوا** وضع **المسطور** اي المكتوب وهو  
 القران العزيز في قوله تعالى فهم شركاء في الثلث فان التثنية  
 اذا اطلق يقتضي المساواة وهذا مما يخالف فيه اولاد الام غيرهم  
 فانهم خالفوا غيرهم في اشياء لا يفضل ذكرهم علي انشاء اجتماع  
 ولا انفراد او يرثون مع من اذلوا به **وتحجب بهم** نقصانا وذكورهم  
 ادلي بانثى ويرث فمذه خمسة اشيا **فانبتة** بقي من يرث  
 الثلث الجدة في بعض احواله مع الاخوة وبقي من يرث ثلث الباقي  
 الجدة ايضا مع الاخوة في بعض احواله وساتي ذلك كله في باب  
 الجدة والله اعلم **واليسر** فرض **سبعة** من العدد ذكرهم اجمالا  
 في الاخوة

تذكرهم اجمالا بقوله

ذكرهم اجمالاً بقوله **اب** مع الفرع الوارث **وامر** مع الفرع الوارث  
 او عدد من الاخوة والاخوات **شربنت ابن** فكثر مع  
 بنت واحدة وكذا بنت ابن نازلة فكثر مع بنت ابن واحدة  
 اعلي منها **وجدم** مع الفرع الوارث وكذا في حال من احواله مع الاخوة  
 وسياتي **والاخذ بنت الاب** فكثر مع الاخت الشقيقة  
 الواحدة **شرب الجده** فكثر **وولد الام** الواحد ذكر كان او انثى  
**تمام العده** فهو السابع وهذا كله حيث لا حاجب في الجميع  
 شمر اردف ذلك ببيان الحائجة التي سرت فيها كل واحد منهم  
 السدس فقال **قال الاب يستحقه** اي السدس **منع الولد**  
 ذكر اكلن او انثى فان الولد ذكر فلا شيء للاب غير السدس وان  
 كان انثى وفضل بعد الفروض شيء اخذه ايضا تعصبا فيجمع اذ  
 ذاك بين الفرض والتعصيب بما سوضحه انشاء الله فهذا الاول  
 من سرت السدس والثاني الامر وقد ذكرها بقوله **وهكذا الام**  
 تستحق السدس مع المولد ذكر كان او انثى واحدا كان او متعددا  
**تنزيل الصمد** جل وعلا في كتابه العزيز قال تعالى ولا يورث  
 لكل منهما السدس مما ترك ان كان له ولد وما احسن هذا  
 الترتيب في هذه المنظومة فانه اعقب الاب بالام موخرا للمجد عنها



مثل الاب عند فقده اي الاب في حوز ما يصيبه من السدين  
مع الفرع او يثبت جامع بينهما وبين التعصيب او غير جامع علي  
ما سببه انشا الله تعالى والارث بالتعصيب عند عدم الفرع  
المذكور كما سيأتي وفي **مدته** اي ممدوده اي رزقه الموسع من  
قولهم مداه في رزقه لي وسعه فيكون تاييد القول في حوز  
ما يصيبه ويصح ان يكون المراد بقوله ومده اي حجبته من قولهم  
رجل مديد القامة اي طويل فكان <sup>المراد</sup> الحاجب لقوته مديد القامة  
طويل الباع اذا تقرر فالجد كالأب عند فقده ارثا وحجبا الا في  
ست مسائل اقتصر المصنف رحمه الله علي ثلاثة منها فذكر  
الاول منها بقوله **الا اذا كان هناك** اي مع الجد اخوه اشقا  
اولاد فليس كالأب في ذلك **لكونهم** اي الاخوة **في القرب**  
الي الميت وهو اي الجد **اسوه** اي سوا في جهة واحدة لانهم فرع  
الأب والجد اصله فيرثون معه علي تفصيل سيأتي في بابهم  
انشاء الله تعالى واما الاب فيحجبهم كما سيأتي ان شاء الله تعالى  
واما الاخوة للام فالأب والجد في حجبهم سوا كما سيأتي ايضا  
وذكر الثانية بقوله او بمعنى الواو اي والا اذا كان هناك  
**ابوان** اي اب وام **معهما** اي الاب والام **زوج وورث**

في باب الحجب



فان للامع الاب ثلث الباقي كما تقدم ومع الجدم لو كان بدله  
ثلث جميع المال كما صرح به بقوله **فالام للثلث** **ع الجدم** لو  
كان بدل الاب **ثروث** فتكون المسالة زوجا واما وجدا  
فلزوج النصف وللأم الثلث كاملا وللجد الباقي **والم ينظر**  
الى كونها تاخذ اكثر منه لانها اقرب منه بخلافها مع الاب  
لانها في درجة واحدة كما تقدم وذكر الثالث بقوله **وهكذا**  
**ليس اي الجدم شبيها بالاب في زوجة الميت واقرواب**  
فان لها مع الاب ثلث الباقي كما تقدم ولو كان الجدم بدل  
الاب لكانت المسالة زوجا واما وجدا فيكون للام الثلث  
كاملا وللزوجة الربع والباقي للجد لان الجدم ان لم يفضل  
عليها التفضيل المعهود لا يجوز في ذلك لكونها اقرب منه  
بخلافها مع الاب كما تقدم ولما ذكر ان **الجدم** يخالف الاب في  
مشاركة الاخوة وكان الكلام في تفاصيل احوال ذلك مما  
يطول **اخر حكامهم** الي ان يعقد له بابا يخصه في **المحل**  
اللايق به **وبنه** علي ذلك بالوعد بذكره فقال **وحكمه**  
**وحكمهم** اي الجدم والاخوة مجتمعين **سياتي** ان شاء الله تعالى  
**مكمل البيان في الحالات** الاتية في باب معقود لذلك **يسمى**

من سبعة  
الزوج النصف  
والباقي  
للجد

الجد  
والام  
والزوجة  
الربع

باب الجدم والاقرب

٤٤

باب البر والاقوه والرابع مما خالف فيه الجد الاب ان الاخوة  
 لغير امهم يستحبون الجد في باب الولاء بخلاف الاب  
 والخامسة ان الاب يحجب ام نفسه ولا يحجبها الجد والسادسة  
 ان الاب في خوينت وامه يرث <sup>بها</sup> السدس فرضا والباقي  
 تعصيبا بخلاف ولو كان الجد بدل الاب فكذلك علي المرتج  
 وبه قطع الشيخ ابو محمد الجويني وقال النووي انه الاصح والارجح  
 وقيل انه ياخذ الباقي جميعه تعصيبا ويرجحه صاحب التتمه  
 وقال انه المذهب ولم يرجح الرافي رحمه الله شيئا من الوجهين  
 ففارق الجد الاب في جريان الخلاف وان المرتج انه كهو فيها والرابع  
 من يرث السدس بنت الابن وقد ذكرها بقوله **وبنت الابن**  
 او بنات الابن المتكافيات <sup>بها</sup> **تأخذ** او ياخذن **السدس اذا**  
**كانت** او كُنَّ مع **البنت** الواحدة تكلمة الثلثين للاجماع  
 ولقول ابن مسعود رضي الله عنه في بنت وبنت ابن واخت  
 لا قضين فيها بقصصا النبي صلى الله عليه وسلم للبنت النصف  
 ولبنت الابن السدس تكلمة الثلثين وما بقى فلاخت رواه  
 البخاري وغيره وقيس علي ذلك كل بنت ابن نازلة فاكثر  
 مع بنت ابن واحدة اعلما منها وقد اشار الي ذلك بقوله

بها

بها

مثلا يحتذى اي اجعل ذلك مثالا يقتدي به وتباس عليه  
 غيره والخامس من يرث السدس الاخت للاب وقد ذكرها  
 بقوله **وهكذا الاخت** التي ادلت بالاب فقط فاكثر  
 تاخذ السدس **مع الاخت الواحدة التي بالابوين يا اخي**  
 تصغير اخ **ادلت** تكملة الثلثين بالاجماع قياسا على بنت  
 الابن فاكثر مع بنت الصلب وتقييدي بالواحدة في كل  
 من البنت والاخت الشقيقة وقولي تكملة الثلثين  
 كل ذلك ليخرج ما لو كانت بنت الابن مع بنتين او  
 كانت الاخت للاب مع شقيقتين فانها لا ترث السدس  
 بل تسقط ما لم تعصب كما سياتي والسادس من يرث السدس  
 الجدة فاكثر وقد ذكرها بقوله **والسدس فرض جدة** صحبة  
**في النسب** لافي الولا **واحدة** او اكثر كما سياتي في كلامه قريبا  
 سواء كانت لام او كانت لاب اي من قبل الام او من قبل الاب  
 وسواء كان معها ولد ام لا وسواء كان له اخوة ام لم يكن  
 لما ورد في ذلك والسادس من يرث السدس الولد من ولد  
 الام وقد ذكره بقوله **وولد الام** ذكر اكان او انثى **بنال**  
**السدس** اجماعا لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة او

انزاة







ابو يوسف رحمه الله والثاني وهو محكي عن ابن سيرين رحمه  
 الله ينقسم السدس بينهما بالسوية او بينهما تحتسب اليها  
 لذات الجهتين مثلا ثلثاه ولذات الجهة ثلثه وهو قول  
 زفر ومحمد بن الحسن والحسن بن زياد وجماعة قال الوقت  
 وهو قياس قول احمد بن حنبل رحمه الله وقوله **في القسمة العادة**  
**الشرعية** وفي بعض النسخ المرضية يشير به الى ما روي الحاكم  
 على شرط الشيخين انه صلى الله عليه وسلم قضى المجدين في  
 الميراث بالسدس وقيس الاكثر منها عليها **فايدة**  
 اذا كانت احدي المجدين محجوبة بالاب كما لو خلف جدة لام  
 وجدة ام اب مع الاب فالسدس للأولي وحدها والباقي  
 للاب على الاصح وقيل لام الام نصف السدس والباقي  
 للاب لانه الذي يجب امه فترجع فايده الحج اليه  
 وهذا عندنا ما عند الخنابلة فالسدس بينهما ولا يحجب نفسه  
 وعن هذه الجدة المحجوبة احترز بقولي انفا بان لا يخرب  
 فيهن جدة محجوبة والله اعلم ثم ذكر حكم ما اذا كانت  
 احديها اقرب من الاخرى وهما من جهتين مقدما ما اذا كانت  
 القرني من جهة الام فقال **وان تكن الجدة قرني لام** اي

من جهة الام

من جهة الامر كام ام مجبت ام اب اي من جهة الاب **بعدي**  
 كام ام اب وكام اي اب **وسدس** اسلبت اي اخذته وجرها  
 كاملا لانها اقرب منها شمر ذكرها ما اذا كانت القرني من **حكم**  
 جهة الاب فقال **وان تكن** الجدة القرني **بالعكس** من الاولي  
 بان كانت القرني من جهة الاب كام اب والبعدي من  
 جهة الام كام ام **فالقولان** فيهما مذكوران **فكتب اهل**  
**العلم** من الشافعية وغيرهم رضي الله عنهم **منصوصان**  
 للامام الشافعي رضي الله عنه وهما ايضا روايتان عن زيد  
 ابن ثابت رضي الله عنه احدهما **لا تسقط البعدي** من جهة  
 الام بالقرني من جهة الاب بل يشتركان في **السدس** **على**  
**الصحيح** وبه قال مالك رحمه الله لان التي من جهة الام  
 وان كانت ابعد فهي اقوي لكون الام اصلا في اثار الحدات  
 فعادل قرب التي من جهة الاب قوة التي من قبل الام  
 فاعتدلا فاشتركا والقول الثاني انهما تجب باجرا على الاصل  
 من ان القرني تجب **البعدي** <sup>القرني</sup> **توبه** قال ابو حنيفة رحمه  
 الله وهو المفتي به عند الحنابلة **رحمهم الله** **واتفق الجبل**  
 اي العظم من الشافعية والمالكية **على التصحيح** لهذا القول

قبل

القرني

الاول وما كان في عبارته السابته وهي قوله وكن كهنث  
وارثات ايما لي ان من الجدات غير وارثة وهي المعبر عنها  
بالمفاسده وهي التي احتزرت عنها فيما سبق بقولي صححة  
بينها هنا بقوله **وكل من ادلت من الجدات بغير وارث**  
كام ابي الام فان ابا الام غير وارث وبعبارة التي تدل بذكر  
بين اثنين **فالمأخوذ من الموارث** لانها من ذوي الارحام  
فلا ترث الا عند من قال بتوريث ذوي الارحام كما تقدمت  
الاشارة الي ذلك في الكلام على الوارثات **فابرة** حاصل القول  
ان الجدات عندنا على اربعة اقسام القسم الاول من ادلت  
بمحض الاناث كام الام وامهاتهما المدليات باناث خلص و  
القسم الثاني من ادلت بمحض الذكور كام الاب وام اب الاب  
وام اب اب الاب وهكذا بمحض الذكور والقسم الثالث من  
ادلت باناث ابي ذكور كام ام اب وكام ام ابي اب وهكذا  
وكل حرة كانت من هذه الاقسام الثلاثة فهو وارثه عندنا  
وعند الحنفية وهي المعبر عنها بالجدرة الصحيحة والقيم الرابع  
عكس الثالث وهي من ادلت بذكور الي اناث كام اب الام  
وهو السابقة في قوله وكل من ادلت بغير وارث الي اخره وهي

الغبراء

المعبر عنها بالفاسدة وهي غير وارثة عندنا كالحنفية إلا على  
القول بتوريث ذوي الارحام كما سبق شرح اذا تأملت ما سبق  
ظهر لك انه لا يرث من قبل الام الأجرة واحدة فقط وباقي  
الجدات الوارثات كلهن من جهة الاب والكلام في الجدات  
ما يطول وقد اتيت منه في شرح الترتيب بالعجب العجائب  
والله اعلم شئم ذكر حكم ما اذا كانت احدي الجدتين اقرب  
من الاخرى وهما من جهة واحدة ولو قدمه علي البيت السابق  
لكان النسب فقال **وتسقط الجدة البعدك بالجدة ذات**  
**القرب** سوا كانتا من جهة الام كام ام وامها اتفاقا لانها مدلية  
بها او كانتا من جهة الاب والبعدى مدلية بالقزى كام اب  
وامها اتفاقا ايضا لانها ادلت بها او كانتا من جهة الاب  
والبعدى لاندبى بالقزى كام الاب ولم ابى الاب علي الاصح المنصو  
في زوايد الروضه ومن صور هذه ما اذا كانت القزى من جهة  
ابى الاب كام ابى الاب والبعدى من جهة امهات الاب  
كام ام ام الاب وفيها وجهان ارجمهما كما قال العلامة شهاب  
الدين ابن الهائم رحمه الله انها تجبها قال ومستندي في ترجيح  
ذلك ما قطع به الاكثرون حتى في المحرر والمنهاج ان قزى كل جهة

تجب بعدها انتهى والوجه الثاني انها لا تجبها بل يشتركان  
 في السدس وظاهر كلام الشيخ سراج الدين البلغيني رحمه الله  
 ترجيحه فلاجل هذا الاختلاف في بعض صور هذه الحالة قال  
**في المذهب الاول** يعني الاربع المغنبي به في بعض هذه المسائل  
 واما في بعضها فاتفقا كما قررت لك فجزيان الخلاف في هذه  
 المسائل باعتبار المجموع لا باعتبار الجميع وقوله **فقل** ايها  
 الناظر في هذا الكتاب **ليحسب** اي يكفي من ذكر المسائل  
 في اصحاب الفروض او في الجداول فغيا ذكرته كفاية للمبتدئ  
 ولا يقصر عن افادة المنتهي ومن اراد التبحر في ذلك فعليه  
 بالكتب المطولة ومنها كتابنا شرح الترتيب **وقد تناهت**  
 اي انتهت **قصة الفروض** بين مستحقيها وبيان كل منهم  
 علي ما اردناه **من غير اشكال** اي النياس **ولا غموض** اي خفا  
**فايدة** علم مما تقدم ان اصحاب الفروض ثلاثة عشر  
 اربعة من الذكور وهم الزوج والاخ للام والاب والمجد وشع  
 من النساء وهن جميع النساء المعتقدة والله اعلم ولما انتهى  
 الكلام علي الفروض ومستحقيها شرع في العصبات فقال  
**باب التعصيب** مصدر عَصَبَ يُعَصِّبُ تعصيفا وعصب

ويعجب





والتعريف بالحكم دورى كما هو معلوم عند العقلاء والحكام  
العاصب بنفسه ثلاثة ذكر منها اثنين وترك الثالث  
وهوانه اذا استغرقت الفروض التركة سقطت الا الاخوة  
الاشقاء في المشركه والا الاخت في الاكدرية وستاتيان وانما ترك  
المصنف هذا الثالث للعالم به من الثالين والعاصب بغيره  
ومع غيره كالعاصب بنفسه في هذه الاحكام الالحكم الاول  
شمر بعد تعريف العاصب بهذا التعريف شرع في عدلهم وهم  
خسة عشر ولما لم يستوف عدتهم اتي بكاف التمثيل فقال  
**كالا ب** **والجد** ابي الاب وجد الاب **وجد الجد** وان علا  
**والابن عند قربه** وهو ولد الصلب **والبعده** وهو ابن  
الابن وان سفل محض الذكور كما تقدم **والاخ** لابوين اولاب  
لالام بدليل ما سبق في الفروض **وابن الاخ** لابوين اولاب  
لالام بدليل ما سبق في المجمع علي ارضهم من الرجال **والاعمام**  
لابوين اولاب لالام بدليل ما سبق ايضا وكاعمام الميت اتمام  
ابيه واعمام جده وهكذا **والسيد المعترف** ذي الانعام بالعتق  
ذكر اكان او انثى **وهكذا ابنوهم جميعا** اي بنوا الاعمام وبنوا  
المعتقين وان نزلوا محض الذكور قال الشيخ بدر الدين سبط

المستعظم

الماردين

المارديني رحمه الله في شرح الكتاب وفيه نوع قصور  
 حيث اقتصر علي ابن المعتق وسكت عن باقي عصبته المتعصين  
 بانفسهم انتهى ويمكن الجواب عنه بانهم دخلوا في قوله  
 سابقا او الموالي ولم يذكر المصنف رحمه الله بيت المال  
 كما لم يذكره سابقا في الاسباب **قال فايده** قال البيضاوي  
 في تفسير قوله تعالى قلنا اهبطوا منها جميعا فجميعا حال من  
 اللفظ تأكيد للمعني كانه قال اهبطوا انتم اجمعون وذلك  
 لا يستدعي اجتماعهم على الهبوط في زمان واحد كقولك جاؤا  
 جميعا انتهى فكذا هنا كانه قيل بنوهم اجمعون ولا يستدعي  
 ان يكون المراد مجتمعين وهو حال من المضاف وهو بنوهم والله  
 اعلم وقوله **فكن لما ذكره** اي من الاحكام **سبعا** اي ساعدا  
 سمع تفهم واذعان ثم اعلم انه اذا اجتمع عاصبان فاكثروا  
 فتارة يستويان او يستوون في الجهة والدرجة والقوة فيشتر  
 او يشتركون في المالك او ما بقى الفروض وتارة يختلفون  
 في شيء من ذلك فيجب بعضهم بعضا وذلك مبني على قاعدة  
 ذكرها الجعبري رحمه الله في بيت واحد حيث **قال**  
**فبالجهة التقديم شربقرية** وبعدهما التقديم بالقوة اجعلها

كان



وذكر المصنف بعضها بقوله **وما لذي** الدرجة **البعدى** وان  
 كان قويا مع الوارث القريب اذا كانا من جهة واحدة في  
**الارث من حظ ولا نصيب** لحجبه بالاقرب منه درجة و  
 ان كان ضعيفا كابن اخ لاب وابن ابن اخ شقيق فلا شيء  
 للثاني مع الاول اجاعا لكونه بعد منه درجة وان كان اقوى  
 من الاول وكابن وابن ابن وان لم يدرك به وكاب وجد وكابن  
 اخ شقيق وابن ابن اخ شقيق اولاب وكعم شقيق اولاب  
 وابن عم شقيق اولاب فلا شيء للثاني مع الاول في جميع هذه  
 الصور لبعده **فاثمه** ما هذه حجازية ولذي البعدى خبرها  
 مقدم وجاز تقدمه لكونه جارا ومجرورا ومن حظ اسمها مؤخر  
 وهو مجرور عن الزايدة لتنصيص العموم بسوغ زيادتها سبق  
 النفي وكون مجرورها نكرة ولا تخفى ما في عطف النصيب  
 على الحظ من التاكيد فانها معني واحدا قال القرطبي في مختصر  
 الصحاح النصيب المحظ من الشيء والله اعلم **والاخ** لاب وام  
**والعم لام واب** وابن الاخ لام واب وابن العم لام واب **اولى**  
**من المدرك بشرط النسب** وهو الاخ للاب في الاولى والعم  
 للاب في الثانية وابن الاخ للاب في الثالثة وابن العم للاب  
 في الرابعة فيحجبه في جميعها لانه اقوى منه لا يلاحظ اظهر عبارة  
 مقتضى

يقتضي حجب الاخ للام بالاخ الشقيق فانه مدلي بشرط النسب  
 لانا نقول كلامه في المدلي بشرط النسب من العصابات  
 وهو الاخ للاب واما الاخ للام فليس من العصابات **تنبيهان**  
 الاول قد ذكرت انما ذكره المصنف رحمه الله بعض القاعدة  
 التي ذكرها الجعبري رحمه الله وغيره واعلم قبل ايضاح ذلك  
 ان جهات العصوية عندنا سبع البنوة ثم الابوة ثم  
 الجدودة والاخوة ثم بنو الاخوة ثم العمومة ثم الولا  
 ثم بيت المال اذا علمت ذلك فاذا اجتمع عاصبان فمن  
 كانت جهته مقدمه فهو مقدم وان بعد علي من كانت  
 جهته موخره فابن ابن اخ شقيق اولاب مقدم على العم  
 وذلك معني قول الجعبري رحمه الله في الجملة التقديم فان  
 احدثت جهتهما القريب درجة وان كان ضعيفا مقدم على  
 البعيد وان كان قويا كما مثلت مانفا وذلك معني قول الجعبري  
 رحمه الله ثم بقربه فان احدثت جهتهما درجتها ايضا  
 فالقوي وهو ذو القرابتين مقدم على الضعيف وهو ذو القرابة  
 الواحدة كما سبق تمثيله قريبا وذلك معني قول الجعبري  
 رحمه الله وبعدهما التقديم بالقوة اجعلا **التنبيه الثاني**

ايضا فاء

هذه القاعدة كما هي في العصابات قد تأتي في أصحاب الفروض  
 وفي أصحاب الفروض مع العصابات وعليها مع قاعدة  
 أخرى وهي أن كل من ادعى بواسطة مجتمته تلك الوساطة  
 الأولاد الأم يثني باب الحجب والله أعلم ولما انتهى الكلام  
 على القسم الأول من العصبية وهو العصبية بنفسه شرع  
 في القسم الثاني وهو العصبية بغيره فقال **والابن** ومثله  
 ابن الابن **والإخ** شقيقا كان اولاد **مع الاناث** الواحدة  
 فأكثر المساوية او المساويات للذكر في الدرجة والقوة **يُعصبا**  
**نهن في الميراث** فتكون الانثى منهن مع الذكر المساوي  
 لها عصبية بالغير فالعصبية بغيره اربع البنت وبنت الابن  
 والاخت الشقيقة والاختلاب كل واحدة منهن مع أخيها  
 وتزيد بنت الابن عليهن بانه يعصبا ابن ابن في درجتها  
 مطلقا ويعصبا ابن ابن انزل منها اذا لم يكن لها شري في  
 الثلثين من نصف اوسدس او مشاركة فيه او في الثلثين  
 وتزيد الاخت شقيقة كانت اولاد بانه يعصبا بالجد  
 كما سياتي في باب الجد والاختوة **الامثلة** بنت فأكثر مع  
 ابن فأكثر المال بينهما او بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ومثل  
 ذلك

ذلك بنت ابن مع ابي ابن سوا كان اخاها او ابن عمها  
 واخت شقيقة مع اخ شقيق واخت لاب مع اخ لاب  
 فاكثر في الجميع بنت وبنت ابن وابن ابن في درجاتها سوا  
 كان اخاها او ابن عمها للبنت النصف ولبنت الابن مع  
 ابن الابن الباقي للذكر مثل حظ الانثيين بنت ابن وابن ابن  
 ابن انزل منزلها النصف والباقي له فلا يعصمها الاستغناء  
 بفرضها بنت وبنت ابن فاكثر وابن ابن ابن للبنت النصف  
 ولبنت الابن فاكثر السدس تكلمة الثلثين والباقي لابن ابن  
 الابن النازل فلا يعصمها لما مرت بنت ابن وابن ابن ابن  
 لهما الثلثان والباقي له لما مرت بنت وبنت ابن وبنت ابن ابن  
 وابن ابن ابن نازل للبنت النصف ولبنت الابن السدس  
 تكلمة الثلثين والباقي لبنت ابن الابن مع ابن ابن الابن  
 المذكور للذكر مثل حظ الانثيين وقيس على ذلك اخت  
 شقيقة اولاب مع جد المال يميزها للذكر مثل حظ الانثيين  
 كما سيأتي ذلك في باب الجد والاخوة والاصل في ذلك  
 كله قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين  
 وقوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا وسافا للذكر مثل حظ الانثيين

الابن ٤

ويقال اولاد علي اولاد الصلب مع ما سياتي في باب الجد  
 والاخوة انشا الله تعالى ولما انتهى الكلام على القسم الثاني  
 من العصبه شرع في القسم الثالث وهو العصبه مع غيره  
 وهو اثنان فقال **والاخوات** الشقيقات اولاد والمراد  
 الواحده فالكثير ان تكن اي توجد بنات واحده فاكثر  
 او بنات ابن كذلك **فهن** اي الاخوات **معهن** اي البنات  
**معصبات** بفتح الصاد وهذا محي قول الغرضيين هـ  
 الاخوات مع البنات عصبات والاصل في ذلك حديث  
 ابن مسعود رضي الله عنه السابق في باب السدس حيث  
 قال وما بقي فللاخت وهذا بشرط ان لا يكون مع الاخت  
 اخوها فان كان معها اخوها فهي عصبه بالغير لامع الغير  
**تتمه** حيث صارت الاخت الشقيقه عصبه مع الغير  
 صارت كالاخ الشقيق فتجب الاخوة لاب ذكور الانوا  
 او اناثا ومن بعدهم من العصبات وحيث صارت  
 الاخت لاب عصبه مع الغير صارت كالاخ لاب فتجب  
 بني الاخوة ومن بعدهم من العصبات والله اعلم ولما فهم  
 مما سبق ان جميع الذكور عصبات الا الزوج والاخ للام وان  
 جميع النساء

جميع النساء صاحبات فرض الا المعققة صرح بذلك في  
 النهي بقوله **وليس في النساء** لكن **طرز** بفتح الطاء اي  
 قطعاً وبضمها اي جميعاً **عصبه** بنفسها **الا** الاثني **التي**  
**حلت** اي انعت **بعق الرقبة** الرقيقة من ذكر وانثى  
 فهي عصبه للمعتق ولمن انتم اليه بنسب او ولا على تفصيل  
 المذكور في الولايات بغضه انشا الله تعالى **تمت** الاولي  
 ابن كل اخ غير ام كايه الا في مسائل لا يردون الام من  
 الثلث الي السادس ولا يعصبون اخواتهم ولا يرثون  
 مع الجد بخلاف ابايهم وابن الشقيق يسقط في المشتركة  
 وبالاخ للاب وبالاخت شقيقة كانت اولاب اذا صارت  
 عصبه مع الغير ولا تجب الاخ للاب بخلاف ابيه وابن  
 الاخ للاب يسقط بابن الشقيق وبالاخت لاب اذا صار  
 عصبه مع الغير ولا تجب ابن الشقيق بخلاف ابيه والله  
 اعلم **الثانية** الورثة علي اربعة اقسام قسم يرث بالفرض  
 وحده من الجهة التي سمي بها وهو سبعة الام وولداها و  
 اخوتان والزوجان وقسم يرث بالتعصيب وحده اي  
 من الجهة التي سمي بها وهم جميع العصبه بالنفس غير الاب والجد

مطلب

وقسم يررب بالفرض مرة وبالتعصيب اخري ولا يجمع بينهما وهن  
ذوات النصف والثلاثين لما سبق وقسم يرث بالفرض مرة  
والتعصيب مرة اخري ويجمع بينهما مرة وهو الاب والجد فان  
كلا منهما يرث السدس مع ابن او ابن ابن وحيث بغسي  
تعد الفروض قدر السدس او دونه ولم يبق شي ويرث بالتعصيب  
اذا خلا عن الفرع الوارث من ذكر او انثي ويجمع بين الفرض  
والتعصيب اذا كان معه من الفروع وفضل بعد الفرض اكثر  
من السدس وسبقت الاشارة لذلك والله اعلم **الثالث**  
قد يجتمع في الشخص جهتا تعصيب كابن هو ابن عم وكاخ هو  
معتق فيرث باقواها والاقوي معلوم من القاعدتين السبعين  
في العصابات وقد يجتمع في الشخص جهتا فرض ولا يكون  
ذلك الا في نكاح المجرس وفي وطى الشبهة فيرث باقواها  
لانها على الارح والقوة باحد امور ثلاثة الاول ان تجحداها  
الاخرى كبنيت هي اخت من ام كان يطا مجوس لعمته فتلد  
بنتا شمر تموت عنها فترث بالبنتية الثاني ان يكون احداها  
لا تجحج كام او بنت هي اخت من اب كان يطا مجوس بنت  
فتلد بنتا شمر تموت الصغرى عن الكبرى فترثها بالامومة  
او عكسه

او عكسه فترثها بالبنية الثالث ان تكون احدهما اقل حجا  
 جرة ام ام هي اخت من اب كان يطا بجوسي بنته قتل بنتا  
 شريطا الثانية فتلد بنتا شريطا ثموت السفلي عن العليا  
 بعد موت الوسطي والاب فترثها بالجدودة دون الاختية  
 فلو كانت الجهة القوية محبوبة ورثت بالضعيفه كان  
 تموت السفلي في المثال الاخير عن الوسطي والعليا فترث  
 العليا بالاختية والوسطي بالامومة وقد يجتمع في شخص  
 جهتا فرض وتعصيب كاهن عم هواخ لام او زوج فيرث  
 بها حيث امكن والله اعلم ولما انهي الكلام على العصابات  
 اردف ذلك ببيان الحجب مع ان بعضه قد سبق في العصابات  
 فقال **باب الحجب** وهو لغة المنع واصطلاحا منع من  
 قام به سبب الارث من الارث بالكلية او من اوفر حظيه  
 وهو تسمان حجب بالاوصاف وهي الموانع المسابقة وحجب  
 بالاشخاص وهو المراد عند الاطلاق وهو المقصود بالترجمة  
 وهو تسمان حجب نقصان وهو سبعة انواع ذكرتها في شرح  
 الترتيب منها الانتقال من فرض الي فرض اقل منه كحجب  
 الزوج من نصف الي ربع ويعلم اكثرها ما سبق **تسمياتي** للمتأمل



وحب حرمان وقد سبق بعضه في العصابات وذكرنا شيئا  
منه مقدمًا محجب الأصول فقال **والجد محجوب عن الميراث**  
**الاب** لانه ادبي به وقوله **في احواله** اي الاب او الجد  
**الثلاث** يشير به الى الاحوال الثلاثة التي ذكرتها في الإرث  
بالفرض والتعصيب او بهما **وتسقط الجندات من كل جهة**  
اي من جهة الام ومن جهة الاب **بالامر** اما التي من جهة الام  
فلا دلالة لها واما التي من جهة الاب فلكون الام اقرب  
من يرث بالامومة **فافهمه** اي ما ذكرته ذلك **وقس ما شبهه**  
فيحجب كل جد قريب كل جد بعد منه لادلايه به ومحجب  
الجندات بعضهن بعضا على التفصيل السابق ومحجب كل  
من الاب والجد الجدة التي تدي به دون غيرها **وهكذا** ايته  
**ابن الابن** وبنات الابن **بالابن** وهكذا كل ابن ابن وبنات ابن  
نازليين بان ابن اقرب **فلا تبخ** اي تطلب **عن هذا الحكم العجيب**  
المجمع عليه **معدلا** اي ميلا الى حكم باطل بان تورث ابن ابن  
مع ابن **وتسقط الاخوة** سواء كانوا اشقا واولاد واولاد وسوا  
كانوا ذكورا واناثا او خناثا **بالبنين** والمراد الواحد فاكثر  
كما هو معلوم وسيصرح به في بنى الابن **وبالاب الادنى**

دون الاعلى

الاعلى وهو الجرد كما روينا ذلك في معنى ماورد في العزيز فان  
الكلاية من لم يخلف ولدا ولا واولاد ايكما روينا ما يودكي الي  
ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله فما بقي  
فلا ولي رجل ذكر ولا شك ان كلام ابن الابن والاب وكذا ابن الابن  
اولي من الاخوة او كما روينا ذلك عن الفقهاء والفرصيين  
وغيرهم فانه يجمع عليه ولما كان الابن حقيقة خاصا بابن  
الصلب وكان ابن الابن كالابن في حجب الاخوة اجماعا صرح  
بذلك بقوله **اوبنى البنين كيف كانوا علي اي حاله كانوا**  
من قرب او بعد ولما كان من المعلوم انه ليس المراد بنى البنين  
وكذا البنين في حجب الاخوة للجمع بل الواحد والجماعة في ذلك  
سوا صرح بذلك بقوله **سيان** اي سوا فيه اي العلم المذكور  
وهو حجب الاخوة بهم **الجمع** الصادق ياشين فازادوا **الوجاهة**  
جمع واحد فلا تظن الجمع شرطا ولما كان الاخوة للام محبوس  
من يحجب به الاشقا وزيادة علي ذلك صرح بالزيادة بقوله **ينزل**  
**ابن الام** وكذا بنت الام ومها الاخ والاخت للام **بالاستقاط**  
اي الحجب **بالجد فافهمه** اي ذلك فمما صححنا على احتياط  
ويقين لاعلى شك وتردد **وبالبنات** الواحد فاكثروا بنات الابن

كذلك كما صرح به بقوله **جمعا ووحدا** من البنات وبنات  
 الابن **فعل الى زدي** من هذا العلم المتفق عليه ومن غيره  
 فتلخص ان الاخوة للام يحجبون بستة بالابن وابن الابن  
 والبنات وبنات الابن والاب والجد اجماعا لاية الكلاله  
 الاولى لان الكلاله من لم يخلف ولدا ولا ولدا وقيل فيها  
 غير ذلك مما ذكرته في شرح الترتيب لكن خص من الكلاله  
 الام والمجدة فلا يحجبان ولد الام بالاجماع **شربنا ابين**  
 الواحدة فاكثر يسقط متى جاز البنات **الثلاثين يافتي**  
 لمفهوم قول ابن مسعود رضي الله عنه السابق في بنت وبنات  
 ابن واخت حيث قال وبنات الابن السدس تكلمة الثلاثين  
 واخبر ان ذلك بقضا النبي صلى الله عليه وسلم والفتي في الاصل  
 الشاب او السهي **الا اذا عصبهن الذكر من ولد الابن**  
 وهو القريب المبارك سواء كان في درجة بنت الابن او انزلها  
 لاحتمالها اليه **على ما ذكره** اي الفرضيون وقدمته في  
 باب التعصيب خلافا لابن مسعود رضي الله عنه حيث  
 جعل الفاضل بعد فرض البنات للذكر خاصة واستقط  
 بنات الابن **تمه** ما قلناه في بنت الابن مع بناتي الصلب  
 بحري

٦٦

بجري في كل بنت ابن نازلة مع من يستغرق الثلثين من  
بنات الابن العاليات كبتت ابن ابن مع بنتي ابن وكبتت  
وبنت ابن وبنت ابن ابن وكبتت ابن وبنت ابن ابن و  
بنت ابن ابن ابن فلاشي للنازلة في الصور الثلاث الا اذا كان  
معها في درجتها او اسفل منها ابن ابن فيعصمها كما سبقت  
الإشارة لذلك والله اعلم **ومثلهن اي ومثل البنات الاخوات**  
**التي يولدن بالقرب من الجهات اي جهات الاب والام**  
وهن الاخوات الشقيقات **اذا اخذن فرضهن وافيا**  
وهو الثلثان بان كن اثنتين او اكثر **اسقطن اولاد الاب**  
وهن الاخوات للاب سواء الواحدة والاكثر وفي قوله **الوكايا**  
ايما الى انهن لم يحصل لهن الا البكا على الميت فقط **وان يكن**  
**ايخ لهن اي وان يكن مع الاخوات للاب اخ لاب حاضرا**  
معهن **عصمهن** واقتموا واقتموا الباقي بعد الفرض للذكر  
مثل حظ الانثيين خلافا لابن مسعود رضي الله عنه حيث  
جعل الباقي للاب دون الاخت للاب وقوله **باطنا وظاهرا**  
فيه ايما الى ان ذلك حكم بالحق لنفوذه باطنا وظاهرا ولما  
كانت الاخوات للاب لسن كبنات الابن في جميع الاحكام

للإخ

لان بنت الابن يعصبها من هو انزل منها اذ لم يكن لها  
 في الثلثين شيء ولا ذكرك الاخت للاب فانه لا يعصبها الا الاخ  
 للاب فقط فلا يعصبها ابن الاخ وان احتاجت اليه صرح  
 بذلك في ضمن حكم عام فقال **وليس ابن الاخ** وابنه وان  
 نزل سوا كان شقيقا اولاب **بالمعصب من مثله** من بنات  
 الاخ لذلك او من الاخوات المحتاجات اليه لانه ما لم يعصب  
 من في درجته لم يعصب من فوقه بالاولى **فايدة** القريب  
 المبارك هو من لولاه لستقطبت الانثى التي يعصبها سواء  
 كان اخاها مطلقا او ابن عمها وانزل منها في اولاد الابن  
 واما القريب المشوم فهو الذك لولاه لورثت ولا يكون  
 ذلك الا مساويا للانثى مطلقا او ابن عمر لبنت الابن وله صور  
 منها زوج وام واب وبنت وبنت ابن فللزوجة الربع وللأم  
 السدس وللأب السدس وللبنات النصف ولبنت الابن  
 السدس فتعول لسالة الخمسة عشر فلو كان معهم ابن  
 ابن سقطت وسقطت معه بنت الابن لاستغراق الفروض  
 وتكون اذذاك عايلة لثلاثة عشر فلولا لورثت كما بيننا  
 فهو اخ مشوم عليها والله اعلم **فايدة** ثانية المحجوب بالوصف

الابن  
 او غيره في النسب من قدامه

من الاخ

وجوده كالعدم

وجودها لعدم فلا تجب احداً الا حرماناً ولا نقصاناً والمجرب  
بالشخص لا تجب احداً حرماناً وقد تجب نقصاناً وذلك  
في مسایل ذكرتها في شرح الترتيب منها امواب واخوة كيف  
كانوا فلام السدس والباقي للاب ولاشئ للاخوة لمجربهم  
بالاب والله اعلم **فائدة** الثالثة المحجب بالوصف يتناقض  
دخوله على جميع الورثة والمجرب بالشخص نقصاناً كذلك  
واما المحجب بالشخص حرماناً فلا يدخل على ستة وهو الاب  
والام والابن والبنت والزوج والزوجة وضابطهم كل من ادلى  
للميت بنفسه غير المعتق والمعتقة والله اعلم ولما انتهى الكلام  
على العصبية والمجرب وكان من احكام العاصب وان لم  
يصرح به لكونه معلوماً اذا استغرقت الفروض التركة سقط  
العاصب الا الاخت لغير الام في الاكدرية والا اخوة الاشقا  
في المشركة كما اشرت الى ذلك في باب التعصيب وكانت  
الاكدرية ستاتي في باب الجدد والاخوة ذكرنا المشركة وعقد  
لها باباً فقال **باب المشركة** بفتح الزاء كما ضبطها ابن الصلاح  
والنووي رحمهما الله تعالى الى المشترك فيها وبكسرهما على نسبة  
التشريك اليها مجازاً كما ضبطها ابن يونس وحلى ابن يونس

١١١

أوجه

الشيخ ابو حامد المشتركة بتا بعد الشين وتسمى بالحجارية  
وبالحجرية وبالهمية كما سيأتي وزعم بعضهم انها تسمى  
بالمثبرية لان عمر ابن الخطاب رضي الله عنه سئل عنها وهو  
على المنبر قال ابن الهيثم رحمه تعالى وفيه نظر **وان تجرد**  
**زوجا واما ورثا** اي الزوج والامراة والجدة فورث الزوج  
النصف والامراة والجدة السدس **واخوة للام** اشنين فاكثر  
**حازوا الثلثا واخوه ايضا لام واب** اي اشقا ذكرا فاكثر ولو  
كان معه انثى او اثنتان **واستغرقوا** اي المذكورين غير الاشقا  
**المال بفرض النصب** جمع نصيب فالمسئلة اصلها ستة للزوج  
النصف ثلاثة وللأم والجدة السدس واحد وللأخوة للام الثلث  
اثنان ومجموع الانصبا ستة فلم يبق للعصبة الشقيق شي فكان  
مقتضى الحكم السابق ان يستقط لا استغراق الفروض وذلك هو  
الذك قضيه عمر بن الخطاب رضي الله عنه اولاه وهو مذهب الإمام  
ابي حنيفة والامام احمد بن حنبل رحمه الله وهو احد قولين  
عندنا واحد الروايعين عن زيد بن ثابت رضي الله عنه ثم وقعت  
لعمر بن الخطاب رضي الله عنه فاداد ان يقضي بذلك فقال له  
زيد بن ثابت هبوا اباهم كان حمارا نما زادهم الاب الاقربا وقيل  
قائل ذلك

قيل ذلك احد الورثة وقيل قال بعض الاخوة لعمر رضي  
 الله عنه هب ان ابانا كان حجر املق في اليم فلذلك سميت  
 بما تقدم فلما قيل له ذلك قضى بالتشريك بين الاخوة  
 للام والاخوة الاشقا كأنهم كلهم اولاد ام بعد ان كانت  
 استقطهم في العام الماضي فقيل له في ذلك فقال ذاك علمي  
 قضينا وهذا علمي ما نقضى ووافقه على ذلك جماعة من الصحابة  
 منهم زيد بن ثابت رضي الله عنه في أشهر الروايتين عنه  
 وذهب اليه الامام مالك رحمه الله وهو المذهب المشهور  
 عن الامام الشافعي رحمه الله الذي قطع به الاصحاب رحمهم  
 الله وهو الذي ذكره المصنف رحمه الله بلفظ موافق لما قيل  
 لعمر بن الخطاب رضي الله عنه بقوله **فاجعلهم اى الاخوة**  
**الاشقا والاخوة للام كلهم اخوة لام واجعل اباهم حجرا**  
 اى كحجر املق **في اليم** اى البحر حتى كان الجميع اخوة لام  
 بالنسبة لقسمه الثلث بينهم فقط لامن كل وجه كما قال  
**واقسم على الاخوة للجمع الاشقا والذين لام فقط ثلث**  
**التركة** بينهم بالسوية فلو كان مع الاشقا فيها انثى اخذت  
 كواحد من الذكور **فهذه المسألة المشتركة** المشهورة في زمن



الصحابه رضي الله عنهم الى هذا الوقت ولا بد في تسميتها والحكم  
 فيها بما ذكر من هذه الاركان الاربعة وهي زوج وذو سدس  
 من ام اوجده واثنان فاكثر من اولاد الام وعصبة شقيق  
 ومخترز اركانها وتوجيه كل من المذهبين والمعايه بهما مذكور  
 في المطولات ومنها كتابنا شرح الترتيب **تنبيه** انما قلت  
 بالنسبه لقسمه الثلث بينهم فقط لئلا يرد ما كان معهم  
 اخت او اخوات لاب فانهن يسقطن بالعصبة الشقيق  
 ولا يفرض للاخت للاب النصف وتعول لتعده اول الاخوات  
 للاب الثلثان وتعول لعشرة كما توهمه بعضهم وهو وهم  
 باطل والله اعلم ثم شرع المصنف رحمه الله في شيء من احكام  
 الخدم والاخوة وفابوعده السابق فقال **باب الخدم**  
**والاخوة** اي من الابوين او من الاب فقط سواء كان احد  
 الصنفين منها اي من الابوين او من الاب فقط سواء كان  
 منفردا عن الاخر او كانا مجتمعين والمراد الواحد فاكثر من المذكور  
 او من الاناث او منها والمراد ايضا حكمهم وحكمه معلوما حكمه  
 منفردا عنهم وحكمهم منفردين عنه فقد تقدم واصل ان الخدم والاخوة  
 لم يرد فيهم شيء من الكتاب ولا من السنه وانما ثبت حكمهم باجتهاد

الصحابة رضي الله عنهم فذهب الامام **ابو بكر الصديق** وبن عباس رضي  
 الله عنهم وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم ومن بينهم **كاتب حنيفة** والمنفي  
 وابن سريج وابن اللباب وغيرهم رحمهم الله ان الجد كلاب **بنح** الاخرة  
 مطلقا وهذا هو المنفي **ابن** عند الحنفية ومذهب الامام **ابن عباس**  
**ابن طالب** رضي الله عنه و**زيد بن ثابت** رضي الله عنه وبن مسعود رضي الله  
 عنهم يرونه مع علي تفصيل وحلاف ذكرته في شرح الترتيب مع ذكر  
 الادلة والاجوبة للحاصلين من القريتين ومذهب الاصنام **زيد** رضي الله عنه  
 وهو مذهب الائمة الثلاثة ماكد اذ افشا **بنو حنبل** رضي الله عنهم و**ابن**  
**سعد** و**ابو يوسف** و**الجمهورية** رحمهم الله وهو ما ذكره المصنف رحمه الله حيث

**قال** **رببت في الان بارونا** اي رده في الجدة والاحوة  
 لان الام فقط **اذ وعدنا** في باب الفروض حيث قال وحكم وحكمهم  
 سيما في **فانق نحو ما قول السماع** وسمع سماع تفهم واذعان **واجمع**  
 في **هنا حواشي** اي اطراف **الكلمات** جمع كلمة وهي القول المفرد  
**جمعا** مصدر موكد والمراد انك تصغي لما يورده من العبارات في الجدة  
 والاحوة وتجمع اول الكلام واحزه وتفصيله واجماله وتمتع بذلك اهتماما  
 زايدا عسى ان تظفر ببعض المراد وانما قدم هذا الكلام لان باب  
 الكلام الجدة والاحوة **خطير** صعب المراد ولهذا كان السلف

وقال  
 في  
 الحديث



الصالح حتى اسمه يتوقفون السلام فيه جدا فنحن على رضى الله عنه من  
 سره ان يفتح جراتهم بهن فليقبض بين الجهد والاضوة وعن بن مسعود  
 رضى الله عنه سلونا عن عضلكم واتركونا من الجهد لاجيائه الله ولا يسياه  
 وعن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه لا طمئنة لبر لولة وحضرتة الؤفة  
 قال احفظوا هو ثلاثة لا اقول في الجهد شيئا ولا اقول في الضلالة شيئا  
 ولا اولى عليه احد اذ انقر ذكرك فلنرجع الى كلام المولى رضى الله  
 عنه **فقال واعلم بان الجهد** اى مع الاضوة **ذو** اى صاحب **الحوال** با اعتبارات  
 باعتبار اهل العزف سهم وجود او عدم احوال وباعتبار **المقاسمة**  
 احد الصنفين مع اجتمعا معا بعد اربعة احوال **المقاسمة**  
 والثالث وفترها حنة احوال وباعتبار ما يتيسر في تلك الاحوال  
**التي عشرة احوال** **ابنيك** اى اضر بك **عمن** اى عن تلك الاحوال  
 اما قصر بها واما ضمتها من تفاريع السلام **على التولى** اى بحسب  
 الحاجة **بقاسم الاضوة** **منين** اى في تلك الاحوال والمراد ان المقاسمة  
 في عدم تلك الاحوال ومن حملتها المقاسمة المذكورة **اذا لم يبعده**  
**الغيب عليه بالاذى** اى بالضرر الى اصله بانقص عما شيد كره  
 سواء كان سهم صاحب فرض ام لا وبيان ذلك انه اما ان لا يكون  
 مع الجهد والاضوة صاحب فرض واما ان يكون فان لم يكن معهم صاحب فرض

الحوال باعتبار اهل العزف سهم وجود او عدم احوال وباعتبار المقاسمة احد الصنفين مع اجتمعا معا بعد اربعة احوال المقاسمة والثالث وفترها حنة احوال وباعتبار ما يتيسر في تلك الاحوال التي عشرة احوال ابنيك اى اضر بك عمن اى عن تلك الاحوال اما قصر بها واما ضمتها من تفاريع السلام على التولى اى بحسب الحاجة بقاسم الاضوة منين اى في تلك الاحوال والمراد ان المقاسمة في عدم تلك الاحوال ومن حملتها المقاسمة المذكورة اذا لم يبعده الغيب عليه بالاذى اى بالضرر الى اصله بانقص عما شيد كره سواء كان سهم صاحب فرض ام لا وبيان ذلك انه اما ان لا يكون مع الجهد والاضوة صاحب فرض واما ان يكون فان لم يكن معهم صاحب فرض

فله خيرا الامرين من المقاسمه ومن ثلث جميع المال فتارة  
ياخذ ثلثا كاملا ان كان بالقسمة عنه اي عن الثلث  
نازلا وذلك في صور غير مخصوصه منها جد واخوان  
واخت فان لم يكن نازلا عنه بان كانت المقاسمة احظ  
وذلك في خمس صور ضابطها ان تكون الاخوة اقل من  
مثليه وهو جد واخ جد واخت جد واختان جد وثلاث  
اخوات جد واخ واخت او كانت المقاسمة والثلث سيات  
وذلك في ثلاث صور وهو جد واخوان جد واخ واختان  
جد واربع اخوات فانه يقاسم الاخوة اذ ذلك ما علم من  
كلامه السابق فظاهر كلامه اختيار التعبير بالمقاسمه  
فانه يقاسم حيث استوي الامران وهو احد افعال ثلاثة  
ذكرتها في شرح الترتيب وهذا كله ان لم يكن شراى هناك  
مع الجدة والاخوة ذوا ابرهام اي اصحاب فروض من الزوجين  
والامر والجدتين والبنت وبنات الابن فاقنع بما ضاحي لك  
الاحكام عن استفهام اي طلب الفهم مني بطلب زيادة  
الايضاح فاني قد اوضحتها الايضاح المحتاج اليه وسياتي معني  
القناعة وشيئا لا يورد فيها تنبيه ما ذكره من المقاسمة والثلث

عنه ان لا يقاسم  
تأنيها الى المقاسمه  
وهو المراد

١٠٠

١٠٠

١٠٠

حالان من الاحوال الخمسة التي اشرت اليها اول الباب  
 يبقى ثلاثة احوال ستذكر فيما اذا كان معهم صاحب فرض  
 ويرجع للحال كما تقدم الي ثلاثة احوال من عشرة وهي  
 تعيين المقاسمة وتعيين الثلث واستولى الامر <sup>سابقه</sup> بسببه  
 سبعة انشا الله تعالى فيما اذا كان معهم صاحب فرض  
 والله اعلم اذا تقرر ذلك فقد ذكر حكم ما اذا كان معهم  
 صاحب فرض في ثلاثة احوال وهي المقاسمة وثلث الباقي  
 وسدس جميع المال وهي تمكلة الاحوال الخمسة فقال **وتارة**  
**ياخذ ثلث الباقي بعد ذوق ابي اصحاب القروض** جمع فرض  
 وتقدم تعريفه في باب القروض وتقدم من يرث معهم  
 بالفرض انفا **والارزاق** جمع رزق وهو ما ينفع ولو محرما  
 عند اهل السنة والمراد رزق مخصوص وهو الارث  
 بالفرض ايضا وهذا هو الحال الاول والثاني هو المقاسمة  
 وهو معلوم ما ذكره بقوله **هذا اذا ما كانت المقاسمة**  
**تنقصه عن ذلك** اي عن الثلث الباقي **ياجزا حقه** في القسمة  
 لكثرة الاخوة فان لم تنقصه المقاسمة لكونها احظ من ثلث  
 الباقي ومن سدس الجميع فهي له او متساوية لهما ولا حدها  
 فهي له

فخر له ايضا علم ما تقتضيه عبارته سابقا ولا حقا من  
 معني قوله ذاكر الحال الثالث **وتارة ياخذ ثلث سدس**  
**المال وليس عنه نازلا** اسما لاحقيقة **بحال** من الاحوال  
 فلن كانت المقاسمه او ثلث الباقي ينقص فيهما عن الثلث  
 السدس فالسدس فان سلوه ثلث الباقي فلكذلك فعلم مما  
 قرره في كلامه سبعة احوال **وهو** اما ان يتعين له ثلث  
 الباقي في نحو **وام وجدوا خمسة اخوة** **واما** ان يتعين له  
 المقاسمه في نحو **زوج ووجدوا** **واما** ان يتعين له السدس  
 في نحو **زوج وام وجدوا اخوين** **واما** ان يستوي له المقاسمه  
 وثلث الباقي في نحو **وام وجدوا اخوين** **واما** ان يستوي  
 له المقاسمه والسدس في نحو **زوج ووجدوا** **واما**  
 ان يستوي له السدس وثلث الباقي في نحو **زوج ووجدوا**  
 و**ثلاثة اخوة** **واما** ان تستوي له الامور الثلاثة في نحو  
**زوج ووجدوا اخوين** فهذه الاحوال السبعة مع ذي الفرض  
 تمت بها الاحوال العشره وحيث استوى الامرات  
 او الامور الثلاثة في باقي التعبير الاقوال الثلاثة التي  
 سبقت الاشارة اليها **فايده** هذا كله حيث بقي بعد الفروض

في قوله ووجدوا

بالتاريخ

اكثر من الثلث السدس فان بقى قدر السدس كبنتين وام  
 وجد واخوه او دون السدس كزوج وبنتين وجد واخوه  
 او لم يبق شي كبنتين وزوج وام وجد واخوة فللمجد السدس  
 ويجوز ان يزداد في العول ان احتيج الى ذلك وتسقط  
 الاخوة الا للاخت في الاكدرية وستاتي وحيث اخذت  
 عايلها او بعضه فالسدس اذ ذلك يكون اسما للاحققة  
 كما اشرفت الى ذلك انفا والله اعلم وهو **الجد مع الاناث**  
 من الاخوات **عند القسم** اي المقاسمة بينه وبينهن  
**مثل اخ** فيما ذكر بقوله **في سهمه** من كونه مثل حظ الاثنتين  
**والحكم** من كون الاخت تصير معه عصبة بالغير كما اشرفت  
 الى ذلك سابقا في باب التعصيب لاني جميع الاحكام فلها  
 قال **الامع الام فلا يحجبها** بانضمامه الى الاخت لانه ليس  
 باخ بل **ثلث المال لها** اي الامر **بصحبها** كاملا لانه ليس  
 معها عدد من الاخوة ففي زوجة وام وجد واخت للزوجة  
 الربع وللأم الثلث كاملا والباقي بين الجد والاخت مقاسمة  
 له مثلا ما لها وفي المسألة المسماة بالحرقا التخريف اقوال  
 الصحابة رضي الله عنهم فيها اولان الاقوال خرقتهما اكثرها

وهو

٧٥

وهو امر وجد واخت للام الثلث والباقي بين الجد والاخت  
 اثلاثا له مثلا ما لها فاصلا ثلاثة وتصح من تسعة للام  
 ثلاثة وللجد اربعة وللاخت اثنان وهذا مذهب الامام  
 زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه وهو مذهب الائمة الثلاثة  
 واساعد الامام ابي بكر الصديق رضي الله عنه فللام الثلث  
 والباقي للجد ولاشي للاخت وهو مذهب الامام ابي حنيفة  
 رضي الله عنه وفيها اقوال كثيرة ذكرتها في شرح الترتيب  
 واتيت فيه بالعجب العجيب وجميع ما ذكره من اول الكتاب  
 الى هنا هو فيما اذا كان معه احد الصنفين سواء كان معهم  
 صاحب فرض ام لا ثم ذكر ما اذا اجتمع معه الصنفان  
 سواء كان معهم صاحب فرض ام لا وهو باب المعادة وبه  
 تم الاحوال الاربعه المشار اليها سابقا فقال **واحب**  
**بني الاب** فقط وهم الاخوة للاب مع الاخوة الاشقاء **الذكر**  
 اي عند **الاعداد** اي عدد الاخوة الاشقاء الاخوة للاب  
 في المقاسمة على الجد لينقص نصيبه بسبب ذلك في  
 ثمان وستين ماله ذكرتها في شرح الترتيب والغرضه  
**وارفض** اي اترك **بني الام** وهم الاخوة للام مع **الاجداد**

مع القابها وهي  
 عشوة وما يخص عظيم

انقط



لجمهور بالجد كما تقدم في باب الحجب وإنما أعاده هنا  
 استطرادا وليكملة البيت وليس من هذا الباب **واحد**  
**على الأخوة** الأشقاء وللأب أي أحكم بينهم **بعد العذر** المذكور  
**حكيم** أي مثل حكيمك **فيهم عند فقد الجد** وذلك أنه إذا  
 كان في الأشقاء ذكر فلا شيء للأخوة للأب تجدد وأخ شقيق  
 وأخ لأب فالأخ الشقيق يعد الأخ للأب علم الجد فيستوى  
 للجد إذا المقاسمه والثلث فاذا أخذ الجد حظه وهو ثلث  
 المال يبقى الثلثان فيأخذهما الأخ الشقيق ولا شيء للأخ  
 للأب وكزوجة وجد وأخ شقيق وأخ لأب للزوجة الربع  
 ويعد الأخ الشقيق الأخ للأب على الجد فيأخذ أيضا ثلث  
 الباقي لاستوائه مع المقاسمه وهو ربع أيضا يبقى نصف المال  
 يأخذه الشقيق ولا شيء للأخ للأب وأن لم يكن في الأشقاء  
 ذكر فإن كانت شقيقتان فلهما إلى الثلثين ولو فضل شيء  
 لكان للأخوة للأب لكن لا يبقى بعد الثلثين وحصته الجد  
 والعرض إن كان شيء فلا شيء للأخوة للأب مع الشقيقتين  
 ففي جد وشقيقتين وأخ لأب يستوى للجد المقاسمه والثلث  
 فله ثلث المال والباقي للشقيقتين لأنه ثلثان ولا شيء للأخ  
 للأب

للأب وإن كانت شقيقة واحدة فلها إلى النصف فأبقى  
بعد حصة الجدة والفرس إن كان نصف المال أو أقل فهو  
للاخت الشقيقة ولاشي للاخوة للأب كزوجة وجد  
وشقيقة وأخوين لأب فللزوجة الربع والاحظ للجد  
ثلث الباقي فيبقى بعد الربع وثلث الباقي نصف المال  
فتسبده الشقيقة ولاشي للاخوين للأب وكزوج و  
جد وأخت شقيقة وأخوين لأب فللزوجة النصف ثلاثة  
وللجد السدس أو ثلث الباقي سهم من ستة ويبقى اثنان  
من ستة هما أقل من نصف المال فهما للشقيقة ولاشي  
للاخوين للأب وإن بقي بعد حصة الجدة والفرس إن كان  
أكثر من نصف المال كان للشقيقة النصف والباقي  
للاخوة للأب وذلك في ست صور على ما ذكرته في شرح  
الترتيب أو ثمانية على ما ذكرته في شرح الفارضية تبعا  
لابن الهائم رحمه الله وذكرت في شرح الترتيب أيضا الخلاف  
في أن النصف المذكور تأخذه هل هو بالفرض أم بالتعصيب  
من الصور التي يبقى فيها الولد الأب شي الزيدات الأربع  
وهي العشرية وهي جد وشقيقة وأخ لأب والعشرية





على ادناكم ان الله وملائكته واهل السموات والارضين  
 حتى النملة في حجرها وحتى الحوت في الماء يصلون على  
 معلم الناس للخير رواه الترمذي وقال حسن صحيح غريب  
 وهو الطبراني عن ابى امامة رضي الله عنه **تعرف** هذه المسألة  
**يا صاحب** بالترخيم بالسر على لغة من ينتظر وبالضم على لغة  
 من لا ينتظر اى **يا صاحب بالاكدرية** لا وجه كثيرة ذكرتها  
 وشرح الترتيب منها كونها كدرت على زيد مذهبه **وهي**  
 اى هذه الاكدرية **بان تعرفها حربه** اى حقيقة بذلك للزوج  
 النصف وللأم الثلث فاصلها من ستة ثلاثة للزوج وللأم  
 اثنان ويبقى واحد وهو قدر السدس في اخذه فكان مقتضى **الجدة**  
 ما سبق ان تستقط الاخت وهو مذهب الخنفية واما مذهبنا  
 كالملكبة والحنابلة تبعوا زيد رضي الله عنه فهو ما ذكره بقوله  
**في فرض النصف لها** اى الاخت وهو ثلاثة من ستة **والسدس**  
**له** اى الجدة وهو واحد من ستة **حق تعول** المسألة **بالفروض**  
**الجملة** اى المجتمعة الى تسعة للزوج ثلاثة وللأم اثنان وللجدة  
 واحد وللأخت ثلاثة لكن لما كانت الاخت لو استقلت  
 بما فرض لها زادت على الجدة ردت بعد الفرض الى التعصيب

بالجد فيضم حصته الى حصتها ويقسمان الاربعة بينهما اثلاثا  
للذكر مثل حظ الانثيين فلذا قال **شريعودان** اي الجدد  
والاخذت **الى المقاسمه** بينها للذكر مثل حظ الانثيين **كما**  
**مضى** في قوله وهو مع الاناث عند القسم مثل الخ في سهمه  
**فاحفظه** اي ما ذكرته لك فكل حافظ امامه واشكر ناظره بالاعا  
له او بذكره بالجليل او بخير ذلك لانه قد صنع معك معروفًا  
بنظيره لك الاحكام وبيانها فرحمه الله رحمة واسعة وقد  
روى الترمذك وغيره عن اسامة بن زيد رضي الله عنهما ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صنع اليه معروف  
فقال لفاعله جزاك الله خيرا فقد ابلغ في الثناء قال الترمذي  
رحمه الله حديث حسن غريب وروى البيهقي رحمه الله  
عن ابى هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم من صنع اليه معروف فليكافئه فان لم يستطع فليذكره  
ومن ذكره فقد شكره **فايدره** قد قلنا انه يضم حصته الى  
الحصتها ويقسمان ذلك اثلاثا فيجمع حصتها اربعة  
واذا قسمتها على ثلاثة عدد روسهما كانت غير منقسمة  
ولا موافقة فاضرب ثلاثة في تسعة فتصح من سبعة وعشر  
للزوج

الزوج ثلاثة في ثلاثة بسبعة هي ثلث المال واللام اثنان  
 في ثلاثة بسعة هي ثلث الباقي وللجد والاخت اربعة وثلاثة  
 باثني عشر للاخت اربعة هي ثلث باقي الباقي وللجد ثمانية  
 هي الباقي فهذا يلغز بها فيقال خلف اربعة من الورثة فوث  
 احدثهم ثلث المال والثاني ثلث الباقي والثالث ثلث  
 باقي الباقي والرابع الباقي وقد ذكرت في شرح الترتيب شيئا  
 من المعاياة بها ومحترز اركانها والاقوال فيها وغير ذلك  
 فراجع فيه والله اعلم ولما انتهى المصنف الكلام على شيء من  
 المسائل الفقهية شرع في المسائل الحسابية فقال **باب**  
**الحساب** اي حساب الفرائض وهو تاصيل المسائل وتصحيحها  
 لاعلم الحساب المذكور المعروف مع انه لا بد من معرفته لمن  
 يريد اتقان علم الفرائض كما قال الشيخ بدر الدين سبط المارقي  
 رحمه الله في شرح هذا الكتاب **وان ترد معرفة الحساب**  
**اي حساب الفرائض المعهود لتهدى فيه اي الحساب**  
**المذكور الى الصواب** وهو خلاف الخطا وتعرف القسمة  
**للمتراكات والتفصيلا للمتراكات** بين الورثة **وتعرف**  
**التصحيح والتاصيل** للمسائل فان قسمة التراكات يتبين على ذلك

وتصحيح هو اقل عدد يتأتى منه نصيب كل واحد من الورثة  
صحيحا واصلا هو محض فرضها ان كان فيها فرض فاكثر  
اما اذا تخضت الورثة كلهم عصبات فعدد رؤسهم اصل  
المسألة مع فرض كل ذكر بانثيين ان فيهم انثى ومنه تصح  
ايضا وهذا في غير الولا اما فيه فان تساوا فلكذلك والافعل  
حسب الحصص ولما كان التصحيح مبديا على التاصيل فقال

**فاستخرج الاصول في المسائل التي فيها فرض ولا تلبس عن**

**حفظها** اي اصول المسائل **بذاهل** اي متناسي اي متشاغل

يقال ذهلت الشرفهة بالفتح والكسر تناسيته واشتغلت

عنه **فانهم** اي اصول المسائل المتفق عليها **سبعة اصول**

وهي اثنان وثلاثة واربعة وستة وثمانية واثنى عشر واربعة

وعشرون والمختلف فيها فهما الثمانية عشر والستة والثلاثون

ولا يكون الا في باب الجرد والاخوة والراحم انهما اصلان

لا تصحح كما بينت وجه ذلك في شرح الترتيب شرح هذه

الاصول السبعة قسمان قسري بعول وقسم لا يعول وقد

ذكر الاول بقوله **ثلاثة منهم** اي الاصول المذكورة وهي

الستة والاثنى عشر والاربعة والعشرون **قد تعول** وقد

لا تعول

وقد لا تعول والعول زيادة في السهام ويلزمه النقص في الانصبا  
 وفي بعض النسخ بدل هذا البيت قوله وهي اذا فضل فيها القول  
 ثلاثة يدخل فيها العول وما وقع عليها الخلل اولى لتصريح  
 بان جملة الاصول سبعة وذكر القسم الثاني بقوله **وبعدها**  
 اي الثلاثة المذكورة والمراد بعدها في الذكر والافلا ترتيب  
 بين القسمين **اربعة تمام** وهي الاثنان والثلاثة والاربعه  
 والثمانية **لا عول يعبروها** اي يعترتها اي يغشاها وينزل بها  
 يقال اعتراني الامر غشيتني ونزلني **ولا اشتلام** اي كسر خلل  
 يقال ثلم الشيء ثلما كسره والثلثم للخلل من الحايط وغيره ولما  
 كان العول لكونه يؤدى الى نقص كل ذي فرض من فرضه  
 جعله كالخلل الذي يدخل على المسائل ويعترتها اي ينزل بها  
 وقد بدأ بالمسائل التي تعول اولها الستة ولها صور تشتمل  
 على مسائل كثيرة منها ما ذكره بقوله **فالسدس** وحده كجدة  
 وعمر او مع النصف كجدة وبنيت وعمر او مع الثلث كام واختر  
 لام وعمر او مع سدس آخر كجدة واخ لام وعمر او مع ثلثين  
 كام وبنيتين وعمر او مع نصف وثلث كام واختر شقيقة  
 واخوين لام او مع نصف وسدس آخر كبنيت وبنيت ابن وام عم



او مع نصف و محمدس و سدس ثالث كام وثلاث اخوات  
 مفترقات او مع ثلثين و سدس آخر كام واخين شقيقتين  
 واخت **لا** من ستة **اسهم** **بترك** فجمع هذه الصور اصلها  
 من ستة لانها تخرج من السدس وما عداها ما ذكر معه  
 فمخرجه داخل في الستة فيكتفي بها لان المتداخلين يكتفي  
 باكبرهما كما سياتي وكذا اذا اجتمع مع النصف مع الثلث  
 كزوج وامر وعمر للمباينة بين مخرجي النصف والثلث و  
 مسطح اثنين وثلاثة ما ذكر وجميع ما فرضه من الصور  
 لاعول فيها بل هي في بعض الصور ناقصة وهي التي ذكرت  
 فيها العمر وفي بعضها عادله وهي التي لم اذكرها فيها وسياتي  
 ما فيه العول انشا الله تعالى شرعا علم ان الستة قد تكون  
 من فرض واحد وقد تكون من فرضين او اكثر كما ظهر لك  
 في التمثيل واما الاثني عشر والاربعة والالا والعشرون  
 الاثني عشر فلا يكونان الا من فرضين فاكثر وقد ذكر عهد  
 الاثني عشر بقوله **والثلث والرابع** كزوج وامر او اخوين لام  
 وعمر **من اثني عشر** لان الثلاثة تخرج الثلث والاربعه  
 مخرج الربع متباينان ومسطحهما اثني عشر وكذا اذا اجتمع  
 الربع

الربع مع الثلثين كزوجة واختين شقيقتين وعم او الربع  
 مع السدس كزوجة وجده وعم وهو معنى قوله في بعض النسخ  
 والسدس والربع من اثني عشر والربع مع النصف والسدس  
 كزوج وبنت وبنت ابن وعم وفي جميع هذه الصور هي نافذة  
 ولا يكون في الاثني عشر صورة عادلة اصلا وستأتي الصور  
 التي هي فيها عايلة ثم ذكر الاربعة والعشرين بقوله **والثمن**  
**ان ضم اليه السدس** كزوجة وابن ابنته او ثلثان كزوجة و  
 بنتين وابن ابن او النصف والسدس كزوجة وبنت وبنت  
 ابن وعم او الثلثان والسدس كزوجة وبنتين وام وعم  
**فاصله الصادق فيه الحدس** اي الظن والتخمين **اربعة**  
**يتبعها في النطق بها عشرون** يعرفها اي الاربعة والعشرين  
 المذكور **لكتاب** جمع حاسب **اجمعون** تأكيد وانما كانت هذه  
 المسائل من اربعة وعشرين لان يخرج الثمن والسدس متوافقان  
 بالنصف وحاصل ضرب نصف الثمانية في الستة او نصف  
 الستة في الثمانية ما ذكر وكذا فيما اذا ضم للسدس شي مما ذكر  
 لان مخرجه داخل فيما ذكر اي في مخرج السدس واما الثمن والثلثان  
 فقط فلا يخرجهما متباينان ولا يتصور ان يجتمع الثمن مع الثلث

ولامع الربع شرا على ان الاربعة والعشرين في جميع هذه  
الصور ناقصة ولا تكون عادلة وسياتي الصور التي هي فيها  
عائلة ولما انفى الكلام على شئ من صور هذه الاصول الثلاثة  
بغير عول شرع في ذكر عولها وما يعول اليه كل منها فقال  
**فهذه الثلاثة الاصول الستة** والاشنا عشر والاربعة والعشرون  
**ان كثرت فروضها حتى تراحت فيها تعول** اجما عا قبل  
اظهار ابن عباس رضى الله عنهما الخلاف فيها في ذلك **فتبلغ**  
**الستة** في عولها من سبعة على التوالي **عقد العشرة** فتعول  
لسبعة ولثمانية ولتسعة ولعشرة والعشرة كما قال الحساب  
عقد مفرد وفي كلامه ايما ذلك فتعول لسبعة كزوج واختين  
ثقيقتين اولاب فهذه اول فريضة عالت في الاسلام كما  
قيل ومثبت عليه في شرح الترتيب ولثمانية كالمباهلة وهي  
زوج وام واخت شقيقة اولاب وقيل ايضا انها اول  
فريضة عالت في الاسلام وقيل ان المباهلة **ومما لقب لكل**  
عائلة ولتسعة كزوج وثلاث اخوات مفترقات وام وكالغرا  
وهي زوج واختان لام واختان لابوين اولاب ولعشره  
في صورة **معيرة** بين الفرضيين **مشتهرة** بينهم

تلقب بام الفروخ لكثرة ما فرخت في العول وهي زوج وام  
 واختان لام واختان شقيقتان اولاب وقال بعضهم ان ام  
 الفروخ لقب لكل عابلة الى عشرة كزوج وام واخوين لام  
 واخت شقيقة واخت لاب **وتلحق التي تليها اي تلي الستة**  
**في الاثر وهي الاثني عشر في العول افرادا الى سبع عشر** فتقول  
 ثلاث عولات على توالي الافراد لثلاثة عشر وخمسة عشر  
 وسبعة عشر فتقول الى ثلاثة عشر كزوجة واختين شقيقتين  
 وام والى خمسة عشر كبنتين وزوج وابوين والى سبعة عشر  
 كثلاث زوجات وجدتين واربع اخوات لام وثمان اخوات  
 شقيقات اولاب فهن سبعة عشر امرأة وعالت المسألة  
 لسبعة <sup>عشر</sup> واذا كانت التركة سبعة عشر دينار اخذت كل اثني  
 دينار فلهذا اتلقب بام الفروخ بالجيم وبام الارامل وبالسبعة  
 وبالدينارية الصغرى **والعدد الثالث** من الاصول التي  
 تقول وهي الاربعة والعشرون **قد يقول بمنه** لسبعة  
 وعشرين كالمبهرية وهي زوجة وابوان وابنتان وقد لا تقول  
 كما تقدم نظيره وكذلك ما قبله من الاصلين الاخرين لكن  
 لما كان هذا الاصل عوله مرة واحدة دون ما سبق عبر بقوله التي

عشرته

# الاشارة

هو للتقبل في المضارع ولذلك تسمى بالبخيلة لانها اخذت بالعول  
واذا علمت ما سبق **فاعمل بما اقول** في حكم العول واقض به  
وافقه للطلبه فانه امر استقر الاجماع وعمل الفرضيتين عليه  
او اعلم بما قلته لك وما اقول في هذا الكتاب من المسائل  
الفقيهيه وما يتبعها من الاعمال الحسابيه فانه مذهب  
الامام زيد بن ثابت رضي الله عنه ووافقه عليه اكثر الائمة  
ولما انتهى الكلام على الاصول الثلاثة التي تعول شرع في  
الازبجة التي لا تعول واولها الاثنان فقال **والنصف والباقي**  
كزوج او بنت او بنت ابن او اخت شقيقة او لاب وعم فاصلها  
اشنان وهي اذ ذاك ناقصه **او النصفان** كزوج واخت شقيقة  
او لاب فاصلها من اثنين وهي اذ ذاك عادله وتسمى هاتان  
المسالتان بالنصفتين واليتمتتين تشبيها لهما بالذرة  
الكرليتمية التي لا نظير لها لانه ليس في الفرائض مسألة يورث  
فيها نصفان فقط بالفرض الاهاتين المساليتين وقوله  
**اصلها** اي النصف وما بقى والنصفان **في حكمهم** الثابت  
بين الفرضيين **اشنان** لان مخرج النصف من اثنين في الاو  
والاشنان والاشنان مخرجا النصف والنصف في الثانيه مماثلان  
والمتمثلان



الإصول

فن ثمانية اصلها ولا يكون كل من اصلي الاربعة والثمانية إلا ناقصا فهذه الاربعة الاثنان والثلاثة والاربعة والثمانية هي **الإصول الثمانية** في الذكر وهي لا يدخل العول عليها بل هي ملازمة للنقص وذلك الاربعة والثمانية واما ناقصة او عادلة وذلك الاثنان والثلاثة كما قدمت الإشارة لذلك **فاعلم** ما ذكرته لك في اصول المسائل وغيرها **أسكن التصحيح** فيها أي في جميع الاصول المذكورة ان احتاجت اليه على ما سيأتي **والقسم** مصحح بين الورثة على ما سيأتي **فايده** تقدمت الاصلين المختلف فيهما مما الثمانية عشر وستة وثلاثون وانهما لا يكونان الا في باب الجدة والاختوة فاما الثمانية عشر فاصل كل مسألة فيها سادس وثلاث مائة كما وجد وحسنه اخوه وما يليه لا يورث او لا ب واما الستة والثلاثون فاصل كل مسألة فيها ربيع وسدس وثلاث مائة كما وجد وسبعة اخوة **فقد** ذكرت ما يؤخذ منه بوجبه ذلك في شرح التحفة في مخارج الكسور والله اعلم شرا علم ان المسائل قد تصح من اصلها فلا يحتاج لعل وتصحيح وقد اشار الى ذلك بقوله **وان تكن** المسألة من اصلها تصح بان انقسم نصيب كل فريق من اصل

المسألة

المسألة عايلة او غير عايلة عليهم وذلك في جميع ما ذكرته من  
الأمثلة العايلة وغير العايلة ما عد المثل الذك مثلث به  
في اصل ثلاثة في اجتماع الثلث والثلثين السابق **فترك تطورا**  
**الحساب** بضرب عدد القريق او الفرق المنقسم عليه او  
عليهم في اصلها **بح** بترك النعب الذي لا يحتاج اليه **فاعطا**  
**كلا** من الورثة **سهمه من اصلها مكررا** ان لم تحل او **عابلا من**  
**عولها** ان عالت فيكون ناقضا بنسبة ما عالت به الى المسألة  
عايلة او غير عايلة فان نسبت اليها بالاصان وهي الواضع  
السابقة عايلة كان ذلك مانقصة من نصيبه الكامل لولا العول  
وان نسبت اليها ذلك غير عايلة كان ذلك مانقصة من  
نصيبه العايل ففي زوج واختين شقيقتين اولاب اصلها  
سنة وتعول لسبعة فعالت بواحد فان نسبت الواحد  
للسبعة كان سبعا فنقص كل من الزوج <sup>والاختين</sup> والاختين سبع  
حصته الاصلية التي كانت له لولا العول وان نسبت الواحد  
للسنة كان سدسها فقد نقص كل من الزوج والاختين  
سدس حصته العايلة وقد لا تصح المسألة من اصلها فحتاج  
الى تصحيح وعمل وقد ذكره بقوله **وان ترك السهام** وتسمى



الحظ والنصيب ليست تنقسم على ذوي اصحاب  
الميراث قسمة صحيحة فاتبع ما ريس من الطرق التي  
ذكرها الفرضيون واطلب طريق الاختصاص في العمل  
بالوفاق اي بالنظر في الوفاق لعلك تجد بين الروس وسهام  
موافقة والضروب للوفاق على الوجه الاتي فهو اخصر من ضرب  
الكامل فلا تحول على العدد الكامل في شي من الاعمال التي وجدت  
الموافقة بجانبك الزلل اي للخاصة والافلو ابقيت  
الموافق على حاله ولم ترده الى وفقه وتصرفت فيه بالاعمال  
الاثية وضربت ما انتهى اليه العمل في اصل المسالة لصحت  
من ذلك ايضا لكن بطول ويعسر ويكون من الخط الصناعي  
لنهم ذلك فلماذا قال **واردد الى الوفاق الطريق الذي يوافق**  
سهمه واضربه اي الوفاق المذكور ان كان الايكسار على  
فريق واحد وان كان على اكثر من ذلك فبعد عمل اخرسيات  
وقوله في الاصل اي للمساله غير عايل او فبعوله ان كان  
عايلا فاست ان فعلت ما ذكر الحاذق اي العارف المتقن  
او المحكم يقال حذقتة بالكسر اي عرفته وانقنته ويقال حذق  
العمل بالكسر والفتح حذقا وحذاقا وحذاقة احكمه وقوله  
ان

ان كان جنسا واحدا واكثر ايشير به الى انك تنظر بين  
كل فريق وسهامه فاما ان تبينه سهامه واما ان توافقه  
فان باينته سهامه ابقيته بحاله وان وافقته سهامه  
رددته الى وفقه لافرق في النظر بين كل فريق وسهامه بين  
ان يكون المنكسر عليهم فريقا واكثر من فريق شران كان  
المنكسر عليه فريقا واحدا ضربته او وفقه في اصل المساله كما  
ذكر وان كان المنكسر عليه فريقا ورددته الموافق منها لو فقد  
وابتعت المبين منها بحاله فتحتاج لعل آخر سياق في كلامه  
**فاحفظ ما ذكرته لك ودع اى اترك عنك الجدل على**  
الباطل قال ابن الاثير رحمه الله في النهاية في معنى حديث  
ما اوتى قوم الجدل الاضلوا الجدل مقابلة الحجارة بالحجارة والمجاد  
المناظرة والمخاصمة والمراد به في الحديث الجدل على الباطل وطلب  
المغالبة به فاما الجدل لاظهار الحق فان ذلك محمود لقوله  
تعالى وجادلهم بالتي هي احسن انتهى وفي مختصر الصحاح  
للقرطبي رحمه الله تعالى جدل بالكسر جدل <sup>الحكم</sup> الحسن الخصومة  
وجادله جدلا ومجادله خاصمه انتهى <sup>الى</sup> والمجادله والمجادله  
قال القرطبي رحمه الله في مختصر الصحاح ما ريته اماريه وسرا

بعد ذلك

جادته انتهى وقال المنذري رحمه الله في كتاب الترغيب  
 والترهيب الترهيب من المرأ والجِدال وهو المخاصمة والمحااجة  
 وطلب القهرا بالغلبة والترغيب في تركه للمحق والمبطل انتهى  
 فعلنا ان الجِدال والمراد فان وان العطف فيهما عطف  
 المترادفين وفي الحديث الشريف الوارد عن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم انه قال من ترك المرأ وهو مبطل بني له بيت في  
 رضى الجنة ومن شوكة وهو محق بني له بيت في وسطها ومن  
 حسن خلفه بني له بيت في اعلاها رواه ابو داود والترمذي  
 عن ابي امامة ورضي الجنة قال الترمذي بفتح التاء والباء الموحدة  
 والضاد المعجمة هو ما حولها انتهى وفي الجامع الكبير للجلال  
 السيوطي رحمه الله من رواية البيهقي رحمه الله عن ابن عمر رضي الله  
 عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من طلب العلم  
 ليباهي به العلماء اولي مارك به السفها اولي صرف به وجوه  
 الناس اليه فهو في النار اذ انتقروا ذلك فانكسار السهام  
 على الروس اما ان يكون على فريق او فريقين او على ثلاثة  
 اتفاقا او على اربعة عندنا كالحنفية والحنابلة خلافا للمالكية  
 ولا يتجاوز الانكسار في الفرائض ذلك عند الحنابلة فان كان

الانكسار

الانكسار على فريق واحد نظرت بين ذلك الفريق وسهامه  
 فان باين الفريق سهامه ضربت عدد الفريق في اصل القالة  
 او مبلغها بالعول ان عالت فاباغ منه تصح وان وافق الفريق  
 سهامه فرد ذلك الفريق الى وفقه واضرب وفقه والمساله اصل  
 او مبلغها بالعول ان عالت فاباغ منه تصح وذلك معني  
 ما قدمه المصنف رحمه الله والفريق يسمي ايضا حزبا وحيزا  
 وروسا وصففا والمراد به جماعة اشتركوا في فرض او فيما بقي  
 بعد الفروض وقد يطلق على الواحد المنفر والتمثيل لذلك  
 فنقول بنت وعمان اصلها اثنان وجزء سهمها اثنان للمباين  
 وتصح من اربعة ام وثلاثة اعمام اصلها ثلاثة وجزء سهمها ثلاثة  
 للمباينة وتصح من تسعة ام وبسبعة اعمام اصلها ثلاثة  
 وجزء سهمها ثلاثة كالتي قبلها للموافقة زوجة وعمات  
 اصلها اربعة وجزء سهمها اثنان للمباينة وتصح من ثمانية  
 زوجة وستة اعمام اصلها اربعة وجزء سهمها اثنان  
 وتصح كالتي قبلها للموافقة بنت وام وثلاثة اعمام اصلها  
 ستة وجزء سهمها ثلاثة للمباينة وتصح من ثمانية عشر  
 بنت وام وستة اعمام اصلها ستة وجزء سهمها ثلاثة وتصح

للمباينة



وتصح بالزوايا الموافقة لوجه وخمس شقيقات لهما  
 في اصول السعد وجزء من خمسة للمباينة وتصح  
 في خمسة والثلاثين وكذا اوكاف عدة الشقيقات عشرين  
 الموافقة لوجه وخمس يمين او خمسة وثلاثون ابنا  
 اصلا ثمانية وجزء من خمسة وتصح من اربعين  
 المباينة في الاول والموافقة في الثانية وتصح من ستة  
 والثلاثين لوجه وامر وخمس شقيقات او اربعون شقيقة  
 اصلا المثلث عشر وتحول الى ثلاثة عشر وجزء من خمسة  
 خمسة للمباينة في الاول والموافقة في الثانية وتصح من خمسة  
 عشرين لوجه واربعين ابنا او اربعة وثلاثون ابنا اصلا  
 اربعة وعشرون وجزء من خمسة المباينة في الاول  
 والموافقة في الثانية وتصح من ثمانية واربعين زوجة وبنات  
 وثلاث بنات او اربعة وعشرون بنتا اصلا اربعة  
 وعشرون وجزء من خمسة المثلث وتحول الى سبعة وعشرين  
 وجزء من ثمانية للمباينة في الاول والموافقة في الثانية  
 وتصح من اربعة وثلاثين ام وجزء من سبعة اخوة اربعة اولاد  
 او اربعون ابنا كذلك اصلا ثمانية عشر على الاربع وجزء من

سبعة للمباينة  
 وجزء من  
 او سبعة  
 ثلاثة للمباينة  
 مائة ومائة  
 الانكسار  
 وانه في  
 والروس  
 كل عدد  
 لا المباينة  
 ان المباينة  
 ان كانت  
 تحظر  
 مع ان  
 ولما  
 في الام  
 واربعة



سبعة للمباينة في الاولى والموافقه في الثانيه وتصح من مائة  
 والخمسة وعشرين زوجة وام ووجدت ثلاثة اخوة اشقا والاب  
 او سبعة كذلك اصلها ستة وثلاثون على الاربع وجزءها  
 ثلاثة للمباينة في الاولى والموافقه في الثانيه وتصح من  
 مائة وثمانية **تفصيل** اذا تأملت هذا التمثيل وجدت  
 الانكسار على فريق واحد يتألف في كل اصل من الاصول التسعة  
 وانه في اصل اثنين لا يتألف فيه الموافقة بين السهام  
 والروس لان الباقي بعد النصف واحد والواحد مباين  
 كل عدد وان النظريين الروس والسهام بالمباينة والموافقه  
 لا المماثلة والمداخله ووجه ذلك لما ذكرته في شرح الفارصيه  
 ان المماثلة بين الروس والسهام ليس فيها انكسار والمداخله  
 ان كانت الروس داخله في السهام فكذلك وان كان بالعكس  
 فنظروا باعتبار الموافقة لان كل متداخلين متوافقين  
 مع ان ضرب الوفاق اخصر من ضرب الكل والله اعلم  
 ولما انهي الكلام في الانكسار على فريق واحد شرع يتكلم  
 في الانكسار على فريقين ويقاس عليه الانكسار على ثلاثة  
 واربعة واعلم قبله ان للعرضي في ذلك نظرين النظر الاول

بين كل فريق وسهامه وقد قدمه المصنف مع الكلام في  
الانكسار على فريق واحد فاما ان يوافق كل من الفريقين  
سهامه واما ان يبين كل منهما سهامه واما ان يوافق  
فريق سهامه ويبين الاخر سهامه فهذه ثلاثة احوال  
فانبت فيها المباحين بتمامه ووفق الموافق والنظر الثاني  
بين المثبتين بالنسب الاربعة وقد ذكره بقوله **وان شريك**  
**الكسر على احناس** اثنين فاكثركن لم يكمل كلامه الا في  
الجسبين فقط وذلك اخبر الباب انه يقاس على ذلك  
ما زاد **فانها اى النسب الاربعة الواقعة بين المثبتين في**  
**الحكم عند الناس** الفرضيين فهو عام اريد به الخصوص  
كما في قوله تعالى الذين قال لهم الناس ان الناس قد  
جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم ايمانا وقالوا حسبنا الله ونعم  
الوکیل **تخصر في اربعة اقسام** وهي التماثل والتداخل  
والتوافق والتباين **يعرفها الماهر اى الحاذق في الاحكام**  
الفرضية والحسابية فانها اصل كبير في الفرائض والحساب  
عليه مدار اكثر الاعمال الفرضية والحسابية ثم بين الاربعة  
بقوله **مما عمل** اى عدد مماثل لعدد غيره فمهما تماثلان

اى متساويان

اي متساويان خمسة وخسة **من بعده** في الذكر عدد مناسب  
 لعدد اكثر منه فهما متساويان كاشين واربعة قال الشيخ  
 بدر الدين سبط المارديني رحمه الله وهو ان يكون اقلهما  
 جزءا من اكثرهما اي ينسب الى الاكثر بالجزئية كنصفه  
 وثلثه وعشره ونصف منه وهذا هو تعبير العراقيين  
 من المتقدمين والمتأخرون يعبرون عنهما بالتداخلين  
 انتهى وقد ذكرت في شرح التحفة في علم الحساب ان جزء  
 الشيء هو كسره الذي اذا سلط عليه افناه ومعلوم ان الاصغر  
 داخل في الاكبر دون العكس فليس التفاعل فيها على ما به  
 ويقال ايضا في تعريف المتأخلين هما اللذان يفني اصغرها  
 اكبرهما **وبعده** في الذكر عدد **موافق مصاحب** لعدد آخر  
 فهما متوافقان ويقال لهما مشتركان ايضا وهما اللذان  
 يكون بينهما موافقه في جزء من الاجزاء ويقال ايضا المتوافقان  
 هما اللذان لا يفني اصغرها اكبرهما وانما يفنيها عدد ثالث  
 كاربعة وستة فان الاربعة لا تفني الستة ويفني كلا منهما  
 الاثنان فهذه ثلاثة اعداد بينها وبين ثلاثة اخرى هذه  
 النسب السابقة ويعبر عنها بالاشتران **والرابع** العدد **المباين**



لعدد **المخالف** له فهما متباينان ومختلفان **بينهم**  
**عن تفصيلهن** أي تفصيل النسب الأربعة بين هذه  
 الأعداد **العارفين** أي العالم بالأعمال الحسابية والقرائية  
 وقد أوضحت الكلام فيها وبيان ما تعرف به النسب من  
 الطرق في شرح الترتيب إذا علمت النسبة من هذه النسب  
 بين الشبطين من روس الفريقين أو وفقهما أو رأس  
 فريق أو وفق فريق **آخر فخذ من** العددين المثبتين **المماثلين**  
 عددا **واحدا** واكتف به عن الآخر فيكون الماخوذ جزء  
 السهم فاضربه في أصل المسيلة أن لم تغل وفي مثلغها  
 بالعدل أن عالت كما سياتي **وخذ من** المثبتين **الناسبين**  
 أي المتداخلين العدد **الزائد** أي الأكبر واكتف به عن  
 الأصغر فيكون **جزء** السهم فاضربه في أصل المسيلة أو  
 مثلغها بالعدل أن عالت كما سياتي **واضربه** في المثبتين  
 المتوافقين **جميع الوفاق** أي الراجع من أحده العددين  
 في العدد الآخر **الموافق** **واسلك** بذلك أي بما حصل  
**اتبع الطريق** أي أوضحها فإن المنهاج هو الطريق الواضح  
 وذلك بان تضرب جميع ما حصل من ضرب وفق أحدهما

في كمال الآخر



في كامل الاثر في اصل المسئلة او مبلغها بالعولان عالت  
 لان ذلك جزء السهم كما سياتي **وخذ جميع العدد المبين**  
 من المثبتين للاخر **واضربه في** العدد الثاني المبين له  
 فما حصل فهو جزء السهم فاضربه في اصل المسئلة ان لم تغل  
 وفي مبلغها بالعولان عالت **ولا تداهن اي** ولا تصانع قال  
 القرطبي رحمه الله المراهنة والادهان المصانعة وقيل  
 داهنت بمعنى واربيت وادهنت بمعنى عشتت **فداص**  
 اي ما حصلتته في النسب الاربع وهو اجد المتماثلين والكبر  
 المتداخلين ومستطوح فوق احد المتوافقين وكامل الاخر  
 ومستطوح المتباينين **جرو** اي حظ **السهم** الواحد من اصل المسئلة  
 او مبلغها بالعولان عالت من التصحيح ووجه تسميته  
 بذلك كما قاله ابن الهائم رحمه الله انه اذا قسم المصحح على  
 الاصل تاما او عايل اخرج هو لان الحاصل من الضرب اذا قسم  
 على احد المضروبين خرج المضروب الاخر والمطلوب بالقسم  
 هو نصيب الواحد من المقسوم عليه من جملة المقسوم والواحد  
 من المقسوم عليه وهو الاصل او المستثنى اليه **طاع** اي جزء  
 السهم المذكور **واخيه** **واحد** **وهرب** **ان** **تصل** **عنه**

هذا هو الذي  
 في الاصل  
 والواحد  
 المقسوم  
 عليه

وفي بعض النسخ ان ترتب **عنه واضربه** اي جزه السهم المذكور  
**في الاصل** ان لم يعمل ويعوله ان عاك وفي قوله **الذي تاصلا**  
تأكيد لاصالته **واحيى** ما اي اضبط ما **مخ** وما **تتصلا**  
بالضرب وهو ما تصح منه المسألة **واقسمه** اي ما يحصل  
وهو ما صححت منه المسألة بين الورثة بوجوده من الاوجه  
التي ذكرها الفرضيون وذكرت بعضها في شرح الترتيب منها  
ان تضرب حصة كل فريق من اصل المسئلة في جزء السهم فان كان  
الفريق شخصا واحدا اخذه وان كان جماعة فاقسمه على  
عددهم بخروج ما لكل وارث مما صححت منه المسئلة **والقسم**  
**اذا صححه** لانك قد صححت المسئلة بالقواعد السابقة وفي  
قواعد صححه **بمعرفها الاعجم** قال القرطبي رحمه الله الاعجم  
الذي لا يقدر على الكلام اصلا او الذي لا يفصح ولا يبين كلامه  
والذي في لسانه عجم وان افصح بالعجمه **والفصح** البليغ  
قال القرطبي ايضا فصح بالضم فصاحة صار فصيحها اي بليغا  
انتهى واذا فهمت ما ذكره فاعلم ان الانكسار على فريقين فيه  
اثناعشر صورة وذلك لان كل فريق منهما اسان تباينه  
سلمانة واسان توافقه واسان توافق فريقا سمانه وتباين  
فريقا سمانه

فريقا سهامه فهذه ثلاثة احوال كما تقدم والمثبتان في تلك  
 الاحوال الثلاثة اذا نظرت بينهما بالنسب الاربع فلا تخوان  
 عن واحد منها واربعة في ثلاثة باثني عشر وان نظرت باعتبار  
 العول وعدمه كانت الصور اربعة وعشرين وان نظرت  
 باعتبار الاصول زادت الصور ثم اعلم ان الانكسار على  
 فريقين لا ياتي في اصل اثنين ويتاتي فيما عداه من  
 الاصول اذا تقرر ذلك فلم يشك للانكسار على فريقين باثني  
 عشر مثلا في ثلاثة اخوة لام وثلاث اعمام اصلها ثلاثة  
 وجزو سهم ثلاثة للمماثلة في المباينة وتصح من تسعة  
 وفي زوجة وثمانية اعمام اصلها اربعة وجزو سهم ثمانية  
 للمداخلة في المباينة وتصح من اثنين وثلاثين وفي اربع جوات  
 وستة اعمام اصلها ستة وجزو سهم اثنا عشر للموافقة  
 في المباينة وتصح من اثنين وسبعين وفي اربع زوجات  
 وخمسة بنين اصلها ثمانية وجزو سهم باعشر وبنا المباينة  
 في المباينة وتصح من مائة وستين وتسمى صما وكذا الشكل  
 سبيلة عمها التباين اي بين كل فريق وسهامه وبين  
 الفرق بعضها بعضا وفي ام واربعة اخوة لام وثمان شقيقات

١٠٠

الاصول  
 في الميراث  
 في الميراث

الاصول  
 في الميراث



اصها ستة وتعول لسبعة وجزو سهمها اثنان للمماثلة  
 في الموافقة وتصح من اربعة عشر ولو كانت الاخوة للام  
 فيها ثمانية ايضا كانت مثلا للمخالفة في الموافقة وكان  
 جزو سهمها اربعا وتصح من ثمانية وعشرين ولو كانت  
 الشقيقات اربعة وعشرين واولاد الام ثمانية مع الام  
 كانت مثلا للموافقة في الموافقة وكان جزو سهمها اثنان عشر  
 وتصح من اربعة وثمانين وفي زوج واربعة اخوة لام واثنى  
 عشر شقيقه اصها ستة وتعول لتسعة وجزو سهمها  
 ستة للمباينة في الموافقة وتصح من اربعة وخمسين وفي  
 زوجة واربع جدات وعمين اصها اثناعشر ولاعول فيها  
 وجزو سهمها اثنان لان نصيب الجدات هو اثنان ووافق  
 عدد من بالنصف ونصف الاربعة اثنان ونصيب العين  
 وهو سبعة مباين لعدد هما واثنان واثنان مماثلات  
 فيكتفي باثنين منهما فهما جزو السهم كما قلنا وتصح من  
 اربعة وعشرين وهذا مثال المماثلة في موافقة احد  
 الصنفين سهامه ومباينة الاخر سهامه وفي اربع زوجات  
 واثنين وثلاثين بنتا وابوين اصها اربعة وعشرون وتعول

لسبعة وعشرين وجزوسهمما اربعة للمداخلة فمباينة  
احد الصنفين نصيبه وموافقة الصنف الاخر نصيبه  
وتصح من مائة وثمانية وفي جد وجدتين لا تدب واحدة  
منها به وستة اخوة اشقا اولاب اصفا ثمانية عشر وجزو  
سهمها ستة للمباينة في مباينة احد الصنفين نصيبه  
وموافقة الصنف الاخر نصيبه وتصح من مائة وثمانية وفي  
اربع زوجات واثنى عشر اخا شقيقا اولاب وام وجزا صفا  
سنة وثلاثون وجزو سهمها اثنا عشر للموافقة في مباينة  
احد الصنفين نصيبه وموافقة الاخر نصيبه وتصح من  
اربعماية واثنين وثلاثين فقد استوفيت الاقسام الاثنى  
عشر بالامثلة مفرقة في جميع اصول المسائل بعول وبغير  
عول ما عدا اصل اثنين قال المؤلف رحمه الله **هذه** اى  
الاحكام التى ذكرتها **في الحساب** في تاصيل المسائل بتصحيحها  
وما يبنى على ذلك وهو النسب بين الاعداد **جمل** يقع المير  
جمع جملة بسكونها والجملة مرادفة للكلام عن بعض النخاة  
واعمر منه عند بعضهم **ياي على مثل** اى تلك الجملة  
**العول** في الانكسار على ثلاثة فرق وعلى اربعة من غير تطويل

في العمل <sup>بل</sup> باختصار **ولا اعتساف** بكسر الهمزة اي ركوب  
 خلاف الطريق بل هي على الطريق الجادة بين الفرضين  
 والحساب **فانقح** من القناعة وهي الرضا باليسير من اعطاء  
 من قولهم قنع بالكسر تنوعا وقناعة اذ ارضى والا حديث  
 في فضل القناعة كثيرة شهيره منها ما روى البيهقي في  
 الزهد عن جابر رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم انه قال القناعة كنز لا يفنى وفي النهاية لابن الاثير  
 رحمه الله انه قال عز من قنع وذلك من طبع انتهى واما قنح  
 بالفخ فعناه سال وقوله **لابين** بالبناء للمفعول اي وضع  
**فهو كافي** اي يغني عن غيره **فايسده** في بيان العمل في  
 الانكار على ثلاثة فرق او على اربعة فرق عند من يتاتي عنده  
 وفي امثلة من ذلك اعلم انه اذا وقع الانكار على ثلاثة  
 فرق فهو اربعة فلك نظران كما تقدم في الانكار على فريقين  
 اولهما ان تنظر بين الفريق وسهامه فاما ان يتباينا واما  
 ان يتوافقا فان تباين فابق ذلك الفريق بتمامه واثبت  
 وان توافقا فرد ذلك الفريق الى رفقه واثبت وفقه مكانه  
 ثم تنظر بين الفريق الثاني وسهامه كذلك ثم تنظر بين  
 الفريق

الفريق الثالث وسهامه كذلك شريين الرابع وسهامه  
 كذلك فهذا هو النظر الاول والنظر الثاني بين المشتبات  
 بعضها مع بعض فان تماثلت كلها فاكتف باحداها فهو جزؤ  
 السهم وان تداخلت كلها فأكبرها جزؤ السهم وان تباينت  
 كلها فسطحها جزؤ السهم وان توافقت واختلفت فأوجه  
 منها طريق الكوفيين وهي ان تنظر بين مثبتين منها  
 وتحصل اقل عدد ينقسم على كل منهما وما حصل فانظر  
 بينه وبين رابع ثالث وحصل اقل عدد ينقسم على كل منهما  
 وما حصل فانظر بينه وبين رابع ان كان وحصل اقل عدد  
 ينقسم على كل منهما فاحصل فهو جزؤ السهم فاضربه في  
 المسألة او مبلغها بالعول ان عالت فاحصل فهو المطلوب  
 وهو ما تصح منه المسألة فاذا اردت قسمة المصح فاضرب  
 حصة كل فريق من اصل المسئلة في جزؤ السهم وقسم الماصل  
 على ذلك الفريق ان كان متعددا يحصل ما لواحد من  
 التصحيح وان الفريق شخصا واحدا فاحصل من ضرب  
 حصته في جزؤ السهم فهو ماله من التصحيح اذا تقر مثال  
 ذلك فلمثل امثلة من الانكار على ثلاثة فرق ولايتاتي



ذلك الا في الاصول الثلاثة التي تعول وفي اصل ستة وثلاثين  
 ففي خمس جدات وخمس اخوات لام وخمسة اعمام اصلها ستة  
 وجزء سهمها خمسة وتصح من ثلاثين ولو كانت الاعمام عشرة  
 كان جزء سهمها عشرة وتصح من ضعفها وفي جدتين وثلاثة  
 اخوة لام وخمسة اعمام اصلها ستة وجزء سهمها ثلاثون  
 وتصح من مائة وثمانين وهي صمّا وفي جدتين وثمانية اخوة لام  
 وثمانية عشرة شقيقة اصلها ستة وتعول لسبعة وجزء سهمها  
 ستة وثلاثون وتصح من مائتين واثنين وخمسين وفي اربع  
 زوجات اثني عشر جدة وستة وثلاثين شقيقة اصلها اثنا  
 عشر وتعول اثلاثة عشر وجزء سهمها ستة وثلاثون  
 وتصح من اربعماية وثمانية وستين وفي اربع زوجات  
 وعشرين بنتا واربعين جدة وعم اصلها اربعة وعشرون  
 وجزء سهمها عشرون وتصح من اربعماية وثمانين وفي  
 زوجتين واربع جدات وجد ابي ابي ابي اب في الدرجة الرابعة  
 حتى لا يحجب واجدة من الجدات وعشرة اخوة لاب اصلها  
 ستة وثلاثون وجزء سهمها عشرة وتصح من ثلاثماية وستين  
 فقس على ذلك ومن الانكسار على اربع فرق ولايات ذلك

في جدتين

ذلك



وتارة يموت اكثر وفي الحالتين تارة يمكن الاختصار قبل العمل  
وتارة لا يمكن فهذه اربعة احوال اقتصر المصنف منها على  
حال واحد فقال **وان يموت** من ورثة الميت الاول ميت  
**آخر** بنسخ الخاء وهو الميت الثاني **قبل نفسه** لتركة الميت  
الاول ولم يمكن اختصار **مصحح الحساب** للمسألة الاولى  
**واعرف سهمه** اي للميت الثاني من مصحح المسألة الاولى  
**واجعل له** اي للميت الثاني **مسألة اخرى** تأييد آخر  
اي صحح للميت الثاني مسألة **بما قد بين التفصيل فيما**  
**قدمنا** في باب الحساب من تاصيل المسائل وتصحيحها فاذا  
عرفت مصحح الثانيه وسهام الميت الثاني من المسألة الاولى  
فاعرض سهام هذا الميت الثاني على مسيلته فلا يخلو من  
ثلاثة احوال لانه اما ان تنقسم سهام الميت الثاني على  
مسائله واما ان توافقها واما ان تباينها فان انقسمت عليها  
فلا ضرب وتصح المناسخة مما صححت منه الاولى **وان تكن**  
سهام الميت الثاني من المسألة الاولى **الست** عليها اي  
على مسألة الثاني **تنقسم** فان وافقتها **فارجع الى الوفاق**  
اي وفق مسألة الثاني **مما** اي الرجوع الى الوفاق في الوفاق

قد حكّم اى حكمه بالفرضيون والحساب وبين كيفية النظر  
 في الموافقة بقوله **وانظر** ايها الناظر في هذا الكتاب بين  
 سهام الميت الثاني ومسألته كما سلفنا فان وافقت مسألة  
 الميت الثاني **السفاما** اى سهامه **فقد عدت وفقها**  
 اى وفق المسألة الثانية **تماما** فعوقام مقامها قوله هربت  
 جملة دعائية معترضه بين الفعل ومفعوله **واضربه** اى  
 الوفق المذكور **واضرب جميعها** اى المسألة الثانية **في السابق**  
 اى الاولى **ان لم يكن بينهما** اى المسألة الثانية وسهام الميت  
 الثاني من الاولى **موافقة** بل كان بينهما تباين فقط كما  
 قدمت في تصحيح المسائل في النظر بين السهام والروس انه  
 لايتأتى المماثلة والمداخلة لان الثانية هنا كالروس هناك  
 فقد علمت الاحوال الثلاثة وهي انقسام سهام الميت الثاني  
 على مسألته او موافقتها او مباينتها فيما قررت به كلام في  
 المصنف رحمه الله تعالى واذا اضربت الثانية او وفقها في  
 الاولى فبالغ فيه تصحح المناسخة للجامعة للاولى والثانية  
 فاذا اردت قسمة هذه الجامعة على ورثة الاول والثاني فن  
 له شئ من الاولى اخذه مضروبا في كل الثانية عند التباين

أوفي وفقها عند التوافق وقد ذكر ذلك بقوله **وكل سهم من**  
**جميع الأولى في جميع المسألة الثانية يضرب** عند التباين  
**أوفي وفقها عند التوافق** **علايته** أي جهرا فأحصلت  
الضرب المذكور فهو لذلك الوارث صاحب تلك السهام التي  
ضربت لها في الثانية أوفي وفقها من مصحح المناسخة ومن لم يمت  
من الثانية أخذه مضروبا في كل سهام مورثه من الأولى عند  
التباين أوفي وفقها عند التوافق وقد ذكره بقوله **وأنسهم**  
المسألة **الأخرى** وهي الثانية **في السهام** للميت الثاني من  
المسألة الأولى **تضرب** أن لم يكن بين مسألة الثاني وبين  
سهامه موافقة بل كانت المباينة **أوفي وفقها التمام** أن كانت  
بينهما موافقة فأحصل من الضرب في كل من الحالتين فهو حصّة  
**ذلك الوارث في الثانية** التي ضربت سهامه في تلك السهام  
أوفي وفقها من مصحح المناسخة وإذا ورت شخص من ميتين  
فأجمع ماله بينهما والاختبار لصحة المناسخة بأن تجمع حصص  
الورثة فإن ساوى مجموعها مصحح المناسخة فهو صحيح وإلا  
فهو غلط فأعده **هذه** الطريقة التي ذكرها **طريقته المناسخة**  
التي مات فيها من ورثة الأولى ميت فقط **أوفي** أي أصعب

بهما بن ففزه الطريقه اى بمعرفتها رتبة اى منزلة فضل من  
 قوع لهم فضل الرجل فضلا صار ذا فضل وفضل ضد انقص شاعره  
 اى مرتفعه عالميه قال القرطبي رحمه الله في مختصر الصحاح  
 شخ الجبل شموخا ارتفع والرجل يانفه تكبر والانف ارتفع  
 كبرا وانوف شخ وجبال شواخ انتهى ولمثل ثلاثة امثله  
 باعتبار الانقسام والتباين والتوافق مثال الانقسام ام وايمان  
 مات احدها قبل قسمة التركة عن ابنين وبنت فالاولى  
 من اثني عشر للام اثنان ولكل ابن خمسة والثانية من خمسة  
 وسهام الميت الثاني من الاول خمسة وخمسة على خمسة منقسبه  
 فتصح المناسخة من اثني عشر من غير ضرب للام اثنان وللابن  
 الباقي خمسة ولكل ابن من ابني الثاني اثنان ولبنته واحد  
 ومثال المباينة ان يموت الابن عن ابنين فالاولى من  
 اثني عشر للابن الميت منها خمسة ومسالته اثنان وخمسة  
 على اثنين تباين اى لا تنقسم عليهما وتباينهما واضرب الاشياء  
 في الاثني عشر فتصح المناسخة من اربعة وعشرين فاذا اردت  
 القسمة فاللام من الاثني عشر وهو الاول اثنان في جميع الثانية  
 واثنان باربعه فلهما وللابن المختلف خمسة في جميع الثانية

اشين بعشره فله ولكل ابن من ابني الثانيه من مائة  
وهي اثنان واحد في خمسة خمس فله الكل ابن منها فلها  
عشره كعمرها الذي لم يمت فاذا جمعت اربعة حصصه الامر  
وعشرة حصصه الابن المتخلف وخمسة وخمسة حصصتي ابن  
الابن الذي مات كان المجتمع اربعة وعشرين وهي ما صحت  
منه المئتين فالعمل صحيح ومثال الموافقة بعض صور  
المسألة المأمونية وهي رجل مات وخلف ابوين وابنتين  
فلم تقسم التركة حتى ماتت احدى البنيتين عن من في المسألة  
فالاولى من ستة لكل من الابوين سهم ولكل من البنيتين  
سهمان والثانية فيها جده وهي امرأب وجد وهو ابواب  
واخت شقيقة اولاب فاصلا ستة للجده سهم وللجد والاخت  
الخمسة الباقية بينهما على ثلاثة لا تنقسم وتباين وحاصل  
ضرب ثلاثة في ستة ثمانية ومزها تصح للجدة ثلاثة وللجد  
عشرون وللأخت خمسة فللبنت الميتة من الاولى اثنان  
فاعرضها على الثمانية عشر مصحح الثانية فتجد بينهما موافقه  
بالنصف فاضرب نصف الثانية تسعة في الاولى وهو ستة  
تبلغ اربعة وخمسين ومزها تصح في له شيء من الاولى اخذه مضرب  
في تسعة وهو ثمانون ومزها تصح في له شيء من الاولى اخذه مضرب  
في واحد

في واحد وهو وفق سرهام الميت ثانيا فللام من الاول واحد  
 وتسعة بتسعة ولها من الثانية يكونها جرة ثلاثة في واحد  
 بثلاثة فاجعلها يجتمع لها اثني عشر وللاب من الاول  
 واحد في تسعة بتسعة وله من الثانية يكونه جدا عشرة  
 في واحد بعشرة فيجتمع له تسعة عشر وللبيت المتخلفه  
 من الاول اثنان في تسعة بثمانية عشر ولها من الثانية  
 بمقتضى كونها اختا خمسة في واحد بخمسة فيجتمع لها ثلاثة  
 وعشرون فاذا اجتمع اثناعشر وتسعة عشر وثلاثة  
 وعشرون اجتمع اربعة وخمسون وهي ما صحت منه الساله  
 فالعمل صحيح فلو كان الميت الاول الذي خلف ابوين وابنتين  
 انثى كان الجد في الثانية ابا ايم فلا يرث وكان في الثانية  
 الارث لبيت المال او الرد على الخلف المشهور في ذلك  
 بين الاممة واحتمل كون الاخت في الثانية اختا شقيقة  
 اولام فاختلف الحال باختلاف ذكورة الميت الاول وانثى  
 فلذلك لما سال امير المؤمنين المامون عنها القاضي يحيى  
 ابن اكرم رحمه الله بقوله هلك هالك وخلف ابوين  
 وابنتين فلم تنقسم التركة حتى ماتت احدى البنات



عن الباقيين فقال يا امير المؤمنين الميت الاول رجل  
 او امرأة فعرف المامون فطلتته فقال له اذ قد عرفت  
 التفصيل عرفت الجواب فولاه القضا وسبب سواله عن  
 ذلك انه لما اراد ان يوليه قضا البصرة احضره فاستخيره  
 لصغرسنه فانه كما حكى الحافظ عبد الغنى المقدسي رحمه  
 الله تعالى كان اذ ذاك ابن احدى وعشرين سنة فاحس  
 يحيى بذلك فقال يا امير المؤمنين سئني فان المقصود على  
 لا خلق وكانوا يمتحنون العمال والقضاة والامرا بالفرائض  
 فقال ما تقول في ابوين وابنتين لم تقسم التركة حتى ماتت  
 احدى البننتين عن الباقيين وقيل عنهم وعن زوج  
 فاجابة بما سبق فولاه فلما مضى الى البصرة قاضيا استخروه  
 مشايخها واستصغروه فاستخروه فقالوا له كم سن القاضي  
 فقال سن عتاب بن اسيد حين ولاة النبي صلى الله عليه  
 وسلم فلذلك سميت بالمامونية فينبغي لمن يسأل عنها ان  
 يفرص عن الميت الاول كما فرص عنه يحيى بن ابي عمير لاختلاف  
 الحكم كما اسلفناه واعلم انك لو عملت في المناسبات كما سألته  
 على حديثها بحيث لا تعلق لواحدة باخرى اصح لكن يطول

ويفوت القصد من قسمة المسائل على حساب واحد تمة جميع  
 ما تقدم فيما اذا مات ميت فقط من ورثة الاول ولم يمكن  
 الاختصاص قبل العزل وهو حال من احوال اربعة سبقت الاش  
 اليها والحال الثاني ان يموت اكثر من ميت سواء كانوا كلهم  
 من ورثة الاول او كانوا قسما من هومن ورثة ورثة الاول  
 وفي ذلك اوجه عشره ذكرتها في شرح الترتيب اشهرها واعلمها  
 ان تحصل جامعة لمسألة الميت الاول والثاني كما سلفناه  
 واجعلها اول بالنسبة للميت الثالث ومسألة الميت الثالث  
 ثانية بالنسبة لها وانظر بينهما وبين سهام الثالث من تلك  
 الجامعة وحصل جامعة على ما يقتضيه الحال من انقسام وتوافق  
 وتباين فان كان معك رابع فاجعل جامعة الثلاثة اول ومسألة  
 الرابع ثانية واعمل كذلك في خامس وسادس وهلم جرا فاباغ  
 في تصح مسألة المناسنة للجامعة لمسائل اوليك الاموات  
 ولنمثل لذلك بمثال ذكره الشيخ زكريا رحمه الله في شرح الكفا  
 بقوله مثاله في الاربعه زوجة وابوان وابنتان شرمات الاب  
 عن الباقي واخ لابوين شرم الام عن الباقي وام وعم شرا حدك  
 ابنتين عن زوج ومن بقى فالمسألة الاولى من سبعة وعشرين

رة

١١١

١١١

Handwritten marginal notes and scribbles in the bottom left corner.

مات الاول عن زوجته وتى ابن واخ فسالت من اربعة وعشرين  
توافق حظها من الاول بالربع فتصمان من مائة واثنين  
وستين من له شى من الاول ضرب في ستة او من الثانية  
ففي واحد فللزوجة ثمانية عشر وللأم سبعة وعشرون  
ولكل بنت ستة وخمسون وللأخ خمسة شرمات الأم  
عن ام وبنى ابن وعمر فسالتها من ستة توافق حظها من  
الاوليين بالثلث فتصح الثلاثة من ثلاثاياه واربعة وعشرين  
من له شى من الاولتين ضرب في اثنين او من الثالثه ففي  
تسعة فللزوجة الاولى ستة وثلاثون ولكل بنت مائة  
وثلاثون وللأخ عشرة وللأم الثالثة تسعة ولعها كذلك  
شرمات احدى البنيتين عن زوج وام واخت فسالتها من  
ثمانية توافق حظها بالنصف فتصح الاربعة من الف و  
مايتين وستة وتسعين من له شى من الثلاثة الاول ضرب  
فالاربعة او من الاربعة ففي خمسة وستين فللزوجة الاولى  
التي هي ام في الاربعة مائتان واربعة وسبعون وللبنات  
الباقية سبعمائة وخمسة عشر وللأخ اربعون وللأم الثالثه  
ستة وثلاثون ولعها كذلك ولزوج الاربعة مائة وعشرون

وتسعون انتهى والحال الثالث والرابع ان يموت بعد  
 الاول ميت او اكثر ويمكن الاختصار قبل العزل ويسمى اختصار  
 المسائل وهو انواع ذكرتها في شرح الترتيب والفارضية منها  
 ان يختصر ورثة من بعد الاول فيمن بقي من ورثة من  
 قبله ويرثون كلهم عطلق العصوة سواء كان معهم من يرث  
 من الاول فقط بالفرض ام لا كزوجة وعشر بنين من غيرها  
 ما توار كلهم واحدا بعد واحد حتى يبقى مع الزوجة من الاولاد  
 اثنان فتقدر كات الميت الاول مات عن زوجة وابنتين  
 فقط فتصح بالاختصار من ستة عشر للزوجة اثنان ولكل  
 ابن سبعة ولو سلكت طريق المناسخة لصحت من عدد كثير  
 ثم رجعت بالاختصار لما ذكر ولو خلف الاولاد فقط من غير  
 زوجة فاثنا واحد بعد واحد حتى يبقى اثنان فكانه مات  
 عن اثنين فتصح من اثنين **تجبية** كما يمكن الاختصار  
 قبل العزل كذلك يمكن ايضا الاختصار بعد العزل ويسمى اختصار  
 السهام وهو ان يوجد بعد تصحيح المسائل في جميع الانصبا  
 اشتراك فتزجج المساله وكل نصيب الى الوفاق كزوجة وابن  
 وبنت منها فقبل قسمة التركة توفت البنت عن بقى وهم امها



فتصح المناسبة من اثنين وسبعين للزوجة ستة عشر و  
 لابن ستة وخمسون والنصيبان مشتركان بالثمن فتجمع  
 المسألة الى ثمنها تسعة وكل نصيب الى ثمنها ثمانية فيرجع نصيب  
 الابن الى سبعة ونصيب الزوجة الى اثنين واذا اشتركت  
 الانصبا لهما الانصبا منها فلا اختصار ومن اراد المزيد من  
 هذه فعليه بكتابنا شرح الترتيب والله اعلم ولما انهم المصنف  
 رحمه الله الكلام على الارث المحقق وما يتبعه شرع يتكلم في  
 الارث بالتقدير والاحتياط وهو انواع فبدا منها بالخنثى  
 المشكل فقال **باب ميراث الخنثى المشكل** والمفقود والحمل  
 والخنثى ما حوذ من الانثى وهو التثني والتكسرا ومن قوله  
 خنثى الطعام اذا اشتبه بغيره فلم يخلص طعمه وهو ادمى  
 له التالرجل والمرأة اوله ثقبه لا تشبه واحدا منهما والمشكل  
 ما حوذ من شكل الامر شكولا واشكل التنبس والخنثى ما دام  
 مشكلا لا يكون ابا ولا اما ولا جدا ولا جدة ولا زوجة ولا زوجة  
 وهو مختصر في اربع جهات البنوة والاخوة والعومة والولا  
 والكلام فيه في مقامين احدهما فيما يتضح به وما لا يتضح به  
 ومحل كتاب الفقه والثاني في ارنه وارث من معه وقد ذكره

قوله

بقوله **وان يكن في مسحق المال** من الورثة **خنتى صحيح** في  
 الاشكال **بين** اى ظاهر **الاشكال** والمراد كونه خنتى مشكلا  
 باقيا على اشكاله لم يتضح بذكورة ولا بانوثة **فانقسم** التركة  
 بين الورثة **والخنتى على** التقدير **الاقل** لكل من الورثة **والخنتى**  
 ان ورث بتقديرى الذكورة والانوثة متفاضلا كابن خنتى مع  
 ابن واضح فالاقل نصيب الانثى للخنتى وللواضح كون الخنتى  
 ذكرا فيعطى الخنتى الثلث والواضح النصف ويوقف السدس  
 وكزوج وام وخنتى شقيق فالاضر فى حق الخنتى ذكوره وفي  
 حق الزوج والام انوثة **والميقن** اى المتيقن الذى لا شك  
 فيه وهو الاقل فيما سبق او العدم ان ورث باحدها فقط  
 كولد عم خنتى مع محتق فلا شىء به بتقدير الانوثة ولا يعطى  
 المعتق شيا لاحتمال ذكوره وكزوج وام وولدى ام وخنتى  
 لا ب فلا يعطى شاقى الحال لاحتمال ذكوره فيسقط باستغراق  
 الفروض والاضر فى حق الزوج والام وولدى الام انوثة لعمها  
 اذ ذلك لتسعه واذا عاملت كلامن الخنتى ومن معه بالاضر  
 وبوقف المشكوك فيه الى الانضاج او الصلح بتساو او تفاضل  
 ولا بد من جريان التواهب ويختفر الجهل هنا للضرورة وهذالك

بتقديرى الذكورة والانوثة متفاضلا او باحدهما فقط بما  
 قدمنا الاشارة لذلك فان ورث بهما متساويا كولد اتم او  
 معتوق فالامر واضح وقوله **مخظ** اجواب الامر **بحق** القسه  
 اى قسه الحقوق **المقين** اى الواضح الظاهر **فايده** ما قلناه  
 هو المعتمد من مذهب الشافعيه ومذهب الحنفية ان يعامل  
 الخنثى بالاضر فان كان الاضر لاشى فلا يعطى شيا ولا يوقف  
 شى ومذهب المالكيه له نصف نصيبى ذكر وانثى ان ورث  
 بهما متفاضلا وان ورث باحدهما فقط فله نصف نصيبه  
 وان ورث بهما متساويا فالامر واضح ومذهب الحنابله ان لم  
 يرجع اتضاحه فكالماكيه وان رجعى ايضا حه فكالشافعيه  
 والله اعلم **فايده** ثانيا للخنثى خمسة احوال احدها يرث  
 بتقديرى الذكورة والانوثة على السوا كابوين وبنت وولد  
 ابن خنثى ثانيا بتقدير الذكورة الكركبت وولد ابن خنثى  
 ثالثا بعكسه كزوج وام وولد اب خنثى رابعا يرث بتقدير  
 الذكورة فقط كولد اخ خنثى خامسا بعكسه كزوج وشقيقة  
 وولد اب خنثى والله اعلم **فايده** ثالثه فى حساب مساهله  
 الخنثا اما على مذهبنا فتصحح المساله بتقدير ذكورتها

فقط

فقط وتقدير انوشته فقط ثم تنظر بين المسلمين بالنسب  
الاربع وتختل اقل عدد ينقسم على كل من المسائلين بأ  
التقديرين فما كان فهو الجامع فاقسمها على كل من الخنثى  
وبقية الورثة وانظراقل النصيبين لكل منهم فادفعه له  
ويوقف المشكوك فيه الى البيان او الصلح واما على مذهب  
الخنثية فتصح المسألة على تقدير الاضر في حق الخنثى وحده  
واعطه الاضر وبقية الورثة الباقي فان كان لا يرث بتقدير  
فلا يعطى شيئا واما على مذهب المالكية فعندهم خلاف في  
كيفية العزل فعلى مذهب اهل الاحوال تحصل الجامع  
كما عملت على مذهبنا وتضربها في عدد حال الخنثى او احوال  
الخنثا ثم تنقسم على كل حالة فما اجتمع لكل شخص فاعطه  
من ذلك بمثل نسبتة الواحد لحالات الخنثى والخنثا ففي  
ابن واضح وولد خنثى بتقدير الذكوره من اثنين ويتقدير  
الانوشته من ثلاثة والجامع لهما ستة للمباينه فمزاتهم  
عندنا فيعطى للمشكول اثنين وللواضع ثلاثة ويوقف  
سهسم وعند المالكية تضرب هذه الستة في اثنين حالتي  
الخنثى فتصح من اثنين عشر للخنثى بتقدير الذكوره ستة ويتقدير



الاثوثة اربعة ومجموع الحصتين عشرة نصفها خمسة  
فهو له وللواضح بنقدير ذكورة الخنثى ستة وبنقدير انثوته  
ثمانية ومجموع الحصتين اربعة عشر نصفها سبعة فهو له  
وامتاع عند الحنفية فللخنثى الثلث وللواضح الثلثان  
ففس على ذلك والله اعلم ولما انتهى الكلام على الخنثى شرع في  
المفقود فقال **واحكم على المفقود** اذا كان من جملة الورثة  
**حكم الخنثى** اي تحكملك من معاملة الورثة الحاضرين بالاضر

في حقهم من تقدير حياته وموته **ذكر اكان له هو انثى**

يعنى سواء كان المفقود ذكرا وانثى فمن يرث بكل من التقديرين

واخذ ارثه يعطاه ومن يختلف ارثه يعطى الاقل ومن لا يرث

في احدي التقديرين لا يعطى شيئا ويوقف المال او الباقي حتى

يظهر الحال بموته او حياته او يحكم قاض بموته اجتهادا على

ما سنبيه وهذا هو الصحيح من مذهبا وهو قول ابو يوسف

واللولوى وابن القاسم عن مالك وقول الامام احمد ومقابل

الصحيح عندنا وجهان احدهما نقدر بموته في حق الجميع

فان ظهر خلافه غيرنا للحكم قال الوقي وبهذا المعنى قال

محمد بن الحسن الا انه جعل القول قول من المال في يد

الخنثى

انتهى والوجه الثاني يقدر حيا في حق الجميع فان ظهر خلافه  
 عن ثبوتنا الحكم وهل يؤخذ من الحاضرين كنفيل على هذين الوجهين  
 لاحتمال تغيير الحكم قال الشيخ زكريا رحمه الله تعالى فيه  
 خلاف ذكره في البسيط وقال ايضا واعلم انه اذا كان الموقوف  
 بين الحاضرين لاحق للمفقود فيه على كل تقدير جازات  
 يصطلح الحاضرون عليه كما نقله السبكي عن ابي منصور  
 انتهى **فايده** كيفية حساب المفقود ان تعزل لكل حال من  
 حالتيه مسالة وتحصل اقل عدد ينقسم على كل من المسلتين  
 فما بلغ منه تصح فاقسمه على كل تقدير يظهر الاقل فيعطاه  
 كل وارث ويوقف المشكوك فيه كما سبق **مسئلة** زوج كاضر  
 واختان لاب حاضرتان واخ لاب مفقود فتقدير موت  
 الاخ يكون المسئلة من سبعة بالعول بتقدير حياته اصلها  
 من اثنين وتصح من ثمانية والمسلتان متباينتان ومسطرها  
 ستة وخمسون فهن للجامعة فالاضر في حق الزوج موت الاخ  
 فله اربعة وعشرون من ضرب ثلاثة في ثمانية والاضر في  
 حق الاختين حياته فلكل منهن سبعة من ضرب واحد  
 في سبعة فمجوع ما اخذوه ثمانية وثلاثون ويوقف ثمانية عشر

بين الزوج والاخ المفقود فان ظهر ميتا فع الزوج حقه وجميع  
 الموقوف للاختين وان ظهر حيا كان للزوج منه اربعة والاخ  
 الباقي **مسئلة** اخ لاب مفقود واخ شقيق وجد حاضرا  
 فان كان الاخ للاب حيا فللمجد الثلث وللشقيق الثلثان  
 لانها من مسایل المعاده فهي من ثلاثة وان كان ميتا فالمال  
 بينهما بالسوية فتكون من اثنين فيقدر في حق الجد حيا  
 وفي حق الاخ موته والجامعة ستة للمباينة للمجد اثنتان  
 وللشقيق ثلاثة ويوقف سهم بين الجد والاخ لاشي للمفقود  
 فيه وللأخ والجد ان يصلحا في السهم المذكور كما تقدم نقله عن  
 ابو منصور والله اعلم **فايده** ثانية ما تقدم فير اذا كان  
 المفقود وارثا فان كان مؤثرا فتحكمه ان يوقف ماله جميعه  
 الى شوت موته ببينة او حكم القاضي بموته اجتهادا عند  
 مضي مدة لا يعيش مثله اليها في غالب العاده والمشهور عندنا  
 لا تقدر تلك المدة بل المتعين غلبة الظن باجتهاد الحاكم وهذا  
 لهو المشهور عن مالك والي حنيفه رحمهما الله تعالى وقيل  
 يقدر بسبعين نقله الوقي عن ابن عبد الحكم وحكى ابن الحاجب  
 رحمهما الله فيه ثلاثة اقوال آخر ثمانين وتسعين ومايه

في رواية

وفي رواية عن ابي حنيفة رحمه الله تقدر بتسعين سنة  
 ويزر رواية عنه ايضا مائة وعشرين سنة ومهما قيل به من  
 المدة فمن ولادته لامن فقده وفرق الامام احمد رحمه الله  
 بين من يرجح رجوعه بان كان الغالب على سفره السلام  
 كما اذا سافر لتجارة او زهه فيوقف ماله ويُنظر به تمام  
 تسعين سنة وان كان لا يرجح رجوعه بان كان الغالب  
 على سفره الهلاك كما اذا كان في سفينة فانكسرت او قاتلوا  
 عدوا ولم يعلم من هلك من نجا او خرج من بين اهله ففقد  
 فان مضى اربع سنين قسم ماله بين ورثته حينئذ والله  
 اعلم ولما انتهى الكلام على المنفوق شرع في الحمل فقال **وهكذا**  
**حكم حمل ذوات اى صاحبات الحمل** الذي يرث او يحجب  
 ولو ببعض التقادير فتعامل الورثة الموجودين بالاضر  
 من وجوده وعدمه وذكرته وانثوته وانفراد وتعددته  
 ويوقف المشكوك فيه الى الوضع للحمل كله حيا حياة مستقرة  
 او بيان الحال فلذلك قال المصنف رحمه الله **فابن عمك**  
 في القسمة بين الورثة الموجودين ان لم يصبروا وطلبوا  
 وبعضهم القسمة قبل الوضع **على اليقين والاقبل**

فمن يجب ولو ببعض التقادير لا يعطى شيئا ومن لا يختلف  
 نصيبه لانه دفع اليه ومن يختلف نصيبه وهو مقدر اعطى  
 الاقل وان كان غير مقدر فلا يعطى شيئا فعلى هذا لا يعطى خو  
 الجمل شيئا لانه لا ضبط لعدد الجمل عندنا على الاصح وقيل يقدر  
 اربعة ويعامل بقية الورثة بالاضر يتقدير الاربعه ذكورا  
 او اثنا وهو قول ابى حنيفة واشهب رحمهما الله تعالى  
 ورحمهما بعض المالكية رحمهم الله تعالى ومن العلماء من يقدر  
 الجمل بمحواشين ويعامل الورثة بالاضر يتقدير الذكورة فيها  
 او في احدها والانثى وهي مذهب الحنابلة ومحمد واللولوى  
 رحمهم الله تعالى ومن العلماء من يقدر الجمل واحدا لانه الغالب  
 ويعامل الورثة بالاضر من تقديري انثى وذكورة  
 وهو قول الليث بن سعد وابى يوسف رحمهم الله وعليه الفتوى  
 عند الحنفية ويؤخذ الكفيل من الورثة شرا ما قلناه من  
 القسمة قبل الوضع هو المعتمد عندنا وقال القفال رحمه الله  
 توقف القسمة الى الوضع مطلقا وهو الاصح من مذهب المالكية  
 شرا علم انه اذا وضعت الجمل ميتا عاد الموقوف للموجودين  
 وكان الجمل لم يكن ولو كان انفصاليه بجباية على امه توجب  
 الغرة

العزرة ورثت الغرة عنه فقط دون الموقوف لاجله فتعود  
 لبيته الورثه وكانه كالعدم بالنسبه لذلك ايضا **مسيله**  
 خلف امته حاملا واخا شقيقا فلا يعطى الاخ شيئا مادامت  
 حاملا بالاجماع وبعد ظهور الحال لا يخفى الحكم **مسيله** خلف  
 ابنا وزوجه حاملا فلا قسمه عند المالكية الى الوضع وتعطى  
 الزوجه الثمن عند الايمه الثلاثة ولا يعطى الابن شيئا عندنا  
 حتى تضع وعند الحنابلة يعطى الابن ثلث الباقي ويوقف ثلثاه  
 لانهم يقدرونه باثنين والاضر كونهما ذكرين وعند الحنفية  
 يعطى الابن نصف الباقي لانهم يقدرونه واحدا والاضر  
 كونه ذكرا ويؤخذ منه كفيلا لاحتمال ان تضع اكثر **مسيله**  
 خلف زوجه حاملا وابوين فالاضر في حق الزوجه والابوين  
 ان يكون الحمل عددا من الاناث فتعطى الزوجه ثلثا عايدا  
 والاب سدسا عايدا والامر سدسا عايدا في الجميع من اربعة  
 وعشرين لسبعة وعشرين في دفع للزوجه ثلاثة من  
 سبعة وعشرين وللأم اربعة منها والاب كذلك ويوقف ستة  
 عشر ومذهب الحنابلة كذلك ومذهب الحنفية تعطى الزوجه الثمن ثلاثة  
 اربعة وعشرين وللأم اربعة منها والاب كذلك ويوقف ثلاثة

عشر وعند المانكية لا قسمة الى الوضع مسئلة خلف اما حاسلا واما  
والاضر في حتى الام كون حملها عدد افلها السدس وفي حتى الاب عدم تعدده  
منعطي سدسا والاب ثلثين ويوقف سدس بين الاب والام فلاشي للمجلس  
وعند المناهله كذلك وعند الخنفيه لها ثلث وللاب ثلثان ويؤخذ منها كليل  
لا احتمال ان تلم عدد من الاخوة وعند المانكية لا قسمة الى الوضع والله اعلم ولما  
انهي الكلام على مسائل الخلل شرع في ميراث العرق والخدم لان في بعض  
مسائله توقف الى البيان او الصلح فقال **باب ميراث العرق**  
**والدمي ونحوه** وقد مت ان شروط الارث يعلم بعضها من ميراث  
العرق وهذا وان يبانها فنقول اعلم ان شروط الارث ثلاثة احدها  
ويعتصم بالقضاء العلم بالحمة المقصية للارث وبالدرجة التي اجتمع فيها  
المورث والوارث تفصيلا فلو شهد شخص عند قاضي بان هذا وارثه فلا  
يكفي ذلك حتى يبين سبب ارثه تفصيلا لاختلاف العلم في الورثة فربما ظن  
الشاهد من ليس بوارث وارثا الشرط الثاني تحقق موت المورث كما اذا اشتر  
ميتا والواقده بالاموات حكما وذلك في المفتود الذي حكم القاضي بموته اجتهادا  
كما تقدم في باب اول الواقده بالاموات فقد مراد ذلك في الخنين الذي انفصل بحياة  
على انه تزوج الغرة اذ لا يورث عنه غيرها كما تقدم في باب الخلل الشرط الثالث  
تحقق حياة الوارث بعد موت المورث حياة مستقيمة او الواقده بالايجاب

كحل متصل حياة مستقرة لوقت يظهر وجوده عند الموت  
 ولون كلفة او علقه اذا تقرر ذلك فيتفرع عن الشرطين  
 الاخيرين ما ذكره بقوله **وان يموت قوم متوارثون** من رجال  
 او نساء او منهما وهو في الاصل اسم للرجال دون النساء وما  
 دخل النسافيه على وجه التبع انتمى وهو المراد هنا وقوله  
**يهدم بسكون الدال** الفعل من قوله هدمت البنيات  
 هدمما اسقطته وبفتح الدال اسم البنيات المهدوم وقال  
 الامام ابو عبد الله القرطبي في مختصر الصحاح الهدم بالتحريك  
 ما شهت من جوانب البير فسقط فيها والمهدم بالكسر اي  
 كسر الماء الشوب البالي **او غرق** في الايقال غرق بكسر الراء  
 في الماء والخير والشر غرقا بفتحها فهو غرق وغارق وغرقه  
 بالتشديد بتشديد الزا المفتوحه غرسه في الماء فهو مغرق  
 وغريق **او امر حادث** اي نازل قال القرطبي في مختصر الصحاح  
 حدث الشي حدثا وحدثا وحدثا واحدا **واحدث**  
 الرجل معروف والحديث ضد الحديث **واحدثنا**  
 الاثير في حديث المدينة من **واحدثنا**  
 الحديث الامر بالحديث المنكر الذي ليس بمعروف

قال القرطبي رحمه الله  
 في مختصر الصحاح والقول  
 الرجال دون النساء

انما نزل واحدا  
 واولى محدثا  
 معروف



انتهى وقوله **عمر الجريح** اي من القوم المذكورين ومثل الحادث  
النازل بهم بقوله **كالحرق** بفتح الحاء والراء وقال الشيخ بدر  
الدين سبط المارديني رحمه الله بكسر الحاء المهملة وفتح الراء  
النار انتهى ووجه الاول ما قاله ابن الاثير رحمه الله في النهاية  
في حديث الفصح دخل مكة وعليه عمامة سودا حرقانية وقال  
الزمخشري رحمه الله الحرقانية التي على لون ما اخذته النار  
كانها منسوبة بزيادة الالف والنون الى الحرق بفتح الحاء والراء  
وقال يقال اخرق بالنار والحرق معا انتهى وقال فيها ايضا **حرق**  
النار بالتحريك لها وقد يسكن انتهى اي وان مات متوارثان  
فاكثر بازيد ام شي عليهم او غرقهم او حرقهم او في معركة قال  
او في اسرا وفي غزوة **ولم يكن يعلم حال السابق** منهم اي لم  
تعلم عينه بان علم ان احدهما مات قبل الاخر لكن لم يعلم  
عينه وكذا ان لم يعلم سبق ولا معيه او علم انهم ماتوا معا  
**فلا تورث زاهقا منهم من زاهق** اخر منهم والزاهق هو الزاهب  
يقال زهقت روحه اذا خرجت وزهقت النفس بالكسر  
لغة اي فلا تورث ميتا منهم من اخر اجاعا فيها اذا علم منهم  
معا واما اذا لم يعلم امانا معا او مرتبا في عند زيد بن ثابت

هو

رحمه الله  
قال مالك بن  
عمر بن عبد الله  
بن مكرم

رحمة الله توبه قال مالك والشافعي وابو حنيفة رحمهم الله  
 وذان ان عليا رضي الله عنه ورث بعضهم من بعض من تلامذة  
 اموالهم دون طريقها وبه قال احمد بن حنبل رحمه الله  
 وهذا عند الحنابلة ما لم يتبع التداخي فان ادعى وارث كل ميت  
 تاخير موت مورثهم هو ولا بينة او تعارضت بينتها حلف  
 كل على ابطال دعوى صاحبه وحينئذ لا توارث بينهما  
 فيكون الحكم اذذاك كالمذهب الاول والمراد بالتلامذته  
 الذي بيده والطريق ما ورثه من الميت الذي مات معه بذلك  
 ويجرى الخلاف المذكور فيما اذا علم السبق ولم يعلم عين السابق  
 وحيث لم نورث احد منهم من الاخر شيئا فهم كالا جانب  
 فلذا قال **وعندهم** اي الموتي بغرق او نحوه **كانت** **الطاب**  
 اي لا قرابة بينهم ولا غيرها مما يقتضي الارث **فمكذ القول**  
**السديد** اي الصواب يقال سد الشيء سدا اذا كان  
 صوابا و**سد** الرجل جبا بالصواب في قول او فعل ورجل  
**سد** موفق للصواب فقوله **الصائب** اي المصيب  
 غير المخطئ عطف تفسير **فابيد** ان علم موت احد  
 المتوارثين بالغرق ونحوه بعد الاخر معيناً ولم ينس

فلا مروا ضح ان المتأخر يرث المتقدم اجماعا وان علم سوتهما  
مرتبيا وعين السابق شمر نسي وقف الامر الى البيان او التسلح  
وسهاتين الحاليتين تمت احوال الغرقا خمسة احوال وطا انهن  
الكلام على ما اراد ان يورده في هذه المنظومة ختمها بالحمد  
والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم والدعا  
كما ابتدأها بذلك رجا قبول ما بينهما فقال **والحمد لله على التمام**  
اي تمام الكتاب اي اجماله **حمد الكثير اتمه اي كماله في الدوام**  
اي البقا اي حمد الكثير اديما والحمد على النعمة هو الشكر في اللغة  
وشكر المنعم واجب بالشرع **اسأله العفو اي ترك المواخذة**  
صفحا وكرما **عن التقصير اي التواني في الامور وخيرا مانول**  
اي نرجوا **في المصير اي المرجع والمراد به يوم القيمة** يوم  
يرجع فيه الخلق الى الله تعالى قال الله تعالى اليه مرجعكم جميعا  
**وغفر اي ستر ما كان من الذنوب** فلا يظن بها بالعقاب  
عليها والذنوب جمع ذنب وهو الجرم **وستر اي يغطيها** **تلمسان**  
اي قبض من الشين وهو القبح **من العيوب جمع عيب وهو**  
النقص **وافضل الصلاة والتسليم على النبي المصطفى**  
اي المختار من الخلق ليذعوهم الى دين الاسلام والمصطفى

من ابصنوة وهي الخلوص فابدلت التآطا **الكرم** بفتح الكاف  
قال العلامة سبط المارديني على الافصح ويجوز كسرهما  
وهو نقيض الليم انتهى وهو الجواد الجامع لانواع الخير  
والشرف والفضائل او الصّفوح **محمد** صلى الله عليه وسلم **خير**  
**الانام** الخلق **العاقب** اي الذي لا نبى بعده قال ابن الاثير  
رحمه الله في النهاية في اسم النبي صلى الله عليه وسلم العاقب هو  
احر الانبياء والعاقب والعقوب الذي يخلف من كان قبله **والله**  
الغرضم الغين المعجمه الاشراف **دوي** اي اصحاب **المناقب**  
الفاخره والمناقب جمع منقبه وهي ضد المشبهه وجمعها مثالب  
وهي العيوب **وصعبه** **الافاضل** من فضل الرجل صار ذا فضل  
وفضيلة ضد النقص **الاخيار** جمع خير يشدد ويخفف من  
الخير ضد الشر والاخيار خلاف الاشرار والخير الفاضل من كل  
شيء **الساده** جمع سيد اي شريف من قولهم ساد القوم في منزله  
شرف عليهم فهو سيد والجمع ساده **الاماجد** جمع ماجد  
وهو الكامل في الشرف من قولهم مجد الرجل مجد اشرف  
بكرم الافعال **الابيار** جمع يزيقك بررت فلانا بالكسر  
آبره بالفتح بفتح الباء وضم الراء فلانا يزيقه وبار وقال ابن الاثير

في النهاية يقال برب فهو بارٌّ وجمعه برره وجمع البر انبار  
وهو كثير ما يختص بالاولياء والزهاد والعباد انتهى وهذا آخر  
ما شرحنا به كلام المصنف رحمه الله ولتختتم هذا الجمع <sup>الشمس</sup> بخاتمه  
يشتمل على ابواب **الباب الاول** في الرد وذوي الارحام وفي فصوله  
**الفصل الاول** في الخلاف فيما بعد الحنفية والحنبالية اذا كان  
الورثة اصحاب فروض لا تستغرق فيرد الباقي عنهم عليهم  
بنسبة ففروضهم باعد الزوجين فانه لا يرد عليهم فان لم  
يكن له ورثه من المجمع على ارثهم او كان له احد الزوجين و  
كان له احد من ذوى الارحام فانه في الاولى او الفاضل <sup>فقد</sup> فرض  
الزوجية في الثانية لذوى الارحام وسياتي تعريفهم وعند  
المالكية اذا لم يخلف ورثه من المجمع على ارثهم او خلف ذافرض  
يخلف ففرق فانه او الفاضل بعد الفروض لبيت المال سواء  
لا <sup>لا</sup> واما عندنا معاشر الشافعية فلصل المذهب  
عليه المملكية والمعنى به من مذهبنا الذي افتى به المتأخرون  
من الشافعية وهو المذهب انه اذا لم ينتظر امر بيت المال  
لا يكون الامام غير عادل بالرد على اهل الفروض غير الزوجين  
ما فضل من فروضهم الذي يترتب فرض احد الزوجين بالنسبة  
وسياتي

امر

وسببها كيفيته فان لم يكن احد من الغروض الذين يرد عليهم  
 فإله او الفاضل بعد فرض احد الزوجين لزوى الارحام على  
 سببها وان انتظم امر بيت المال فالمال له دون الرد  
 وذوى الارحام **الفصل الثاني** في الرد وهو ضد العول  
 وهو زيادة في انصبا الورثة وقصان من السهام وقد منا انه  
 لا يرد على الزوجين فاذا لم يكن هناك احد الزوجين فان  
 كان من يرد عليه شخصا واحدا او ولدا م فله المال فرضا  
 وردا او كان من يرد عليه صنفا واحدا او لادام جَدَات فاصل  
 المسئلة من عددهم كالعصبه او كان من يرد عليه صنفين  
 فاكتر جمعت فروضهم من اصل المسئلة لتلك الغروض  
 فالمجتمع اصل المسئلة الرد فاقطع النظر عن الباقي من اصل  
 مسئلة تلك الغروض كان لم يكن واعلم ان مسائل الرد  
 التي ليس فيها احد الزوجين كلها مقطوعة من سته وانها  
 قد تحتاج لتصحیح وان كان هناك احد الزوجين فخذله فرضه  
 من مجزئ فرض الزوجين فقط وهو واحد من اثنتي  
 او اربعة او ثمانية واقسم الباقي على مسيله من يرد عليه فاول  
 كان من يرد عليه شخصا واحدا او صنفا واحدا فاصل مسيله

Handwritten marginal notes on the left side of the page, including the word 'امر' at the top and various illegible scribbles and fragments of text.

مخرج فرض الزوجية وان كان من يرد عليه اكثر من صنف  
فأعرض على مسيلته الباقي من مخرج الزوجية فان انقسم  
فمخرج فرض الزوجية اصل مسيلة الرد كزوجة وام وولديها  
وان لم تنقسم ضربت مسيلة من يرد عليه في مخرج فرض  
الزوجية لانه لا يكون الا سائنا فاباغ فهو اصل مسيلة الرد  
وقد تتماخج مسيلة الرد التي فيها احد الزوجين لتصبح ايضا  
اذ اتقرر ذلك فاصول مسائل الرد سوا كان فيها احد الزوجين  
ام لا ثمانية اصول اشنان كجدة واخ لام وكزوج واخ لام و  
ثلاثة كام وولديها اربعة كبنات وام وكزوجة وام وولديها  
وخمسة كام وشقيقة وثمانية كزوجة وبنات وستة عشر  
كزوجة وشقيقة واخ لاب واثنيان وثلاثون كزوجة  
وبنت وبنات ابن واربعة كزوجة وبنات وبنات ابن  
وجدة الثالث في ذوى الارحام وهم كل قريب غير من  
تقدم من المجمع على ارشهم وهم وان كانوا يرجعون الى اربعة  
علا. اصناف الاول من ينتمى الى الميت وهم اولاد البنات  
اولاد بنات الابن وان نزلوا الثاني من ينتمى اليهم الميت  
وهم الجدات والاجداد الساقطون وان علوا الثالث

فرض

النصل

من ينتمى

من ينتمي الى ابوي الميت وهم اولاد الاخوات وبنات الاخوه  
 وبنوات الاخوة للام ومن يدلي بهم وان نزلوا الرابع من ينتمي  
 الى اجداد الميت وجراته وهم العمومة للام والعامة مطلقا  
 وبنات الاعمام والخولة مطلقا وان تباعدوا واولادهم وان  
 نزلوا اذا علمت ذلك فلا خلاف عند من وزرث ذواك  
 الارحام ان من انفرد من هؤلاء حاز جميع المال وانما يظهر  
 الخلاف عند الاجتماع وفي ذلك مذاهب مجر بعضها وما  
 لم يجز منها مذهبان احدهما مذهب اهل التزويل وهو  
 الاقيس الاصح عند الشافعية وهو مذهب الخنابلة وبمحصله  
 انه ينزل كل منهن منزلة من يدلي به الا الاخوال والخالات  
 فنزلة الام والاعمام للام والعامة فنزلة الاب على الارواح  
 فان سبق احد الى الوارث قدم مطلقا وان استتوا والسبق  
 الوارث قدر كان الميت خلف من يدلون به وقسم المال  
 او الباقي بقدر فرض الزوجية بينهم كما يتم موجودون فمن تخلف لا شيء  
 من يدل به وما اصاب كل واحد قسم مما من نزل منزلة كانت ماتت وتلقه الاب  
 اولاد وله الام فيقسم بين ذكورهم واناثهم بالسوية كما صولم مع ان  
 الام لو ماتت وخلف اولاد ذكورا واناثا قسم ميراثه بينهم للذكر مثل حظ  
 الانثى



والالغال والخاله للام فيقسم بينهما للذكر مثل حظ الانثيين  
مع انه لو ماتت الام وخلفتهم كانوا اخوة لامها فلا تقضيل  
بينهم وعند الحنابلة وهم المنزولين ايضا انه اذا كان الذكر  
والانثى من جهة واحدة في درجة واحدة فالقسة بينهم بالتسوية  
لا يفضل ذكر على انثى والمذهب الثاني مذهب اهل القرابة  
وهو مذهب الحنفية وبه قطع البغوي والمتولي من اصحابنا  
وهو يقدمون الاقرب فالاقرب كالعصا والظاهر من  
مذهبهم تقدير الصف الاول على الثاني والثاني على الثالث  
والثالث على الرابع فادام احد منهم من الغرور فلا شيء لو احد  
من الاصول وما دام احد منهم من الاصول فلا شيء لاولاد الاخوات  
وبينات الاخوة وبنى الاخوة للام وما دام احد من هؤلاء فلا  
شيء للاخوال والعمات والاعمام للام وبنات الاعمام ومن  
يدل عليهم وعن ابي حنيفة رحمه الله رواية بتقدير الصنف  
الثاني على الاول وقدم ابو يوسف ومحمد الصنف الثالث  
على الثاني ومتى كان اثنان فاكثر من صنف واحد من الاصناف  
بالاربعة ففي ذلك تفصيل طويل مذكور في كتب الحنفية  
لو قدر ذكرت طرفا منه في كتابنا شرح الترتيب الامثلة علم مذهب

اهل التنزيل



١٤٥

أهل التنزيل بنت بنت ابن وابن بنت بنت المال للاولى  
 اسبقها للوارث ابو ام ام وام ابني ام المال للاول لسبقه  
 للوارث بنت بنت ابن وابن وبنت من بنت ابن اخر  
 نصف المال للاولى ونصفه للاخوين اثلاثا عندنا وانصافا  
 عند الحنابلة ابن وبنت اخ لام المال بينهما انصافا عندنا  
 وعند الحنابلة بنت اخ لابوين وبنت اخ لاب وبنت اخ  
 لام المال للاولى والثالثه على ستة للثالثة سهم وللاولى  
 خمسة اسهم ولاشي للثانية ثلاثة اغوال متفرقين للخال  
 من الام السدس وللخال من الابوين الباقي وسقط الاخر  
 ثلاث حالات متفرقات المال بينهن على خمسة للشقيقة  
 ثلاثة ولكل واحدة من الباقيين واحد ثلاثة اغوال متفرقين  
 وثلاث حالات كذلك للخال والخاله من الام الثلث اثلاثا  
 عندنا وانصافا عند الحنابلة والباقي للخال والخاله من الابوين  
 كذلك عندنا وعند الحنابلة ولاشي للخال والخاله من الاب  
 ثلاث عمات متفرقات المال بينهن كل حالات ثلاث بنات  
 اعمام متفرقات المال لبنت الشقيق وحدها لسبقها للوارث  
 مع حجب العم الشقيق العم للاب بنت اخ لام مع بنت عم شقيق

اولاب للاولى السدس والباقي للشايه ثلاث خالات  
مفتزقات وثلاث عمات كذلك الثلث للخالات على  
خمسۃ والثلاثان للعمات كذلك وفي كتابنا شرح الترتيب  
ما فيه كفاية والله اعلم **الثاني** في الولا وفيه فصلان الفصل  
الاول في سببه وهو زوال الملك عن رقيق فمن اعتق عبدا  
سجزا او بصفة او دبره او استولرها فعتقا بالموت او عتقا  
عليه بالكتابة او التمس من مالك عتق عبده على مال  
فاجابه او اعتق نصيبه من مشترك فسرى او ملك قريبه  
فعتق عليه ثبت له الولا عليه ولعصبته المتعصبين بانسبهم  
وهم كل ذكر ادلى الى الميت بلا واسطة او بواسطة محض الذكور  
الا الزوج ولو اختلف دينهما وان لم يرثه في صورة الخلاف  
والولا كالنسب لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولكن يورث  
به وما يثبت الولا على العتيق الذكر والانثى يثبت على اولاده  
واحفاده وعلى عتيقه وعلى عتيق عتيقه وانما يثبت على  
فرع العتيق بشرطين احدهما ان لا يمس الرق ذلك الفرع  
ان كان رقيقا وعتق فولأوه لمعتقه وعصبته من بعده  
فان لم يوجد وانما يثبت المال ولا ولا عليه لمعتق الاصول

الشئط الثالث في ثبوت الولا للمولى الام وهو ان لا يكون الاب  
 حراً الاصل على الصحيح واما عكسه وهو ان يكون الاب عتيقاً  
 والام حرة الاصل فهل يكون عليه الولا لمولى الاب لانه ينسب  
 اليه اولا تغليباً للحرية لعكسه الصحيح الاول قال النووي  
 رحمه الله في الزوضة فرع من منته رق وعتق فلا ولا عليه  
 لمعتق ابيه وامه وسائر اصوله كما سبق سواء وجدوا في الحال  
 ام لا فالملبا شرعا تاقه ولاوه لمعتقه شمر لعصبته فاما اذا  
 كان حراً الاصل وابواه عتيقان او ابوه عتيق فولاؤه لمولى الام  
 ولهن كان الاب رقيقاً والام معتقة فالولا لمعتقها فان مات  
 والاب رقيق بعد ورثته معتق الام وان اعتق الاب في حياة  
 الولد انجز الولا من موالى الام الى مولى الجدة ولو اعتق الجد والاب  
 رقيق ففي انجراره الى مولى الجدة وجهان اصحهما انجز فان اعتق  
 الاب بعد ذلك انجز من مولى الجدة الى مولى الاب والثاني  
 لا ينجز فعلى هذا الوما مات الاب بعد عتق الجدة ففي انجراره الى  
 مولى الجدة وجهان اصحهما عند الشيخ ابي علي لا ينجز وقطع  
 البغوي بالانجرار قلت الانجرار أقوى وانه اعلم انتهى  
 الفصل الثاني في حكم الولا وله احكام منها الارث وهو المقصود

كتاب  
 في  
 الولا  
 للمولى  
 الام  
 جلد  
 ١  
 ص ١٤٧

فاذا مات العتيق ولا وارث له بنسب ولا نكاح فانه لمعتقه  
 فان كان له صاحب فرض لا يستغرق فالباقى لمعتقه فان  
 لم يكن المعتق حيا فى الصورتين ورث العتيق اقرب عصبك  
 المعتق بالنفس لا بالغير ولا مع الغير ولا ذوفرض فان لم  
 يكن للمعتق عصبه بالنسب فلمعتق المعتق فان لم يخدمه  
 فلعصبات معتق المعتق كذلك فان لم يخدمه لمعتق معتق  
 المعتق ثم لعصبته وهكذا ولا ميراث لمعتق عصبته  
 المعتق الا لمعتق اميه او جده ولا لعصبه عصبه المعتق  
 اذا لم يكن عصبه للمعتق كما اذا تزوجت امرأة من غيو  
 قبيلتها وولدت ابنا واعتقت عبدا ثم ماتت عتيقها عن  
 ابن عم ولدها المذكور فقط فلا يرث لانه ليس بعصبه  
 لها وان كان عصبه لابنها وقد ذكر الشيخ بدر الدين سبط  
 المارذينى رحمه فى شرح كشف الغوامض انه نازع بعض  
 معاصريه فيها واطال الكلام فيها اذا علمت ذلك فقد ذكر  
 الاصحاب رحمهم الله ضابطا لمن يرث من عصبه المعتق  
 اذا لم يكن المعتق حيا فقالوا هو وذكر يكون عصبه وارثا  
 للمعتق لو مات المعتق يوم موت العتيق بصفة العتيق

ثم يخرجوا

وخير جوا على ذلك مسایل منها انه لانزث امرأة بولا الغير  
 اصلا وانما ترث بالمباشرة فلها على عتيقها الولاء، وعلى ولاده  
 واحفاده وعتيقه كالرجل وتقدمت الاشارة الى ذلك آخر  
 العصبات ومنها لو اعتق عبدا ومات عن ابنين مات  
 احدهما عن ابن شرمات العتيق وخلف ابن معتقه وابن  
 ابنه ورثه ابن المعتق دون ابن ابنه ومنهما الموات  
 المعتق عن ثلاثة بنين مات احدهم عن ابن واخر عن  
 اربعة واخر عن خمسة فلو مات العتيق ورثوه اعشاشا بالسوا  
 ومنهما لو اعتق مسلم عبدا كافرا ومات عن ابنين مسلم  
 وكافر شرمات العتيق فيرثه الابن الكافر لانه الذي يرث  
 المعتق بصفة الكفر ولو اسلم العتيق شرمات فيرثه الابن  
 المسلم ولو اسلم الابن الكافر شرمات العتيق مسلما فيرثه  
 بينهما وهذه المسایل تتخرج ايضا على ان الولاء يورث به ولا يورث  
 فرعان احدهما الذين يرثون بالولاء من عصبه المعتق <sup>فيكون</sup>  
 ترتيب عصبات النسب لكن الاظهر ان اخا المعتق وابن  
 اخيه يقدمان على جده الثاني لو اشترت امرأة اباهما  
 فعتق عليها ثم اعتق الاب عبدا ومات عتيقه بعدها والمعتق

لمعتق  
 فان  
 عصب  
 ان ل  
 عتق  
 ست  
 عتق  
 يو  
 عن  
 بة  
 ط

عصبة بالنسب فيرات العتيق له دون البنت لانها يعتق  
 المعتق فتؤخر عن عصبة النسب وهذه قيل اخطا فيها  
 اربعة قاض غير المتفقه فتسمى مسيلة القضاء وصور  
 بعضهم مسيلة القضاء بما لو اشترك ابن وبنت اباهما  
 فعتق عليها ثم اعتق عبدا ومات العتيق بعد موت الاب  
 عنهما فيرات ثلاثا دون البنت لانه عصبة المعتق بالنسب  
 وغلط فيها اربعة قاض فقالوا ارث العتيق بينهما و  
 الوالامباح كثيرة ذكرتها في شرح الترتيب **الباب**  
**الثالث** في قسمة التركات وهو الثمرة المقصوده بالذات  
 من علم الفرائض وما تقدم وسيلة لها وهي مبنية على الربعة  
 اعداد المناسبة التي هي اصل كبير في استخراج المهورات  
 وهي المذكورة في كتب الحساب وذلك ان نسبة الكل وارث  
 من تصحيح المسئلة الى تصحيح المسئلة كنسبة ماله من  
 التركة الى التركة اذا اتقرر ذلك فتارة تكون التركة مما  
 لا يمكن قسمته كالعقارات والحيوانات فيقدر تلك النسبة  
 لتكون حصته من ذلك الموروث ثم تارة يعبر المفتي  
 عنها بالقراريط وتارة يعبر عنها بالكسور المشهورة فهو غير

والاولى

والاولى مواجاة عرف ذلك البلد ولو جمع بينهما كان يقول  
مثلا للام السدس اربعة قراريط وتارة يعبر عنها بالكسور  
المشهوره لكان اول وتارة تكون التركة ما يمكن قسمته  
كلية كان نقدا او ما يقدر بالكيل او الوزن او العدد او ثمن  
او قيمة ما لا يمكن قسمته او اريد قسمة بما يمكن قسمته  
او ما لا يمكن بالقراريط فيقدر بمخرج القيراط وهو اربعة وعشرون  
كتركة مقدارها اربعة وعشرون دينارا مثلا ففي هذه الصور  
يلها ان كانت التركة مماثلة للتصحيح فالامزواض لا يحتاج  
لعمل كزوجة وبنت وابوين والتركة عبد مثلا او اربعة وعشرون  
دينارا فصح المسألة من اصلها اربعة وعشرون للزوجة ثلاثة  
وللبنت اثنا عشر وللام اربعة وللاب خمسة ومخرج القيراط  
او التركة مساو وكل منهما للتصحيح فللزوجة ثلاث قراريط  
من العبد او ثلاثة دنانير وللبنت اثنا عشر قيراطا من  
العبد او اثنا عشر دينارا وللام اربعة قراريط من العبد  
او اربعة دنانير وللاب خمسة قراريط من العبد او خمسة  
دنانير وان كانت التركة غير مساوية لصح المسئلة ففي قيم  
التركة خمسة اوجه بل اكثر الوجه الاول وهو المشهور



ان تضرب نصيب كل وارث من التصحيح في التركة او يخرج  
القيراط فتقسم الحاصل على التصحيح يخرج ما لتلك الوارث  
في المباهلة وهو زوج وام واخت شقيقة اولاد لو كانت  
التركة عقارا اربعة وعشرين دينارا فاصل المسيلة ستة  
وتعول ثمانية ومنها تصح ما تقدم فاضرب للزوج ثلاثة  
في اربعة وعشرين يخرج القيراط او عدد الدنانير يحصل  
وتصعون فاقصرها على الثمانية يخرج تسعة فللزوج تسعة  
قراريط في العقار تسعة دنانير وللأخت كذلك واخير  
للأم اثنين في اربعة وعشرين واقسم الحاصل وهو ثمانية  
واربعون على الثمانية يخرج لها ستة قراريط في العقار او  
سنة دنانير ومنها وهو اصل الاوجه واعمها نفعا لتأنيه  
فيما لا يمكن قسمته ايضا ان تنسب كل حصص من المصحح  
اليه وتأخذ من التركة او يخرج القيراط بتلك النسبة ففي  
المثال المذكور انسب للزوج حصته وهو ثلاثة للثمانية  
١ مصحح المسيلة تكن ربعا وثمانيا فله ربع الاربعة والعشرين  
الواحد وثمانيا وذلك تسعة قراريط او دنانير وان شئت قلت  
له ربع التركة وثمانيا وللأخت كذلك وانسب للام اثنين

اول الثمانية تكن ربعا فلها ربع الاربعة والعشرين ستمائة  
 وقراريط وان شئت قلت لها ربع التركة ومن اولاد معرفة  
 ببقية الاوجه فعليه بكتابتنا شرح الترتيب فقد اتيت فيه  
 بالعجب العجائب والله اعلم **الباب الرابع** في مسائل الملقبات  
 هي كثيرة وقد تقدم منها الغراوان وتسميان بالحرمتين  
 ايضا والنصفيتان والمباهلة والمشركة والاكدرية والديارية  
 السخري وام الفروخ وام الفروج بالجيم العجة والغرا والمنبرية  
 والبخيلة والمامونية ومسيلة الامتحان والضام والحرقا  
 والعربية والعشرية والعشرينية ومختصرة زيد وتسعينية  
 ومسيلة القضاة ومنها الناقصة وهي زوج وام وولداها  
 ومنها الدينارية الكبرى وهي زوجة وبناتان وام واثنا عشر  
 اخا واخت كلهم لاب والتركة فيها ستمائة دينار فخص الاخت  
 دينارا واحدا وتسمى بالعامرية والشاكية وبالركابية ومنها  
 ام البنات وهي ثلاثة زوجات واربع اخوات لام وثمان  
 اخوات لابوس اولاب اصلها اثنا عشر وتقول الخمسة عشر  
 ومنها الدفانه وسباني ذكرها في المعاييه ومنها عند  
 المالكية ملقبات ثلاثة وهي المالكية وشبه المالكية وعقرب تحت

فالمالكية زوج وام وجد واخوة لام واخوة لاب فلاشي للاخوة  
 لجميع عمه المالكية والباقي بعد فرض الزوج والام والمجد وحدهم  
 وعندنا النصف وللأم السدس وللمجد السدس لانه الاخذ  
 وللأخوة للاب الباقي ولاشي للاخوة للام اتفاقا وشبه المالكية  
 هي هذه اذا كان بدل الاخوة للاب اخوة اشقا والحكم فيها عندنا  
 وعندهم كالحكم في المالكية فترث الاخوة الاشمع عندنا الباقي  
 بعد فرض الزوج والام والمجد ولاشي للاخوة جميعا من النصف  
 عند المالكية وعقرت تحت طوبه هي زوج وام ولخت من  
 اقرت الاخت للام بنت وفي عند المالكية في الانكار من ستة  
 وفي الاقرار من اثني عشر لبنت من ناستة وللعصبة واحد  
 والمجموع سبعة فيقسم عليها نصيب الاخت للام وهو واحد  
 فلا يصح فتضرب السبعة في الستة تبلغ اثنان واربعين  
 للزوج واحد وعشرون وللأم اربعة عشر وللبنت المقر بها  
 ستة وللعصبة واحد ولاشي للاخت للام وانما لقبنت  
 بذلك لغفلة من تلقى عليه عما اقرت به للعصبة قال امام  
 الحرمين رحمه الله في النهاية وقد اكثر الفرضيون في التلقاب  
 ولاخفاية لها ولاحسم لا يوافقها انتهى والله اعلم **الباب الخامس**

للزوج

في مدة  
 الفقه  
 عمر ال  
 ابنا  
 صور  
 كل  
 لشيخ  
 زيد  
 يا من  
 وقال  
 رجل  
 اخ  
 فقا  
 تزو  
 وم  
 انت  
 الح

في مثل

في متشابه النسب والالغاز وهو باب واسع فيه فصلان  
**الفصل الاول** في متشابه النسب فمن ذلك رجلان كل منهما  
عمر الاخر صورة ذلك ان الرجلين كل منهما تزوج بام الاخر فاولدها  
ابنا فكل من ابنيهما عمر الاخر لانه رجلان كل منهما خال الاخر  
صورتهما ان يبتخ كل من رجلين بنت الاخر فيولد لكل منهما ابن  
كل من الابنين خال الاخر وفي ترتيب المجموع شخص قال

لشخص يا عمي يا خالي صورته ان اخا زيدا من امه تزوج باخت  
زيد من ابية او بالعكس فاولدها ولدا فزيد عمه وخاله وقيل  
يا من بسواله يعنى قل خالي كيف صار عمي

وقال الشيخ زكريا رحمه الله في آخر شرح الفصول العكس  
رجلان كل منهما ابن خال الاخر صورته ان يبتخ كل من رجلين  
بنت الاخر فيولد لكل منهما ابن امرتان التقتا برجلين

فقالتا مرحبا بابنينا و زوجينا وابني زوجينا صورته ان رجلان  
تزوج كل منهما ام الاخر وهي من المسائل التي سال عنها ابو يوسف  
ومحمد الشافعي بمجلس الرشيد رحمه الله فاجابها بذلك  
انتهى **التفصيل الثاني** في الالغاز وهي كثيرة تكاد تخرج عن  
العصر فمن ذلك رجل له خال وعم فورثه الخال دون العم

باب

هو ان يكون الخال ابن اخ الميت وصورتها ان ينكح امراة و  
 يتزوج ابنته امها فيولد لكل منهما ابن فابن الاب عم ابن الابن  
 وابن الابن خال ابن الاب فلومات ابن الاب عن ابن الابن  
 وغيره ايضا فقد خلف خاله الذي هو ابن اخيه وعمه فالمال  
 لابن اخيه دون عمه ومن ذلك حبل رات قوم ما يقتسمون  
 ما لا فقالت لا تمحلوا في جلا ان ولدت ذكرا لم يرث وان ولدت  
 انثى ورثت فالجلبني زوجة الابن والورث للظاهرة زوج وابوان  
 فلوقالت ان ولدت ذكرا يرث ورث وورثت فان ولدت انثى لم يرث  
 ترث ولم يرث فهي بنت ابن الميت وزوجة ابن ابن له اخر وهذا لما جا  
 بنتا حنبل ومن ذلك زوجان اخذا ثلث المال واحزان ثلثيه  
 صورته ابوان وبنت ابن في نكاح ابن ابن اخر ومن ذلك رجل وبنت  
 ورثا ما لا نصيبين صورته ماتت عن زوج هو ابن عم وبنت منه  
 ومن ذلك امراة ورثت اربعة ائمة اشقا واحدا بعد واحد فحصل  
 لها نصف اموالهم فحكم ما لكل واحد منهم للجواب هم اربعة  
 اشقا للاول ثمانية وللثاني ستة وللثالث ثلاثة وللرابع درهم  
 واحد فلما مات الاول اصحابها منه درهمان وكل اخ درهمان فصار  
 للثاني ثمانية وللثالث خمسة وللرابع ثلاثة ثم مات الثاني من

بنت  
 ابن  
 الميت

ثمانية



ومن ذلك صحيح حال المرض او قد نقلا لفايرثني انت وبنك الاخلاق  
واخوانك وابواك وعامك فالصحيح اخو المريض لانه واثم عنه ناهوا بطيورا  
المريض لانه وابواه عم المريض وامه وعاه عم المريض والحاصل ثلاثة  
اخوة لام وام وثلاثة اعمام ولو قال يرثني زوجتاك وبناتك  
واختك وعمتاك وغالتاك فزد جنتا الصحيح ام المريض  
واخته لانيه وبناتا الصحيح اختا المريض لانه واختا  
الصحيح لانه اختا المريض لانيه وعمتا الصحيح اخوها  
- لاب واخو لام واخالتاه لذكور واربعتهم  
زوجات المريض فالحاصل اربع

زوجات وام واختان لام

وثلاث اخوات لاب وامه

اعلم ومن اراد المرء من

هذا في التيمم في علمه

الغرائب والوصايا

وما يحتاج اليه

من الحساب

والله دريات في الاقارب وغيرها فغلبه بكتابنا شرح الترتيب بظن  
بما يريد فانه كتاب يغزو كتب كثيرة في هذا الفن والحمد لله وحده



